COLUMBIA UNIVERSITY
THE
LIBRARIES
IN THE CITY OF NEW YORK
BUSINESS
LIBRARY

الجمهورية العراقية
وزارة التخطيط

الاطار التفصيلي المبدئي
لخطة التنمية القومية
١٩٧٠ - ١٩٧٤

الفصل الاول
تحليل الاقتصاد العراقي
حتى سنة الأساس ١٩٦٩

الجمهورية العراقية
وزارة التخطيط

جامعة بغداد
المكتبة المركزية
قسم الهدايا والتبادل

الأطار التفصيلي المبدئي لخطة التنمية القومية ١٩٧٠ ـ ١٩٧٤

الفصل الأول
تحليل الاقتصاد العراقي
حتى سنة الأساس ١٩٦٩

ص ب ـ ١٢
بغداد ـ الجمهورية العراقية

نيسان ١٩٧٠

Business
HC
497
.I7
A83

مُقدّمة

ان الحديث عن التخطيط ان هو الا حديث عن آمال الشعب ومطامحه وتعبير عن عزيمته على المضى فى سبيل الارتقاء والرفاهة ، وهو فى ذات الوقت ميثاق عمل يلتزم به جميع المواطنين من أجل تحقيق هذه الآمال ، والسعى الى انجازها ، ان لم يكن تجاوزها •

هذه الحقيقة لم تفت العراق الذى عمل منذ عدة سنين على توجيه جانب من موارده نحو تطوير اقتصاده ورفع المستوى المعيشى للمواطنين فيه ، حتى يصبح دولة عصرية قوية تتبوأ المكانة اللائقة بها بين مصاف الدول النامية ، وتحقق لافرادها المستوى الجدير بهم فى الحياة • وكان ان عمل العراق على تخصيص جانب كبير من ايراداته من النفط لتمويل مشروعات حيوية للنهوض بالزراعة ، والولوج الى ميدان الصناعة ، وكذلك لتوفير الخدمات الاساسية لابناء الشعب ، وفتح مجالات العيش الكريم امامهم •

بيد ان عملية التنمية هذه لا يمكن الا ان تتم فى اطار متكامل تدرس فيه كافة موارد الدولة وامكانياتها ، مادية كانت أم مالية أم بشرية ، وتوجه فيه هذه الموارد نحو أفضل الاستخدامات التى تتفق وغايات الشعب وآماله • ومن هنا كان التفكير فى وضع خطط قومية للتنمية الاقتصادية ، ترسم لقطاعات الدولة وأجهزتها المختلفة طريق العمل الذى يجب ان تسلكه حتى تقوم كلها متكاتفة بانجاز متطلبات النهضة التى تصبو اليها البلاد • ولئن كان التخطيط بهذا المعنى ضرورى من أجل تحقيق نمو سريع فى مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية للحياة ، فانه يصبح أمرا حتميا فى مجتمع اشتراكى تتولى فيه الدولة مسئولية تسيير قطاع اشتراكى كبير يعمل جنبا الى جنب مع قطاع خاص يسهم فى النشاط الاقتصادى بكفاءة ودون استغلال •

ولما كانت طبيعة المشروعات التى تتضمنها خطة التنمية القومية تتطلب بعض الوقت لتنفيذها والبلوغ بها الى مرحلة التشغيل ، فان التخطيط ، بهذه المثابة ، يجب ان يمتد الى المستقبل لعدد من السنين ، يتسنى فيها حساب كلفة المشروعات وعائدها • بيد أنه كلما طالت فترة الخطة ، زادت عوامل عدم التأكد • ولهذا فأن الجمع بين بعد التوقع ودقة التنفيذ يتطلب ان تمتد الخطة الى عدد محدود من السنوات لا يتجاوز الخمس عادة • ومع ذلك فان المخطط يجب ان يأخذ فى اعتباره كذلك ما يحتمل ان يحدث من تطورات بعد انقضاء هذه السنوات الخمس ، كما ان عليه ان يضع منهاجا مفصلا للعمل لكل سنة من السنوات البينية للخطة الخمسية فى حدود اطارها العام ، وفي ضوء ما تحقق فعلا ، وما صادف الانجاز من صعوبات •

ان الاسلوب التلقائى فى التنمية كانت تؤيد نجاحه الكبير ظروف تاريخية ليس من المتصور ان تتاح بأية حال لبلادنا النامية ، ولهذا فان التخطيط هو الاسلوب البديل الذى يؤكد نجاح عملية التنمية دون الاعتماد على هذه الظروف التاريخية •

والتخطيط بهذه المثابة هو وسيلة علمية منظمة ومستمرة يتم بموجبها حصر الموارد المتاحة ، مادية وبشرية ومالية ، وتقدير احتياجات المجتمع فى ضوء هذه الموارد ، ثم تحديد طريقة استغلالها بحيث تحقق الغايات المرجوة فى أقصر وقت ، وبأقل كلفة ، وأدنى قدر من الضياع • او بعبارة أخرى فان التخطيط هو الاسلوب العلمى الذى ينظم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بغية رفع المستوى المعيشى للمواطنين ، بما يتضمنه ذلك من حصر الموارد واستخدامها اكفأ استخدام ممكن لسد احتياجات المجتمع • واذ يتضمن التخطيط وضع خطة ذات أهداف مرسومة ، لو تحققت فانها تشبع حاجات المجتمع الى ابعد حد ممكن ، فى حدود ما يتاح من موارد ، فان الخطة هى الاطار المادى لمجموعة المثل والآمال التى ترنو جموع الشعب الى تحقيقها •

ومن ثم فان الخطة التى نعرضها هى وثيقة لتقدير مواردنا المتاحة والاهداف القومية التى نرمي الى تحقيقها فى السنوات الخمس القادمة •

والجديد فى أسلوبنا الذى نتبعه فى التخطيط انه اسلوب علمى ينطوى على تطبيق كافة ادوات التكنيك التخطيطى ، من حسابات قومية وموازين سلعية وبشرية ومعاملات فنية ، لتكون الخطة متناسقة ومتماسكة وأداة حقيقية لتطوير المجتمع • وهذا التخطيط العلمى من شأنه ان يحول الخطة القومية الى برامج تفصيلية محددة المعالم امام اجهزة الانتاج ، ويربط عملية الانتاج بحدود زمنية معينة تلتزم بها القوى المنتجة • كما ان هذا التخطيط العلمى ينطوى ، بالضرورة ، على متابعة نتائج التنفيذ للكشف عن نواحى القصور والاخطاء لتفاديها مستقبلا او تجنبها مسبقا •

لذلك فان الخطة لم تعد مجرد مناهج استثمارية ، بل هى خطة توضع للانتاج والدخل والعمالة والاستهلاك والادخار والتعامل مع العالم الخارجى ، وتقرر ما يلزم لذلك من استثمارات ، فهى ليست فى وضعها الراهن بخطة استثمار وتنفيذ مشروعات فحسب ، بل هى خطة أهداف ، أما الاستثمارات فان هى الا وسيلة لتحقيق هذه الاهداف •

وفضلا عن ذلك فأن تخطيطنا اصبح الآن تخطيطا شاملا فى كل معانى الشمول ومستوياته • فهو تخطيط شامل لانه يشمل جميع موارد الدولة ، مادية وبشرية ومالية ، كما يشمل القطاعين العام والخاص • وبذلك فأن الخطة تغطى جميع جوانب التطور فى مجتمعنا •

وتخطيطنا تخطيط شامل لانه تخطيط اقتصادى واجتماعى يمتد الى كافة القطاعات السلعية والقطاعات الخدمية • ولم يكن للتخطيط الاجتماعى معالم واضحة فى الخطط السابقة ، مع ان من المستلزمات الاساسية للتخطيط الناجح ضرورة الربط بين تخطيط التعليم والتدريب ومتطلبات التنمية ، بحيث تضمن الخطة ، فى اية مرحلة من مراحل التنفيذ ، توفير الاعداد المطلوبة لها من العاملين والفنيين ، حتى لا ينشأ عجز فى بعض التخصصات وفائض فى تخصصات أخرى •

كما أننا قد حاولنا قدر المستطاع توضيح معالم التخطيط القطاعي وملامح التخطيط الاقليمى • اذ تركز الخطة على التخطيط القطاعى كمرحلة من المراحل الاساسية لاعداد خطة التنمية القومية ، بحيث تتقدم الدوائر المختصة بخطط قطاعية تفصيلية تتضمن برامج ومشروعات يجب ان تكون قد اجريت عليها الدراسات الفنية والاقتصادية ، لايضاح اثرها على الانتاج والدخل ، وتقرير اولوياتها ، والتوقيت الزمنى لتنفيذها ، فضلا عن ضمان قيام التكامل والترابط بينها ، وذلك استنادا الى التعليمات الصادرة فى هذا الشأن • كما بدأت الخطة تركز على التخطيط الاقليمى ، بحيث توزع الخطط وظيفيا بين القطاعات المختلفة واقليميا بين المحافظات المختلفة • وهذا يعنى اضفاء الطابع الاقتصادى على كافة اجهزة الدولة ، ولمثل هذا الاسلوب التخطيطى دلالة هامة لانه اذا كان التخطيط على المستوى القومى يعنى التأكد من تحقق التوازن بين الكميات الكلية ـ مثل الانتاج الكلى من السلع والخدمات وما يقابله من تدفقات نقدية ومالية ، ومثل توزيع الدخل القومى بين استعمالاته المختلفة ، فانه لابد ، لكي يكون التخطيط ناجحا ، ان تسبقه دراسات جزئية على مستوى المناطق المختلفة ، والنشاطات النوعية المتعددة ، بحيث تدرس كل منطقة المشروعات التى يمكن ان تقوم بها ، والموارد التى يمكن ان تعتمد عليها فى تحقيق هذه المشروعات ، وبحيث تدرس كل جهة مشرفة على قطاع من القطاعات امكانيات النمو فى القطاع دراسة مستفيضة • وعندما تتم هذه الدراسات على المستوى الاقليمى ، وعلى المستوى القطاعى ، يتولى جهاز التخطيط ، فى ضوئها ، وضع خطة شاملة متوازنة على اسس مدروسة صادرة عن القطاعات المتعددة ومعبرة عن الاحتياجات الحقيقية للمناطق المختلفة • وهذا ما نصبو اليه من وراء اعادة تنظيم الاجهزة المسئولة عن التخطيط والعمل على رفع كفائتها فى الاداء •

كما ان التخطيط الشامل يجب ان يجمع بين التخطيط المالى والتخطيط المادى ، فالتخطيط المالى ان هو الا تنظيم للموارد المالية الضرورية لسد

احتياجات التنمية ، وهو ضرورى فى الاقتصاد الاشتراكى ليتسنى معه استخدام ادوات الانتاج فى اغراض التنمية • اما التخطيط المادى فانه يعنى التخطيط على اساس الموارد الحقيقية اللازمة لعمليات الانتاج ، ويتطلب كل مشروع من مشروعات التنمية قدرا معينا من الموارد الحقيقية • ومثل هذا التخطيط ينبغى ان يتم على مستوى الاقتصاد القومى فى مجموعه ، وبالنسبة لكل مشروع على حدة • ومن هنا فلابد ان يتأكد الجهاز المركزى للتخطيط ـ لدى وضع الخطة ـ من توافر الموارد الحقيقية اللازمة لتنفيذ اهدافها • وهذا يعنى انه اذا لم تكن هناك معرفة سابقة ، لدى جهاز التخطيط ، بالموارد الحقيقية المتاحة للمجتمع ، فان هذا يفضى ، بالضرورة ، الى قيام العقبات فى سبيل التنفيذ •

والجديد فى تخطيطنا ، كذلك ، انه يستند الى جهاز احصائى قوى تم دعمه بالخبرات اللازمة وبالادوات الاحصائية الحديثة التى تسنى معها الارتفاع بمستوى كفاءته فى اداء الخدمة الاحصائية بما يتلاءم مع مقتضيات التخطيط السليم • كما تم وضع برنامج خمس سنوات للاحصاء يؤمن لجهاز التخطيط كل احتياجاته من البيانات والمعلومات ، ويضمن هذا البرنامج احصاء السكان والمسح الصناعى والاحصاء الزراعى الشامل • ولا حاجة الى القول ان دقة البيانات الاحصائية وشمولها من أولى مستلزمات التخطيط الاشتراكى الناجح ، طالما ان التخطيط للمستقبل ، وانه لا يبدأ من فراغ ، وانما يبدأ من الحاضر ليمتد الى المستقبل القريب والبعيد • ولهذا فان البيانات الاحصائية الدقيقة التى تصور الوضع الراهن هى ركيزة اى تخطيط علمى للتنمية •

وايمانا منا بأن اعداد الخطة وتنفيذها يجب ان يتم على اساس من المشاركة الايجابية بين الجهاز المركزى للتخطيط وبين اجهزة الدولة على مختلف المستويات ، فقد عقدت لجان مشتركة بين المسئولين بوزارة التخطيط وبين المسئولين عن مختلف القطاعات الاقتصادية ، لدراسة المقترح

المبدئى للخطط القطاعية المختلفة • وليس من شك ان مثل هذه المشـــاركة الايجابية فى اعداد خطة التنمية القومية ضرورية لتضافر جهود العاملين فى هذه الاجهزة على المضى بالخطة ـ فى عزم وتصميم ـ نحو أهدافها المرجوة ، حيث ان حق هؤلاء فى المشاركة فى اعدادها تقابله مسئوليتهم عن تنفيذها وتحقيق اهدافها كاملة • بل اننا فى تحقيق هذه المشاركة الايجابية لم نغفل عاملا هاما له وزنه فى نجاح عمليتى التخطيط والتنفيذ ، وهو التنسيق بين المهام التخطيطية للوزارات التى تشترك فى الاشراف على قطاع واحد • ومن أجل ذلك فقد بادرت الدولة الى انشاء مجلس زراعى اعلى ، يتكون من وزراء الاصلاح الزراعى والزراعة والرى ، تكون مهمتـه اشرافيـة وتنسيقية لقطاع الزراعة ، بما يعبر عن الاحتياجات الحقيقية للقطاع فى مختلف النواحى ، ويكفل التنسيق الكامل بين مختلف مشروعات الـرى والبزل والاصلاح الزراعى والخدمات الزراعية ، فضلا عن التنسيق الزمنى بين مختلف الاجهزة المعنية فى كل مرحلة من مراحل تنفيذ مشروعات خطة الزراعة •

كذلك فقد اتخذت الدولة خطوات ايجابية فعالة نحو دعم اجهـزة التنفيذ بالعدد الكافى من الكوادر الفنية والاختصاصية ، فضلا عن اعطاء بعض صلاحيات الهيئة التوجيهية لمجلس التخطيط الى الوزارات والدوائر المنفذة بشأن تنفيذ مشروعات الخطة • وفضلا عن ذلك فان الدولةبسبيل اجراء بعض الاصلاحات الادارية التى تقضى على الروتين والتعقيدات المكتبية ، وتفضى الى تقوية الحوافز المادية والمعنوية التى تدفع العاملين بأجهزة الدولة الى مضاعفة جهودهم فى تنفيذ خطة التنمية القومية •

هذا ولقد اتجهنا فى تخطيطنا للسنوات الخمس القادمة الى الاخـذ بثلاثة مبادىء رئيسية • لقد أخذنا أولا ، بمبدأ التركيـز والتكامـل فى المشروعات ، بما يكفل وصولها الى مراحلها النهائية ، وتحقيق العائد المرجو منها فى اقرب فرصة ممكنة • كما أخذنا ، ثانيا ، بتوسيع قاعدة الخدمات

التى تبذل للمواطنين ، تعويضا لهم عن الحرمان الذى عانوه من قبل ، بحيث تصبح الخدمة حقا مكفولا لجميع المواطنين • وقد أخذنا ، ايضا ، بنظر الاعتبار ، تحقيق التنسيق والتكامل الاقتصادى مع الدول العربية ، تطبيقا لمبدأ التخصص القطرى ، وما يترتب على ذلك من فوائد اقتصادية تعود على الوطن العربى فى مجموعه •

ونظرا لما استهدفناه من ضرورة مشاركة العاملين فى القطاعات الاقتصادية ، بصورة ايجابية ، فى العمل التخطيطى ، فقد اشركت اجهزة الدولة فى اعداد الخطة ، كما دعى ذوو الاختصاص الى لجان نوقشت فيها الخطة فى مختلف مراحلها • وعندما استكملت الخطة صورتها الترابطية النهائية على مستوى الاقتصاد القومى ، وعلى المستوى القطاعى ، فانها نوقشت بالهيئة التوجيهية ، واشترك خبراء التخطيط واعضاء الهيئة فى دراسة هذا المقترح المبدئي للخطة ، الذي رفع بعد ذلك الى مجلس التخطيط ، ثم الى مجلس قيادة الثورة ، اذ ناقش تفصيلات الاهداف العامة والقطاعية والمشروعات المقترحة بالخطة ، وفى ضوء التعديلات التى اجريت على هذه الاهداف ووسائل تحقيقها ، صدرت الخطة فى صورتها النهائية بموجب القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٠ •

واننى اذ أعرض الاطار التفصيلى لخطة التنمية القومية ، فاننى اعبر عن تقديرى للجهود الموفقة التى بذلتها الدائرة الاقتصادية فى اعداد هذا الاطار •

وزير التخطيط

الدكتور جواد هاشم

اول نيسان ١٩٧٠

تمهيد

ان الصورة الراهنة لدول العالم الثالث تبرز ظاهرة مشتركة بينها ، وهى النضال الجاد ضد التخلف الاقتصادى والاجتماعى • ويمكن النظر الى أهداف هذا النضال على أنها تنقسم الى نوعين رئيسيين : أهداف نهائية وأهداف وسيطة • فالاهداف النهائية تتضمن التحسين الجوهرى فى المستوى المعيشى للمواطنين قاطبة ، وبناء اقتصاد قادر على اشباع الحاجات المتزايدة للسكان الى أبعد الحدود الممكنة ، واقامة هيكل اقتصادى يوفر لكل مواطن ازدهار شخصيته وتفتح قدراته • وهذا ما لا يمكن بلوغه الا بفضل الارتفاع بمستوى الاستهلاك فى الحدود المعقولة ، وتوفير مستوى مرتفع من الخدمات التعليمية والصحية والخدمات الاجتماعية الاخرى •

وفى سبيل تحقيق هذه الاهداف النهائية للنضال ضد التخلف ، لابد من تحقيق اهداف وسيطة ، لانها فى الحقيقة شرط تحقيق الاهداف النهائية• وأول هذه الاهداف الوسيطة هو التصنيع ، اذ يتعذر احداث تجديد شامل جذرى فى تكنيك الانتاج ، اذ كانت النسبة الكبرى من أدوات الانتاج تستورد من الخارج • ومن ثم فأن التصنيع سيظل ، دائما ، شرطا ضروريا للتنمية الاقتصادية ، وسيبقى ، دائما ، أول الاهداف الوسيطة ، على ان يقترن تحقيقه بتطوير الزراعة ، وتنويع الانتاج ، والتجديد فى أساليبه واحلال التكنولوجيا المتطورة الحديثة محل الوسائل البدائية فى ممارسة النشاط الانتاجى • هذا فضلا عن الارتفاع بمستوى انتاجية العمل فى مختلف ميادين النشاط الاقتصادى • بيد ان تحقيق هذه الاهداف النهائية ، وما يلحق بها من وسائل تتمثل فى أهداف وسيطة لا يتيسر ، فى الواقع ، الا باستيفاء بعض المقتضيات الاساسية للتنمية •

ان أول شرط لتحقيق التنمية هو الاستقلال الاقتصادى الكامل الذى يضع حدا لحالة التبعية الاقتصادية أيا كانت صورتها ، ولانهاء حالة التبعية لابد أن تتولى الدولة الدور الرئيسى فى توجيه الاقتصاد القومى ، لان الدولة هى ، وحدها ، التى تستطيع وضع حد لهذه التبعية ، فضلا عن تعبئة كل القوى الانتاجية لتحقيق التنمية السريعة • ولقد دلت تجارب كثير من البلاد النامية أن رأس المال الاجنبى يستأثر « بالقمم المسيطرة » فى الاقتصاد القومى ، ويلعب الدور الرئيسى فى ميدان التجارة أو الخدمات المصرفية أو المرافق العامة أو الصناعات الاستخراجية أو التحويلية ، ولكنه يعمل ، فى جميع الاحوال ، على ابقاء البلد المتخلف فى حالة التخلف والتبعية • وعلى ذلك فان دور الدولة لا يمكن ان يكون ايجابيا حاسما الا اذا صفيت مواقع السيطرة التى يحتلها رأس المال الاجنبى • غير ان الاستقلال الاقتصادى لا يدعم بوضع حد للمصالح الاقتصادية الاجنبية وحدها ، بل باحداث تعديل جوهرى عميق فى العلاقات الاقتصادية بين البلد النامى والبلاد الاخرى ، ويقتضى ذلك ان يعمل البلد النامى على تنمية علاقاته التجارية مع عدد كبير من الدول الاجنبية ، حتى لا يعود خاضعا للضغوط التى تسمح بها التجارة مع بلد واحد •

كما ان التحول الاجتماعى ضرورة من الضروريات الاساسية للتنمية ، هذا التحول الذى ينطوى على قيام حكم جديد مستنير ، واختفاء الطبقات الرجعية والمستغلة • وهذا الشرط انما يعني نجاح الثورة الوطنية الديمقراطية التى بدونها لا يمكن الوصول بالنضال الى غايته ، وبدونها تصطدم التنمية بعقبات اجتماعية • كذلك فان الوصول بالثورة الوطنية الديمقراطية الى نهايتها يعني ، بالضرورة ، تحولها الى ثورة اشتراكية ، وهذه الثورة الاشتراكية هى وحدها القادرة على التعجيل بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية•

أما أسبقية « التركيم القومى » فهى لا تقل أهمية عن العوامل السابقة لبلوغ الاهداف النهائية للتنمية • اذ ان بقاء الهياكل الاقتصادية والاجتماعية

القديمة تجعل من المتعذر تنفيذ سياسة التنمية ، ومن بين تلك الهياكل توجد علاقات الانتاج القديمة ، وعلاقات الملكية ، والعلاقات البشرية القديمة التى تحط من قدر العاملين وانتاجيتهم ، مع انهم اكثر العناصر « ديناميكية » بين السكان • لقد بقيت تلك الهياكل القديمة فى كثير من البلاد النامية بفضل مساندة النفوذ الاجنبى ، ولكنها بذاتها عقبات على الطريق الى النمو الاقتصادى • وللقضاء عليها لابد من اتخاذ تدابير ايجابية فعالة لدعم الاقتصاد القومى ، قوامها القضاء على الهياكل الاقتصادية والاجتماعية القديمة ، وذلك عن طريق تنمية قوى الانتاج وتقدم انتاجية العمل واستخدام كل امكانيات التكنيك الحديث • وهنا تتضح الاهمية البالغة لما تقتضيه العملية الكبرى للتنمية من استثمارات واسعة ، سواء ما كان منها ماديا ، أي فى الآلات والمعدات والمبانى والانشاءات والتجهيزات ووسائط النقل ، أو ما كان منها بشريا يتمثل فى التعليم والمعرفة والبحث العلمى ، اذ عن طريق هذين النوعين من الاستثمار ، ترتفع أقدار العاملين ، وتزداد انتاجيتهم وفاعليتهم فى دفع عجلة التمنية ، كما يمكن استخدام وسائل انتاج حديثة واكثر انتاجية من قوى الانتاج القديمة •

بيد انه فى صدد تمويل الاستثمارات اللازمة لاغراض التنمية ، فان الامر يقتضى ، بالضرورة ، الربط بين سياسة الاستثمار والتركيم القومى ، على أساس ان السياسة التى تستهدف تحقيق المزيد من الاستقلال الاقتصادى لابد ان ترتكز ، فى الاساس ، على التركيم القومى ، لا على المساعدات الخارجية التى يمكن ان تؤدى الى العودة الى حالة التبعية الاقتصادية ولو بصورة مقنعة • ومن هنا فأن النمو السريع فى التركيم القومى هو الشرط الاساسى للتنمية الاقتصادية القادرة على الاعتماد على نفسها بصورة متزايدة• وعلى أية حال فانه مهما يكن حجم المساعدات الخارجية التى يتلقاها البلد النامى ، فان هذه المساعدات لا تغنى عن التركيم القومى ، بل على العكس فكلما زاد حجم المساعدات الخارجية ، تعين زيادة حجم التركيم القومى ،

حتى تظل تلك المساعدات ثانوية بالنسبة له • فالتركيم القومى هو الاساس الوحيد الذى يمكن ان تقام عليه سياسة تنمية حقيقية •

كما ان احد الشروط الاساسية للتنمية هو المشاركة الايجابية ، من جانب جماهير الشعب ، فى عملية التنمية ، لان نجاح سياسة التنمية يتوقف على حماسة الجماهير لتحقيق التقدم المادى • ففى صدد المقتضيات البشرية للتنمية اثبتت التجربة ان اى جهاز بيروقراطى ، حتى ولو كان مزودا بمفاهيم تكنيكية سليمة عن مقتضيات التنمية ، لا يمكن ان ينجح فى تحقيق تنمية سريعة • ان البيروقراطية لا يمكن ان تحصل من الجماهير على أقصى جهدها ، والبشر فى البلاد ذات النمو الاقتصادى البسيط أهم قوى الانتاج • فضلا عن انه ليس أخطر فى هذا المجال ، بالنسبة لاى بلد نام ، من تصور انه يكفى الالتجاء الى مجموعة من الفنيين لاعداد خطة للتنمية ، ثم التوجه الى بعض الدول بطلب تمويل تنفيذها • اذ ان الاكتفاء بذلك يمكن ان يحقق فى بعض القطاعات نتائج محدودة ، ولكنه لن يقدم شيئا فى ميدان النضال الحقيقى ضد التخلف ، لان هذا النضال يقتضى مجهودا ضخما لزيادة التركيم القومى ، يفترض تحقيقه المشاركة الحماسية من جانب الجماهير •

وما دامت المشاركة الحماسية من جانب الجماهير ضرورة من ضروريات التنمية ، فلابد من الارتفاع بمستوى وعي الجماهير الى أبعد الحدود الممكنة • ومن ثم فلابد من توجيه العناية الخاصة بالكفاح ضد الامية ، والنضال من أجل التعليم الاساسى ، فمن الخطورة بمكان الشروع فى البناء الاقتصادى والاجتماعى لاى بلد نام ، دون الشروع فى الوقت ذاته ، فى العمل على تصفية الامية والجهل ، ونشر التعليم الى أوسع مدى مع التركيز على مستوياته الوسطى ، فى مجالات التدريب المهنى والفنى ، لان التركيز على المستويات العليا يؤدى الى تكوين فئة بيروقراطية معزولة عن الجماهير ، غريبة عن مصالحها وافكارها ، وهو ما يتنافى مع مقتضيات

النضال من أجل التنمية الحقيقية السريعة •

ان مقتضيات النضال من أجل التنمية لابد أن تتوائم ، كذلك ، مع مقتضيات المزيد من العدالة الاجتماعية والتطلع نحو المساواة الاقتصادية ، بما يتطلبه ذلك من القضاء على الاقطاع بكل صوره وألوانه ، والقضاء على سيطرة رأس المال ، واعادة توزيع الثروة والدخل بما ينهى استغلال الانسان للانسان • وكذلك الحال بالنسبة للاولوية التى ينبغى ان تعطى لاشباع الحاجات الجماعية على اشباع الحاجات الفردية ، وعلى الاخص فى مجالى التعليم والصحة ، وان اقتضى ذلك تأجيل اشباع البعض من الحاجات الفردية التى تعتبر ثانوية فى المراحل الاولى من نمو قوى الانتاج فى البلد النامى • وهذا يقتضى ، بدوره ، اعداد ترتيب معين لاولويات التنمية والالتزام بهذا الترتيب ، ما دام تحديد هذه الاولويات والتمسك بها امرا ضروريا بالنسبة للمجتمعات النامية التى تندر فيها الموارد ، ويستحيل مع هذه الندرة القيام بعمل كل شىء فى وقت واحد ضد « شبح التخلف » • وهذا يعني ، بعبارة أخرى ، ضرورة اعداد وتنفيذ خطة اقتصادية ذات طابع الزامى ، وفى الاطار الاشتراكى ، الذى يكون قوامه الكفاية فى الانتاج والعدالة فى التوزيع •

وما دام الامر يقتضى ضرورة اعداد وتنفيذ خطة اقتصادية ذات طابع الزامى وفى الاطار الاشتراكى ، فانه اذا ما توفرت المقتضيات الاساسية للتنمية ، فلابد ان تتوافر الى جانبها مستلزمات التخطيط الاشتراكى الفعال ، وهى تتمثل فى توافر كافة البيانات الاحصائية الدقيقة ، ووجود التنظيم الاقتصادى الذى يستجيب لاحتياجات التخطيط ، وتغلغل الوعي التخطيطى بين افراد الشعب •

اذ يتطلب التخطيط السليم التعرف على الاوضاع الاقتصادية القائمة على وجهها الصحيح ، بمعنى انه لابد من توافر كل البيانات الاحصائية التى تصور الوضع الراهن ، كما يجب ان تكون هذه البيانات اقرب ما تكون

الى الدقة • وتتجلى أهمية ذلك ، اذا أدركنا ان التخطيط للمستقبل ، وانه لا يبدأ من فراغ ، وانما يبدأ من الحاضر ليمتد الى المستقبل القريب والبعيد • ومن ثم تعتبر البيانات الاحصائية الدقيقة عن الوضع الراهن أحد المستلزمات الرئيسية للتخطيط الناجح ونقطة البدء فيه ، ولهذا فان أي خطأ يسير فيما يتاح لدى أجهزة التخطيط ، من بيانات واحصائيات ، قد يرتب نتائج خطيرة بعيدة الاثر فى الاقتصاد المخطط • ومن هنا تظهر أهمية التخطيط السنوى فى معالجة الاختلالات الناشئة فى الاقتصاد القومى • وعلى ذلك فان أول خطوة تخطوها أية دولة نامية تأخذ بأسلوب التخطيط الاشتراكى هى دعم الاجهزة الاحصائية والارتفاع بمستوى كفايتها ، فلا يمكن لمثل هذه الدولة ان تجرى تخطيطا سليما ، ما لم تستند ، أولا ، الى قدرة أجهزتها الاحصائية فى امدادها بكل البيانات والمعلومات اللازمة لاعداد خطط المستقبل •

كما أن وجود قطاع عام له وزنه ودوره الهام فى عملية التنمية هو من المتطلبات الاساسية للتخطيط الفعال • ذلك ان وجود القطاع الخاص وحده ، فى اى تنظيم اقتصادى ، يجعل من المتعذر على السلطات العامة ان تقوم بتعبئة الموارد القومية ، واستخدامها على الوجه الامثل الذى يحقق التنمية الحقيقية السريعة ، أو ان تقوم بتخصيص الاستثمارات ، واختيار النظم التى تتوافق مع احتياجات النمو الاقتصادى • هذا فضلا عن ان وجود القطاع الخاص وحده فى التنظيم الاقتصادى قد يؤدى ، فى كثير من الاحيان ، الى قصور البيانات الاحصائية وقلتها ، أو على الاقل عدم توافر عنصر الدقة والشمول فيها ، مع ما لها من أهمية بالغة فى اعداد الخطط الاقتصادية • يضاف الى ذلك ان التخطيط الاقتصادى السليم يقتضى من الدولة ان تؤدى دورها فى تحديد اسعار السلع الرئيسية الهامة ، وتحديد مستوى الدخل وكيفية توزيعه ، وهنا فان انفراد القطاع الخاص بالدور الكبير الذى ينبغى ان يلعبه فى عملية التنمية ، مستهديا بجهاز تلقائى

للاسعار ، قد يؤدى الى سوء تخصيص الموارد المستثمرة وسوء توزيع الدخل ، مما قد يفضى ، فى نهاية المطاف ، الى فشل الخطة القومية ، خاصه وان تجارب التخطيط فى بعض الدول التى تنتهج اسلوب الاقتصاد المرسل قد اثبتت ان المشروع الخاص لا يقبل التخطيط عن طيب خاطر •

ولهذا فان الدولة التى تعقد العزم على تحقيق النمو الاقتصادى السريع لابد ان تاخذ باسباب التنظيم الرشيد للاقتصاد القومى ، والذى يتمثل فى ضرورة ظهور قطاع عام ، جنبا الى جنب مع القطاع الخاص ليكون اداة طيعة للتخطيط الاقتصادى السليم • وفى مجال التطبيق العملى لمثل هذا التنظيم الرشيد للاقتصاد القومى لابد من القضاء على جمود الزراعة وتخلفها التكنولوجى ، وذلك باعادة توزيع الاراضى على المزارعين المعدمين لاثارة حماسة الجماهير لتغيير وجه الاقتصاد الزراعى ، على ان يصحب ذلك وضع نظام تعاونى تقدمى للزراعة ، ييسر ادخال الاساليب الحديثة في الانتاج ، ويسهل مهمة التخطيط الزراعى فى الوقت ذاته ، لانه من الايسر تعامل اجهزة التخطيط مع بضعة مئات من الجمعيات التعاونية عن ان تتعامل مع الاف المزارعين •

أما فى مجال الصناعة فلابد ان يستأثر القطاع العام بنصيب كبير من النشاطات التى تعمل فى هذا الميدان ، اذا أخذنا بالاعتبار ان القدرة التنظيمية فى المراحل الاولى من التنمية آية فى الضآلة ، وان ادارة المنشآت الصناعية لابد ان تعتمد ، أساسا ، على الكفايات والقدرات الفذة المتوافرة فى الادارات الحكومية • ولهذا يجب ان يضم القطاع العام الصناعي كثيرا من الصناعات الهامة ، وعلى الاخص المرافق العامة والصناعات الثقيلة والمتوسطة والصناعات التى يجفل القطاع الخاص عن الولوج اليها لضخامة رؤوس الاموال المتطلبة لها أو لجسامة درجة المخاطرة فيها أو لقلة الخبرات الفنية المتاحة مع ما لها من أهمية بالغة فى تطوير الاقتصاد القومى •

وينبغى كذلك تأميم قطاع المال ، بما يضمه من مصارف وشركات

تأمين ، وذلك لتيسير تعبئة الاموال اللازمة لتمويل عمليات التنمية • اما قطاع النقل فيجب ان يشارك فيه القطاع العام مشاركة فعلة ، باعتباره الشريان الحيوى الذى يمد الاقتصاد القومى بخدمات النقل البرى والبحرى والجوى والمائى ، وهذه ، بطبيعة الحال ، خدمات أساسية لمواجهة احتياجات كافة القطاعات الاقتصادية فى نموها المطرد ، من مختلف خدمات النقل • واما عن التنظيم التجارى فهناك مجال واسع للقطاع العام فى ادارته وتوجيهه ، بعيدا عن ضروب الاحتكار والاستغلال ، وحتى فى مجال التجارة الداخلية يمكن لهذا القطاع ان يشارك فى تجارة الجملة بالنسبة للعديد من السلع الضرورية والاساسية • هذا هو ، فى الواقع ، التنظيم الاقتصادى الذى يمكن ان يستجيب فى يسر وملاءمة ، لمتطلبات التخطيط الفعال الذى يدفع عجلة التنمية قدما الى الامام والمعدلات السريعة التى تكفل تحقيق الرخاء والرفاهية لجموع المواطنين •

والجدير بالذكر ان الاقتصاد الاشتراكى الذى يجمع بين المشروع العام والمشروع الخاص فى تحقيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لابد ان تراعى ثلاثة اعتبارات • الاعتبار الاول هو ان تكون الرؤيا واضحة تماما بالنسبة للحدود الفاصلة بين القطاع العام والقطاع الخاص ، اذ قد يضيق نطاق القطاع العام ، وقد يتسع الى الحد الذى تضطلع فيه الدولة بوظائف اقتصادية عديدة الى جانب وظائفها التقليدية ، كأن تقوم بالبحوث الجيولوجية والبحث عن منابع الثروات الطبيعية ودراسة مستقبل الصناعات الجديدة ، أو أن تقوم بانشاء وادارة الصناعات الجديدة التى يعزف عنها القطاع الخاص ، أو أن تقوم بخلق المؤسسات المالية الجديدة لتعبئة المدخرات المحلية وتوجيهها على أساس رشيد ، أو أن تقوم بادارة الصناعات التى تكون فيها مساوىء المنافسة أفدح من مساوىء الاحتكار كبعض انواع المرافق العامة ، أو ان تقوم بانشاء وادارة بعض الصناعات لاسباب تتعلق بالسياسة العامة والامن القومى أو بعدالة التوزيع •

الاعتبار الثانى انه عندما تقرر اية دولة آخذة فى النمو ان تضع الحدود الفاصلة بين القطاع العام والقطاع الخاص ـ فى ضوء واقعها وعلى هدى القيم والافكار السائدة فيها ـ فلابد ان تعمل الدولة على خلق المناخ الملائم للقطاع العام لكى يؤدى دوره بكفاءة عالية ، وبأسلوب ينأى به عن مثالب البيروقراطية المكتبية ، مع استثارة الحوافز المادية والمعنوية على أساس اقرار مبدأ الربط بين أجر العاملين وانتاجيتهم فى العمل وفقا لمعايير موضوعية ، وعلى اساس وضع سياسة للاجور تتسق بين مستوياتها بالقطاع العام للاعمال والقطاع العام للادارة • كما تقدم الدولة كل التسهيلات الممكنة للقطاع الخاص ، وتضفي عليه وسائل التشجيع التى تمكنه من اداء دوره بالفعالية المطلوبة دون استغلال ، فضلا عن توجيهه فى نشاطه الانتاجى والاستثمارى بما هو مرسوم فى اطار خطة التنمية القومية •

واما الاعتبار الثالث فهو تحديد مفهوم واضح للاستقلال المالى للمؤسسة العامة ، وما يترتب عليه من نتائج معينة تحقق قيام القطاع العام للاعمال بمهامه فى عملية التنمية ، ثم تحديد مفهوم واضح للاستقلال الادارى وما يترتب على ذلك ايضا ، من نتائج ، ثم تحديد المبادىء التى تضمن وجود رقابة سابقة لاحقة ينبغى ان تصاحب اقرار مبدأ الاستقلال المالى والادارى للمؤسسة العامة • ويعنى ذلك ، بعبارة اخرى ، ان مفهوم الاستقلال الادارى يتحدد من جوانب ثلاثة : الجانب الاول ويستند الى الاخذ بمبدأ اللامركزية ، ومقتضى هذا المبدأ ان المستوى الادنى يستمد سلطته من المركز ، ولذلك ينبغي منح هذا المستوى الادنى قدرا من الاستقلال الادارى يمكنه من ممارسة نشاطه بصورة فعالة وبقدر من حرية التصرف تكفل له سرعة الاداء دون اية معوقات ودون ابتعاد من المركز • أما الجانب الثانى فيتلخص فى تأمين قدر كاف من الاستقرار والاستمرار للمؤسسة العامة والمنشآت التابعة ، وعدم اجراء تغيير فى المراكز الادارية فيها الا فى أضيق الحدود ، وبما يتفق مع المصلحة العامة • وأما الجانب

الثالث فيتجسد فى القضاء على العديد من الاجراءات الروتينية الطويلة لاستصدار الموافقات على تنفيذ الاعمال والمشروعات من المستويات الاعلى ، والقضاء على التعقيدات المكتبية بما يضمن السرعة فى الاداء ، وتقليص النفقات ويحقق الوفر فى الوقت والجهود •

وأخيرا فان من مستلزمات التخطيط الاشتراكى الفعال ضرورة تغلغل الوعي التخطيطى الى كل المستويات ، ليس فقط على مستوى الوحدات الانتاجية ، ولكن كذلك ، على مستوى الافراد انفسهم ، سواء فى نشاطهم الانتاجى أو الاستهلاكى • هذه حقيقة لا يرقى اليها الشك ، اذ يعتبر التعاون بين أفراد الشعب جميعا السند الاساسى للتخطيط ، لان حماسة الشعب هى المحرك الاساس لدفع عجلة التنمية الاقتصادية ، وهى القوة الديناميكية التى تجعل كل الامور ممكنة التنفيذ •

غير ان تغلغل الوعي التخطيطى يقتضى ، ايضا ، الاخذ بمبدأ مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ • ولكن هذا المبدأ لا يعنى ان ينفرد جهاز التخطيط المركزى بوضع الخطة بكافة تفصيلاتها الشاملة لنشاط كل وحدة انتاجية ، لان مثل هذا الوضع لا يمكن تحقيقه عمليا ، وحتى لو كان من المتصور تحقيقه ، فسيجعل الخطة بعيدة عن الواقع • ان الاقتصاد القومى يقسم ، عادة ، لاغراض التخطيط الى قطاعات ، وكل قطاع يقسم ، بدوره ، الى نشاطات أو قطاعات فرعية ، وتشرف على كل نشاط مؤسسة عامة نوعية ، ويندرج تحت المؤسسة عدد من المنشآت التابعة • وتبعا لهذا التسلسل فانه بالنسبة لكل مستوى يعتبر المستوى الاعلى منه مستوى مركزيا بالنسبة له ، فالمؤسسة فى وضع مركزى بالنسبة لمنشآتها ، والوزارة فى وضع مركزى بالنسبة لمؤسساتها ، وجهاز التخطيط المركزى فى وضع مركزى بالنسبة للاقتصاد القومى بقطاعاته المختلفة • ومن ثم يقتضى تطبيق مبدأ مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ ، وفقا لهذا التسلسل ، أن يقوم كل مستوى مركزى باقتراح الخطة للاجهزة التى يعمل لها ، ثم يرفع ،

بدوره ، مشروع الخطة للسلطة الاعلى لاقرارها أو تعديلها ، فمركزية التخطيط ، اذن ، لا تستبعد صدور مقترحات الخطة من المستويات المركزية المتدرجة ، أو بعبارة أخرى لا تستبعد ان يكون التخطيط من القاعدة الى القمة • وعلى هذا النحو يتحقق نوع من المشاركة الايجابية الفعالة بين جهاز التخطيط المركزى وبين أجهزة التخطيط فى الوزارات والمستويات التالية لها فى مرحلتى اعداد الخطة وتنفيذها • وهذا ، وحده ، هو السبيل لان يكون التخطيط علميا ، وان تصل الخطة الى جميع المستويات •

ان التخطيط الاشتراكى الكفء هو الاسلوب الوحيد الذى يضمن حسن استخدام الموارد الوطنية ، المادية والطبيعية والبشرية ، بطريقة علمية وعملية وانسانية ، وهو الضمان لحسن استغلال الثروات الموجودة والكامنة، وهو فى الوقت نفسه ضمان توزيع الخدمات الاساسية توزيعا عادلا وبصورة دائمة • ان التخطيط من هذا كله هو تجسيد عملي للحل الاشتراكى الذى ننفذ به الى كل مجالات التقدم الاقتصادى والاجتماعى ، ويستند فى تطبيقه الى قطاع عام يقود التقدم فى كثير من المجالات ، ويتحمل مسئوليته الكبرى فى خطة التنمية ، والى قطاع خاص يشارك فى التنمية فى اطار الخطة القومية الشاملة لها من غير استغلال •

واذا كان هذا هو الادراك الصحيح لاسلوب التخطيط ، فانه ضرورة انسانية بلا ريب • اذ انه اذا كانت المقتضيات الاساسية لعملية التنمية تتمثل فى تدبير رؤوس الاموال والخبرات الفنية والايدى العاملة والاسواق القادرة على استيعاب منتجات التنمية ، وكل ما يدفع عجلة التطور الاقتصادى الى الامام ، فليس من شك ان الانسان هو الذى يتحمل هذا العبء الانتاجى وهو الذى يحرك عمليات التنمية ، ويبذل الجهود فى تنفيذ المشروعات التى تلقى بين يديه ليحيلها الى واقع ملموس ، ويترجمها الى مزارع ومصانع ووحدات انتاجية متعددة ، فلا غرو ان نجاح أية خطة للتنمية يتوقف ،

بالدرجة الاولى ، على مدى استجابة افراد المجتمع لها ، وايمانهم بما يحققونه من تقدم مادى ، واستعدادهم للاحتمال والتضحية فى سبيل تحقيق أهداف الخطة • ان التخطيط ، اذن ، عملية انسانية لانه اسلوب فى التنظيم والتنسيق والعمل ، وهو فى الوقت نفسه اسلوب فى التفكير والتدبير والتوقيت السليم ، لان الفرد يحتاج اليه فى تنظيم تصرفاته ، والتوفيق بين اهدافه وموارده ، ولان الجماعة الانسانية تحتاج اليه ، هى الاخرى ، لانه وسيلة طيعة للمواءمة بين أهداف الجماعة وبين ما يتاح لها من موارد نادرة • والتخطيط ، بهذا الوصف ، يرتبط بأهداف الجماعة ومطالبها ، ويرتبط ، كذلك ، بامكانيات الجماعة ورغبات أفرادها فى التقدم ، واستعدادهم للعمل المنتج ، وقدرتهم على القيام بالمهام التى يفرضها النضال من أجل التنمية •

والتخطيط ، كذلك ، نظرة الى المستقبل ، لانه نظرة من الماضى والحاضر لرسم صورة المستقبل ، على أساس ما يمكن احداثه من التطوير فى البنيان الاقتصادى للمجتمع ، وفى حجم الموارد ووسائل تعبئتها واستخدامها • وبعبارة اخرى فأن التخطيط لا يمثل اتجاها « استاتيكيا » يرتضى الاوضاع الراهنة ، ويحاول اصلاحها ، بل هو اتجاه « ديناميكى » يهدف الى تغيير الصورة التى يتسم بها المجتمع وتتشكل بها ملامحه • فاذا كان التخطيط يعالج مجتمعا زراعيا متخلفا فى اقتصاده القائم على بدائية الفن الانتاجى ، وفى مستواه الثقافي والصحي ، وفى قيمه الاجتماعية وأساليبه فى الحياة ، وفى استكانته وخضوعه للطبيعة بدلا من تسخيرها لمنافعه ، فأن التخطيط ينقل المجتمع من هذا الوضع المتخلف الراهن الى طريق التصنيع ، ويتجه به الى التقدم التكنولوجى وارتفاع المستوى الحضارى وتطوير معتقداته وقيمه الاجتماعية ، وهكذا ينم التخطيط عن النظرة الثورية للامور ، فهو حينما يحاول التغيير ، فانه ينفذ الى الاعماق ، ويغير وجه المجتمع تغيرا بنيانيا ، يقتلع جذور الماضى ورواسبه ويبني المستقبل بآماله الواسعة •

وكما ان التخطيط ضرورة انسانية ، ونظرة ديناميكية الى المستقبل ، فهو عملية مستمرة ، اذ انه ، فى الاساس ، عملية تمتد افقها الى المدى الطويل ، فيرسم التخطيط اتجاهات العمل لتطوير البنيان الاقتصادى والاجتماعى لسنوات طويلة ، ويرسم السياسة بعيدة المدى التى يمكن ان تحقق هذا التطوير البنيانى ، ثم يجرى تفصيلات اتجاهات العمل وبرامجه ووسائل تحقيق الاهداف المرسومة فى الخطة ، فى صورة مشروعات واعمال وتنظيمات وقرارات تنفيذية على فترات أقصر ، ثم توضع مراحل التنفيذ السنوية لهذا التخطيط على مستوى النشاط ومستوى القطاع ومستوى الاقتصاد القومى • وتبعا لهذا التخطيط فلابد من البدء باعداد خطة خمسية مقبلة قبل انتهاء الخطة الخمسية الحالية بوقت كاف ، ولابد من اعداد اطار خطة السنة الثانية قبل الانتهاء من تنفيذ الاهداف المرسومة فى خطة السنة الاولى ، ولهذا يقال ، دائما ، ان التخطيط عملية مستمرة ، لها بداية ، وليست لها نهاية ، وان التخطيط بهذا المعنى هو جزء من التخطيط طويل المدى •

وبما ان التخطيط ينطوى على تقرير مجموعة من الاهداف يتعين على الاقتصاد المخطط ان يبلغها فى فترة الخطة ، وتخصيص الموارد المتاحة ، واستخدامها للوصول الى ذلك فى تلك الفترة الزمنية المحددة ، فلابد ان تؤخذ عناصر التوازن فى الاعتبار • لابد ان يتوازن الانتاج المستهدف مع الطلب عليه لتحقيق أهداف الاستهلاك المحلى ، وأهداف التصدير ، وأهداف الاستعاضة بالانتاج عن الواردات ، وأهداف الاستثمار • ولابد ان يتوازن الدخل المتولد من مصادره المختلفة مع طرق التصرف فى هذا الدخل وتوزيعه بين الاستهلاك والادخار • ولابد ان يتوازن عرض العمالة الموجودة فعلا ، وما يضاف اليها ، مع عدد الافراد الفنيين والعاملين الذين يقتضى الامر توافرهم لسد احتياجات الخطة من مختلف التخصصات • ولابد ان تتوازن الموارد من الانتاج المحلى ، مضافا اليه الواردات ، مع

الاستخدامات المقررة لتلك الموارد ، بتوزيعها بين الاستهلاك الوسيط ، وبين الاستهلاك النهائى ، وبين التصدير ، وبين ما يحتجز منها للاستثمار • ولابد ان يكون هناك توازن بين انتاج القطاعات السلعية وانتاج قطاعات الخدمات ، بما ان الانتاج من الخدمات لابد له من توافر انتاج سلعى مقابل جزء من أجور العمال، ومن انتاج سلعى لمستلزمات انتاج الخدمات، ومن انتاج سلعى لتشييد المدارس والمستشفيات والمرافق الاخرى وتجهيزها لاداء تلك الخدمات • ولهذا فان التخطيط هو ، أيضا ، عملية توازنية •

وفي ظل التخطيط الشامل ، تتقرر الاهداف الاقتصادية والاجتماعية ، وتترجم الاهداف والسياسات الى برامج عمل تنفيذية فى صورة خطة عامة لتخصيص الموارد العينية واستخدامها ، وما يقابل ذلك من موارد مالية بجوانبها النقدية والائتمانية • وفى التخطيط العلمى الكفء لا يمكن اغفال الاهمية الكبرى لزيادة الانتاج ورفع الكفاية الانتاجية ، باعتبارهما المصدر الرئيسى لزيادة الدخل القومى ، وتحسين مستوى دخول الافراد ، واطراد النمو الاقتصادى والتحسين الاجتماعى • وهنا فأن جهاز التخطيط المركزى لا ينفرد بعملية اعداد الخطة القومية ، بل تشارك فى اعدادها مختلف المستويات المركزية المتدرجة فى الاقتصاد القومى • ولهذا فأن التخطيط عملية مشاركة ايجابية • أما سلطة اتخاذ القرارات بشأن الاهداف ، وبشأن تخصيص الموارد ، وبشأن اسعار المواد المستخدمة فى الانتاج ، ورفع الكفاية الانتاجية لتعظيم الانتاج والدخل منها ، فلابد ان تكون سلطة مركزية • كما ان قرارات التوزيع وعدالته وكفايته واجراءاته من مسئوليات السلطة المركزية ايضا • أما قرارات برامج العمل التفصيلى فتكون من مسئوليات الجهات التنفيذية على مستوياتها فى حدود السياسة العامة والتوجيهات والاتجاهات العامة المرسومة مسبقا ، أى يكون التخطيط مركزيا بينما يكون التنفيذ لا مركزيا ، تحقيقا للمرونة وحسن الادارة ، وتوفير القدرة على مواجهة الظروف المحلية فى الوحدات الانتاجية ، وذلك بهدف تحقيق

الاهداف المرسومة على خير وجه •

بيد أن كل تخطيط يحدد أهدافا عامة للنشاط الاقتصادى • وهذه الاهداف تتفاوت من حيث الاهمية ، بمعنى ان لبعضها أولوية على البعض الاخر ، ومع ذلك فان هذه الاولويات ليست ثابتة ، بل انها تتغير بتغير الظروف التاريخية والاوضاع الاقتصادية التى يمر بها الاقتصاد الاشتراكى المخطط • أما الهدف ذو الاولوية الاولى للتخطيط الاشتراكى فهو الارتفاع بالمستوى المعيشى للمواطنين والاشباع المتزايد للحاجات الجماعية ، وهذا بعينه هو الهدف النهائى للتنمية • ولا غرو فان التخطيط ليس غاية فى حد ذاته ، وانما هو وسيلة لتحقيق التنمية • غير ان هذا الهدف لا يمكن بلوغه الا من خلال تحقيق أهداف وسيطة • بل قد يكون لبعض الاهداف الوسيطة ، فى بعض الاحيان ، أولوية على غيرها ، تدفع تحسين المستوى المعيشى الى المرتبة الثانية من الاهمية • كما ان الاهداف الوسيطة قد تلعب الدور الرئيسى فى مرحلة معينة ، وتجعل من المحتم تحقيق أهداف وسيطة أخرى كالتصنيع وتطوير الزراعة وتنويع الانتاج وتعديل هيكل التجارة الخارجية وتغير الظروف التكنيكية للانتاج •

وعلى ذلك فان كل خطة اقتصادية لابد ان يتم اعدادها فى ضوء الامكانيات القومية والحاجات الجماعية والاولويات الموضوعة للاهداف العامة ، النهائية والوسيطة ، والخاصة بكل مرحلة من مراحل التنمية • واذا وضعت كل هذه العناصر جميعا موضع الاعتبار ، يمكن وضع خطة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، تحدد أهدافا معينة لكل من مستويات الانتاج والاستثمار والدخل والاستهلاك والادخار والصادرات والاستيرادات على مستوى الاقتصاد القومى بقطاعاته المختلفة ، سواء كانت قطاعات سلعية أو قطاعات خدمات •

وفي صدد اعداد الخطة فمن المهام التخطيطية الاساسية ضرورة التنسيق بين أهدافها ، اذ بدون هذا التنسيق لن تكون ثمة خطة ، بل مجرد

تجميع لبرامج جزئية لا يوجد بينها ترابط او انساق ، ولا يمكن تحقيقها في وقت واحد تبعا لذلك • وثمة ادوات تخطيطية يمكن الاعتماد عليها في التنسيق بين الاهداف ، والبحث عن اتساق الخطة ، وتجمعها فكرة « الموازين » التقديرية • وبعض هذه الموازين يعد على أساس تقديرات كمية كميزان القوى العاملة وميزان الطاقة وموازين المواد الاولية الاساسية والموازين السلعية التي تشمل أهم السلع الاستهلاكية • وهذه الموازين المتقابلة انما تكشف عن موارد واستخدامات كل بند من بنود هذه المجموعات الاربع ، أو بعبارة أخرى فان هذه الموازين تكشف عن التنسيق بين العرض المقدر لكل بند وبين الطلب المقدر عليه • ومن هنا يمكن وضع أهداف الانتاج والاستهلاك والاستيراد والتصدير ، على مستوى كل مادة أولية ، أو سلعة أو مصدر من مصادر الطاقة ، على أسس سليمة • كما يمكن تقدير المتاح من القوى العاملة في مختلف التخصصات وعلى مختلف المستويات لمواجهة احتياجات خطة التنمية •

وهناك موازين أخرى تعد على أساس تقديرات نقدية ، كجداول المحاسبة القومية والميزانية القومية التي تحدد الامكانيات القومية ، وجداول المدخلات والمخرجات التي تحدد العلاقات المتشابكة بين القطاعات والنشاطات الاقتصادية المختلفة • وفضلا عن هذه الموازين والجداول فهناك بعض المعاملات الفنية ، كمعامل رأس المال الى الناتج ، وهو يربط العلاقة بين الزيادة في الناتج وبين الزيادة في حجم الاستثمار اللازم لتحقيق هذه الزيادة في الناتج • وفضلا عن ذلك فان السعي وراء التنسيق بين الاهداف، عند اعداد الخطة ، يفترض مراعاة القوانين الاقتصادية ، وعلى الاخص المعاملات الفنية التي تحتم العلاقات المتشابكة بين المتغيرات الاقتصادية ، حيث ان بعض هذه المعاملات يكاد ان يكون ذا طبيعة ملزمة ، في حين ان البعض الآخر يخضع لمقتضيات التنمية في فترة معينة ، اذ تتوقف نسبة الدخل القومي المخصص للاستثمار على معدل النمو المنشود للدخل القومي،

ويتوقف هذا المعدل ، بدوره ، على طبيعة النشاطات الاقتصادية التى يجب تنميتها وعلى معدلات نموها •

غير انه لما كان التخطيط ، بهذا المفهوم ، يقتضى ، فى الواقع ، عملا تكنيكيا دقيقا معقدا ، كان من المتعين انشاء أجهزة للتخطيط مزودة بالخبرات التخطيطية بأعلى نوعية ، وبالامكانيات ، وبأكبر قدر من البيانات والمعلومات الدقيقة • غير أن العمل التخطيطى الذى يجب ان يجرى داخل اجهزة التخطيط هو جزء من عمل التخطيط الاجتماعى الذى ينبغى ان يشارك فيه كل المواطنين •

الفصل الأول

تحليل الاقتصاد العراقي
حتى سنة الاساس ١٩٦٩

اولا : تطور الوضع الاقتصادي

الفصل الاول

تحليل الاقتصاد العراقى
حتى سنة الاساس ١٩٦٩

ان متابعة تطور الاقتصاد العراقى بمتغيراته الاقتصادية ومعدلات نموها واتجاهات هذا النمو فى القطاعات والنشاطات المختلفة يلقى أضواء كاشفة عن الوضع الراهن للبنيان الاقتصادى والاجتماعى ، كمنطلق يستطيع معه المخطط ان ينفذ الى تحديد أهداف الخطة القومية المقبلة ١٩٧٠-١٩٧٤ على أسس واقعية سليمة ، يحكمها التناسق والتماسك ، باستخدام أدوات التكنيك التخطيطى •

وسنبدأ بتحليل تطور الوضع الاقتصادى ، ثم تطور المتغيرات الاقتصادية ، والموارد المتاحة واستخدامها ، ومعدلات نمو القطاعات الاقتصادية ، ومصادر تمويل الاستثمارات المنفذة فى هذه القطاعات ، ودور قطاع الادارة العام وقطاع الاعمال العام فى عملية النمو ، وتطور التجارة الخارجية وميزان المدفوعات •

أولا : تطور الوضع الاقتصادى

وسنناقش تطور الوضع الاقتصادى بالعراق من جوانب ثلاثة : الموارد الطبيعية ، وتطور نمو السكان والقوى العاملة ، وتطور مستوى المعيشة •

(أ) الموارد الطبيعية

وتبلغ مساحة العراق حوالى ٤٣٨٤٤٦ كيلو متر مربع ، وتقسم هذه المساحة ، من حيث طبيعتها الجغرافية ، حسب البيان الآتي :

جدول رقم (١)

التوزيع الجغرافي لمساحة العـراق

نوع الاراضى	المساحة (بالكيلو متر المربع)	النسبة المئوية
مساحة الصحارى	١٦٧٠٠٠	٣٨ر١
مساحة الجبال	٩٢٠٠٠	٢١ر٠
مساحة الاراضى المتموجة	٤٢٥٠٠	٩ر٧
مساحة السهول (بضمنها الاهوار والبحيرات)	١٣٢٥٠٠	٣٠ر٢
مساحة نصف منطقة الحياد	٣٥٢٢	٨ر٠
مساحة المياه الاقليمية (بعمق ٩ أميال)	٩٢٤	٢ر٠
المجموع	٤٣٨٤٤٦	١٠٠ر٠

وتبلغ مساحة الاراضى القابلة للزراعة (٤٨) مليون دونم ، أى بنسبة ٢٧ر٤٪ من مجموع مساحة العراق ، منها (٢٣) مليون دونم تستغل فعلا وفقا لنظام المناوبة (النير ونير) • أما الاراضى التى تزرع سنويا فتقدر بحوالى (١٤) مليون دونم • ولما كان تعداد نفوس العراق يبلغ ٩٢٠٥١٨٥ نسمة عام ١٩٦٩ ، فان متوسط نصيب الفرد الواحد من الاراضى القابلة للزراعة يبلغ (٢١ر٥) دونم ، ومن الاراضى المستغلة فعلا (٥٠ر٢) دونم ، والاراضى التى تزرع سنويا (٥٢ر١) دونم •

ويخترق وادى الرافدين من شماله الى جنوبه نهران عظيمان ، هما دجلة والفرات • ويتميز نهر دجلة داخل العراق بسعة حوضه وتعدد روافده وهى : الزاب الكبير ، والزاب الصغير ، والعظيم ، وديالى ، مرتبة من الشمال الى جنوبى العراق • أما نهر الفرات فليست له روافد داخل العراق ، كما انه يتميز عن نهر دجلة باعتداله وهبوط فيضاناته • بيد انه فى الوقت الذى يتم فيه تصريف كميات هائلة من المياه من النهرين فى موسم الربيع ، على اثر الفيضانات ، فأن الحاجة الى المياه قليلة ، نتيجة

لحلول موسم حصاد المحاصيل الشتوية ، ولكن الحاجة تزداد الى المياه وتبلغ أقصى شدتها ، حين تهبط تصاريف النهرين الى ادنى حد فى شهر آب ، وتكون الزراعة الصيفية فى أمس الحاجة الى المياه .

ولقد تبين من دراسة هيدرولوجية النهرين ان معدل الايراد السنوى لنهر دجلة خلال الفترة ١٩٣٢-١٩٦٩ قد بلغ ٢٩٫٤٠ مليار م^3 ، اما معدل الايراد السنوى لنهر الفرات خلال الفترة ١٩٢٤-١٩٦٩ فقد بلغ ١٧٫٥٠ مليار م^3 ، وبهذا يصبح معدل الايراد السنوى لكلا النهرين حوالى ٧٩٫٥٧ مليار م^3 . منها حوالى (٤٨) مليار متر مكعب من دجلة وروافده ، والباقى وقدره (٢٩) مليار متر مكعب من الفرات . وقد انشئت عدة خزانات على نهرى دجلة والفرات تتسع لاكثر من (٩٠) مليار متر مكعب من المياه ، كما يتضح من الجدول الآتى :

جدول رقم (٢)

عدد الخزانات ومساحتها وسعتها فى العراق

اسم الخزان	المساحة (بالكيلومتر المربع)	سعة الخزان (بالمليارات المكعبة)	نسبة المياه المخزونة
خزان الحبانية	٤٣٠	٣٫٢	٣٫٥
خزان دوكان	٢٦٦	٦٫٨	٧٫٤
خزان دربندخان	١١٥	٣٫٥	٣٫٨
خزان الثرثار	١٥٣٠	٦٨٫٠	٧٤٫٣
بحيرة منخفض هور ابى دبس	١٥٠٠	١٠٫٠	١١٫٠
المجموع	٣٨٤١	٩١٫٥	١٠٠٫٠

وعلى الرغم من عدم وجود دراسات شاملة ودقيقة عن المقننات المائية الضرورية لزراعة الاراضى ، الا ان بعض التقارير الاولية[1] ، المتضمنة لآراء البعض من خبراء الرى تشير الى أن كميات المياه المخزونة سوف

(١) تقرير محمود حسن جمعة مصادر الثروة الزراعية فى العراق ، ١٩٦٥ .

لا تكفي لزراعة اكثر من (١٧) مليون دونم سنويا • ولذلك ستظل مساحة الاراضي الزراعية محدودة ، وغير قابلة للتوسع الكبير في المستقبل ، ما دام اماء المخزون هو المحدد الرئيسي لنشاط الزراعة ، وبخاصة في وسط وجنوب العراق • اما اراضي شمال العراق ، فان معظمها اراضي ديمية تعتمد في زراعتها على سقوط الامطار •

ومناخ العراق حار جاف صيفا ، وبارد معتدل شتاء ، وينحصر سقوط الامطار فيما بين شهر تشرين الثاني وشهر نيسان • بيد ان معدلات تساقط الامطار تختلف من سنة لاخرى • ويشير هذه المعدلات ، عن الفترة ١٩٦٣-١٩٦٦ ، الى أن معدل سقوط الامطار كان ٧٩ مليمتر في المنطقة الجنوبية ، ونحو ١٢٨ر٣ مليمتر في المنطقة الوسطى ، ونحو ٣٨٣ر٥ مليمتر في المنطقة الشمالية • أما المعدلات السنوية لدرجات الحرارة فانها تختلف من منطقة الى أخرى ، اذ في الجنوب تتراوح معدلات درجات الحرارة القصوى ما بين ٣٠ و٣٣ درجة مئوية ، والصغرى ما بين ١٦ و١٨ درجة مئوية • وفي المنطقة الوسطى تتراوح درجات الحرارة القصوى ما بين ٢٩ و٣٢ درجة مئوية ، والصغرى ما بين ١٥ و١٦ درجة مئوية • اما في المنطقة الشمالية فتتراوح درجة الحرارة القصوى ما بين ٢٦ و٢٩ درجة مئوية ، والصغرى ما بين ١١ و١٤ درجة مئوية •

ولذلك فان مناخ العراق ملائم لزراعة محاصيل مختلفة ، وأهم المحاصيل الشتوية هي : الحنطة ، والشعير ، والكتان ، والعدس ، والهرطمان ، والباقلاء والحمص • أما المحاصيل الصيفية فهي الرز ، والسمسم ، والذرة الصفراء ، والماش ، والدخن ، والذرة البيضاء ، واللوبيا • اما أهم المحاصيل الاقتصادية ، عدا ما ذكر ، فهي القطن ، والتبغ ، وقصب السكر ، والبنجر ، حيث المناخ والتربة ملائمان لانتاج كميات كبيرة منها • أما الفواكه فتزرع أنواع مختلفة منها كالبرتقال ، والليمون ، والرمان ، والتفاح ، والخوخ ، والكمثرى ، والاجاص ، والمشمش ، والعنب ، والتين ، والفستق ، والجوز ،

واللوز ، والزيتون • وتبلغ مساحة الاراضى المزروعة بالفواكه نحو (١٠٤٩٩٨) دونم •

كما توجد فى العراق ثروة خشبية كبيرة ، حيث تقدر مساحات الغابات الطبيعية بنحو (٧١٠٨٤٠) دونم ، ومساحة الغابات الاصطناعية بنحو (١٣١٥٩) دونم ، وتبلغ مساحة محاصيل المراعى المستديمة نحو (٢٣٩٧٥٤) دونم ، ومساحة الاحراش الطبيعية (٨٠٠٠٠) دونم •

وتوجد في العراق ثروة حيوانية كبيرة ، وحسب التقديرات الاولية لمديرية البيطرة العامة عن هذه الثروة عام ١٩٦٩ يبلغ عدد الاغنام (١١٩٩٤) ألف رأس ، والماعز (١٧٦٦) الف رأس ، والابقار (١٩٥٥) الف رأس ، والجاموس (٢٨٥) ألف ، والابل (٢١٨) ألف ، وحيوانات العمل (٦٩٥) ألف • اما الطيور الداجنة فتبلغ نحو (٥) مليون كما يتضح تفصيليا بالجدول الآتى :

جدول رقم (٣)

بيان عدد حيوانات الماشية وحيوانات العمل

(بالآلاف)

السنة	الاغنام	الماعز	الابقار	الجاموس	الجمال	حيوانات العمل	الطيور
١٩٦٥	١١٠٧٤	١٩٩٥	١٦٣٩	٢٣٥	٢٠٢	*	*
١٩٦٦	١١٣٢٥	١٩٣٥	١٧١٣	٢٤٧	٢٠٦	*	*
١٩٦٧	١١٥٤٨	١٨٧٧	١٧٩٠	٢٥٩	٢١٠	*	*
١٩٦٨	١١٧٧١	١٨٢١	١٨٧١	٢٧٢	٢١٤	*	*
١٩٦٩**	١١٩٩٤	١٧٦٦	١٩٥٥	٢٨٥	٢١٨	٦٩٥	٥٠٠٥

واما الثروة المعدنية فانها متوفرة فى العراق ، ومن أهم عناصرها النفط • وتقدر الاحتياطيات الثابتة من النفط الخام فى الاراضى العراقية بحوالى (٥٢) ألف مليون برميل (حوالى ٧٠٠٠ مليون طن) ، وهذا

* بيانات غير متاحة •

** بيانات اولية •

يشكل ٨٪ من احتياطى النفط فى العالم • اما الغاز الطبيعى فى باطن الارض فيقدر بحوالى (٢٣٥٠٠) بليون قدم مكعب • وهناك انواع اخرى من المعادن ، بيد ان الدور الذى تلعبه فى الحياة الاقتصادية قليل الاهمية نسبيا فى الآونة الحاضرة • ومن هذه المعادن الكبريت الذى يوشر باستغلاله تجاريا ، اما الكميات المتوفرة من الفحم فهى من نوعية واطئة • وفضلا عن ذلك فهناك كميات ليست بالقليلة من ملح الطعام ، وكميات اخرى من الجبس والاحجار التى تستخدم فى الصناعة الانشائية • كما تدل المسوحات الجيولوجية عن وجود خام الحديد والنحاس ، وان كانت كمياتها ونوعيتها لم تحدد بعد •

(ب) نمو السكان والقوى العاملة

يلعب السكان دورا رئيسيا فى عملية التنمية الاقتصادية ، اذ ان جزءا من السكان يمثل القوة العاملة التى يستند اليها تنفيذ سياسة التنمية ، باعتبار ان العمل هو العنصر البشرى فى العملية الانتاجية وهو دعامتها الرئيسية ، وهو بهذه المثابة القوة الديناميكية التى تدفع عجلة التنمية قدما الى الامام • وهنا فأن اية زيادة فى حجم السكان يؤدى بالضرورة ، الى تدفق اعداد متزايدة من الايدى العاملة الى سوق العمل • وكل هذا يؤدى بطبيعة الحال ، الى امكانيات متزايدة لاتساع حجم الانتاج اذا ما توفرت متطلبات التنمية الاخرى ، اى اذا ما توفرت الطاقات المادية جنبا الى جنب مع الطاقات البشرية •

وفضلا عن ذلك فان نمو السكان يفضى الى اتساع حجم السوق ، كما ان التغير فى التركيب العمرى أو الجنسى للسكان يؤدى الى تغير مناظر فى تركيب السوق نظرا لما يرتبه ذلك من تغير فى حاجات الناس وتنوعها • ولهذا فان توفر البيانات والمعلومات الدقيقة عن تطور حجم السكان وتركيبه ومعدل نموه ، وتطور حجم القوى العاملة وتوزيعها على القطاعات الاقتصادية

المختلفة أمر بالغ الاهمية ، لدى وضع اية سياسة اقتصادية واجتماعية .

لقد كان تعداد سكان العراق نحو (٥ر٥) مليون نسمة عام ١٩٥٢ ، ارتفع الى (٦ر٣) مليون نسمة عام ١٩٥٧ ، والى (٨ر١) مليون نسمة عام ١٩٦٥ ، والى نحو (٩ر٢) مليون نسمة عام ١٩٦٩ . ومن المقدر ان يصل حجم السكان الى (١١ر٢) مليون نسمة عام ١٩٧٥ ، والى (١٣ر٣) مليون نسمة عام ١٩٨٠ ، كما يتضح من الجدول التفصيلى الآتى :

جـدول رقم (٤)

عدد سـكان العراق حسب الجنس(×)

السنة	الجنسـان	السـكان ذكور	السـكان أنـاث	النسبة المئوية ذكـور	النسبة المئوية أنـاث
١٩٥٢	٥٥٢٤٢٢٢	٢٧٦١٦٢٥	٢٧٦٢٥٩٧	٤٩ر٩٩	٥٠ر٠١
١٩٥٧ ××	٦٣٣٩٩٦٠	٣١٧٢٦٠٠	٣١٦٧٣٦٠	٥٠ر٠٤	٤٩ر٩٦
١٩٦٢	٧٣٦٦٧١٠	٣٧٠٥٤٣٣	٣٦٦١٢٧٧	٥٠ر٣٠	٤٩ر٧٠
١٩٦٥	٨٠٩٧٢٣٠	٤٠٨٤٩٣٦	٤٠١٢٢٩٤	٥٠ر٤٥	٤٩ر٥٥
١٩٦٦	٨٣٥٩٦٦١	٤٢١٦٠٨٣	٤١٤٣٥٧٨	٥٠ر٤٣	٤٩ر٥٧
١٩٦٧	٨٦٣٢٧٠٩	٤٣٥٢٥٥٤	٤٢٨٠١٥٥	٥٠ر٤٢	٤٩ر٥٨
١٩٦٨	٨٩١٤٤٥٧	٤٤٩٣٣٨٢	٤٤٢١٠٧٥	٥٠ر٤١	٤٩ر٥٩
١٩٦٩	٩٢٠٥١٨٥	٤٦٣٨٧٠٩	٤٥٦٦٤٧٦	٥٠ر٣٩	٤٩ر٦١
١٩٧٠	٩٤٩٨٣٦٢	٤٧٨٥٢٥٠	٤٧١٣١١٢	٥٠ر٣٨	٤٩ر٦٢
١٩٧٥	١١١٨٦٥٥٦	٥٦٣٤١٩٢	٥٥٥٢٣٦٤	٥٠ر٣٧	٤٩ر٦٣
١٩٨٠	١٣٢٧٧١٣٢	٦٦٨٩٠٩٤	٦٥٨٨٠٣٨	٥٠ر٣٨	٤٩ر٦٢

ويتضح من الجدول السابق ان نسبة الذكور الى مجموع السـكان قد حققت زيادة طفيفة من ٤٩ر٩٩٪ عام ١٩٥٢ الى ٥٠ر٣٩٪ عام ١٩٦٩ . كما يتضح ان المعدل المركب لنمو السكان يطرد فى التزايد ، من ٢ر٧٩٪ سنويا خلال الفترة ١٩٥٢–١٩٥٧ الى ٣ر٠٪ سنويا خلال الفترة ١٩٥٧ –

(×) التقديرات فى تشرين الاول من كل عام ، ويدخل بضمنها عـدد العراقيين بالخارج .

(××) تعداد فعلي للسكان .

١٩٦٢ ، ثم الى ٢ر٣٪ سنويا خلال الفترة ١٩٦٢-١٩٦٥ (أى ١ر٣٪ خلال الفترة ١٩٥٧-١٩٦٥) • ثم الى ٢٤ر٣٪ خلال الفترة ١٩٦٥-١٩٧٠• أما الاتجاه العام للمعدل المركب لنمو السكان خلال الفترة ١٩٥٢-١٩٧٠ فيبلغ نحو ٠ر٣٪ ويعتبر هذا المعدل من أعلى معدلات نمو السكان فى العالم ، كما يتضح من الجدول الآتى :

جدول رقم (٥)

تقديرات السكان لعام ١٩٦٦ ومعدل النمو السنوى للسكان بالعراق للفترة ١٩٦٣-١٩٦٦ مقارنا ببعض الدول الاخرى

البلد	السكان (بالآلاف)	معدل النمو السنوى
العراق	٨٣٦٠	٣ر٢٠
البرازيل	٨٣١٧٥	٣ر٠٠
ايران	٢٥٢٨٣	٢ر٨٠
المغرب	١٣٧٢٥	٢ر٧٠
الجمهورية العربية المتحدة	٣٠١٤٧	٢ر٥٠
تركيا	٣١٩١٠	٢ر٥٠
الهند	٤٩٨٦٨٠	٢ر٤٠
استراليا	١١٥١٤	١ر٩٠
الولايات المتحدة الامريكية	١٩٦٩٢٠	١ر٣٠
السويد	٧٨٠٨	٠ر٩٠
المملكة المتحدة	٥٤٧٤٤	٠ر٧٠

ويتضح من الجدول السابق ان معدل النمو السنوى للسكان بالعراق أعلى من معدلات نمو السكان فى بعض البلاد العربية والمجاورة ، وبعض البلاد المكتظة بالسكان فى افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية ، وكذلك بعض البلدان الاوربية المتقدمة • ولما كان الارتفاع بمستوى معيشة السكان يتطلب نمو الانتاج القومى بنسبة اكبر من نمو السكان ، فان زيادة السكان بمعدلات سريعة فى البلدان النامية تشكل عبئا لا يستهان به على الموارد المتاحة ،

ويؤثر فى نمط الانتاج والاستهلاك ، كما يرفع من حجم الاستهلاك وعلى الاخص الاستهلاك الحكومى الجماعى فى مجالى التعليم والصحة .

ولا ريب ان تكاثر السكان بمثل هذا المعدل السريع يرتب نتائج بالغة الخطورة ، اذ ان التكاثر المستمر للسكان بهذا المعدل يؤدى الى انخفاض نصيب الفرد الواحد فى المتوسط من المجموعات الثلاث للاراضى الزراعية : الاراضى القابلة للزراعة والاراضى المستغلة فعلا وفقا لنظام المناوبة والاراضى المزروعة سنويا خلال الفترة ١٩٥٧-١٩٦٩ ، حسبما يتضح من الجدول الآتى :

جدول رقم (٦)

متوسط نصيب الفرد من الاراضى الزراعية لسنة ١٩٦٩

مقارنا بالسنوات ١٩٥٧ و١٩٦٥(*)

اساس تقدير نصيب الفرد	١٩٥٧		١٩٦٥		١٩٦٩	
	عدد السكان **	نصيب الفرد في المتوسط (بالدونم)	عدد السكان **	نصيب الفرد في المتوسط (بالدونم)	عدد السكان **	نصيب الفرد في المتوسط (بالدونم)
الارض القابلة للزراعة (٤٨ مليون دونم)	٦٣٣٩٩٦٠	٧ر٥٧	٨٠٩٧٢٣٠	٥ر٩٣	٩٢٠٥١٨٥	٥ر٢١
الارض المستغلة فعلا وفقا لنظام المناوبة (٢٣ مليون دونم)	٦٣٣٩٩٦٠	٣ر٦٣	٨٠٩٧٢٣٠	٢ر٨٤	٩٢٠٥١٨٥	٢ر٥٠
الارض المزروعة سنويا (١٤ مليون دونم)	٦٣٣٩٩٦٠	٢ر٢١	٨٠٩٧٢٣٠	١ر٧٣	٩٢٠٥١٨٥	١ر٥٢

(*) الارقام الدالة على مساحة الاراضى الزراعية فى المجموعات الثلاث المبينة بهذا الجدول أرقام أولية قابلة للتعديل .

(**) يدخل بضمنها عدد العراقيين بالخارج .

ويتضح من الجدول السابق ان متوسط نصيب الفرد من مساحة الاراضى الزراعية فى تدهور مستمر ، بالنسبة لاى من المعايير الثلاثة السابقة ، نتيجة لتزايد حجم السكان مع ثبات مساحة الاراضى • هذا بالاضافة الى انه لو أخذنا بنظر الاعتبار ان عدد السكان بمعدل نموه السنوى الحالى وهو ٣ر٢٥ سيتضاعف فى حوالى ٢٢ عاما ، فان هذا يعنى ان متوسط نصيب الفرد من مساحة الاراضى الزراعية سيهبط بدرجة ملحوظة فى المستقبل ، اذا لم تتخذ الخطوات الفعالة لزيادة رقعة الاراضى المستغلة •

ولما كانت دراسة تطور تركيب السكان الاجتماعى ذات أهمية بالغة ، نظرا لان التغيرات فى تركيب السكان فى الامد الطويل تشير الى التغيرات المناظرة فى تركيب الطلب الاستهلاكى وبالتالى فى هيكل الانتاج • والبيانات المتاحة عن تطور التركيب الاجتماعى للسكان تدل على ان نسبة سكان الريف الى جملة السكان فى تناقص مستمر منذ عام ١٩٤٧ ، اذ كانت النسبة ٦٤٪ عام ١٩٤٧ ، انخفضت الى ٢ر٦١٪ عام ١٩٥٧ ، ثم الى ٩ر٤٨٪ عام ١٩٦٥ • ومن المقدر ان هذه النسبة ستنخفض الى ٢ر٤٢٪ عام ١٩٧٠ ، ثم الى ٣ر٣٦٪ عام ١٩٧٥ • ويلاحظ ان هذه التخمينات قد بنيت على أساس أن معدل الزيادة السنوية لسكان الحضر يبلغ نحو ٦٩ر٣٪ فى الفترة ١٩٤٧-١٩٥٧ ، ونحو ٧١ر٦٪ فى الفترة ١٩٥٧-١٩٦٥ • اما ما يناظر هذين المعدلين بالنسبة لسكان الريف فيقدر بنحو ٢٦ر٢٪ و٢٦ر٠٪ على التوالى • واذا ما افترضنا ان معدل الزيادة فى سكان الريف سيظل على ما هو عليه خلال الفترة ١٩٦٥-١٩٧٥ ، فانه يمكن بذلك التعرف على أثر هذا الاتجاه فى حجم سكان الحضر عامى ١٩٧٠ و١٩٧٥ • وعلى أساس الافتراض المذكور ، ووفقا للتقسيم الذى أخذ به تعداد السكان لعام ١٩٥٧ ، فانه يمكن ان نستدل على انه حوالى عام ١٩٧٤ ، فان نصف عدد السكان سيعيش بالمناطق الحضرية والنصف الآخر بالمناطق الريفية ، كما يتضح تفصيليا من الجدول الآتى :

جدول رقم (٧)

تطور التركيب الاجتماعى للسكان ، ١٩٤٧-١٩٧٥

السنة	سكان الحضر	سكان الريف	مجموع السكان	نسبة سكان الحضر والريف الى المجموع		
				حضر	ريف	مجموع
				٪	٪	٪
١٩٤٧	١٧٣٣٨٢٧	٣٠٨٢٣٥٨	٤٨١٦١٨٥	٣٦ر٠	٦٤ر٠	١٠٠ر٠
١٩٥٧	٢٤٤٥٤٥٩	٣٨٥٣٥١٩	٦٢٩٨٩٧٨	٣٨ر٨	٦١ر٢	١٠٠ر٠
١٩٦٥	٤١١٢١٦١	٣٩٢٥١٢٤	٨٠٤٧٤١٥	٥١ر١	٤٨ر٩	١٠٠ر٠
١٩٧٠	٥٤٥٢٤٣٥	٣٩٨٧٦٦٣	٩٤٤٠٠٩٨	٥٧ر٨	٤٢ر٢	١٠٠ر٠
١٩٧٥	٧٠٨٣٨٥٥	٤٠٤٠٣٩٨	١١١٢٤٢٥٣	٦٣ر٧	٣٦ر٣	١٠٠ر٠

ونستخلص من الجدول السابق بعض الحقائق الهامة : الحقيقة الاولى انه خلال ٢٣ عاما ، زاد سكان الحضر من (١٧٣٣٨٢٧) نسمة عام ١٩٤٧ الى (٥٤٥٢٤٣٥) نسمة عام ١٩٧٠ ، أى بزيادة قدرها (٣٧١٨٦٠٨) نسمة ، وبنسبة زيادة تبلغ نحو ٢١٤ر٥٪ ، فى حين ان عدد سكان الريف قد ارتفع ، خلال نفس الفترة ، من (٣٨٢٣٥٨) نسمة الى (٣٩٨٧٦٦٣) نسمة ، أى بزيادة قدرها (٩٠٥٣٠٥) نسمة ، وبنسبة زيادة تبلغ نحو ٢٩ر٤٪ فقط .

الحقيقة الثانية انه خلال الفترة ١٩٤٧-١٩٧٥ ، فان الزيادة المطلقة والنسبية لسكان الحضر تختلف من فترة الى اخرى صعودا ، على حساب انخفاض الزيادة النسبية لسكان الريف ، بالرغم من تزايده المطلق . اذ نلاحظ ، فى الفترة ١٩٤٧-١٩٥٧ ، انه زاد سكان الحضر بنسبة ٤١٪ ، وسكان الريف بنسبة ٢٥ر٠٪ . وفى الفترة ١٩٥٧-١٩٦٥ ارتفع سكان الحضر بنسبة ٦٨ر٢٪ فى حين ارتفع سكان الريف بنسبة ٢ر١٪ . اما فى الفترة ١٩٦٥-١٩٧٠ فقد ارتفع سكان المدن بنسبة ٣٢ر٦٪ ، بينما زاد عدد سكان الريف بنسبة ١ر٣٪ فقط .

والحقيقة الثالثة ان ازدياد سكان الحضر المطلق والنسبى ، والهبوط

النسبي لسكان الريف ، يرجعان الى ظاهرة الهجرة الداخلية من القرية الى المدينة • وعلى الرغم من عدم توافر البيانات الدقيقة والدراسات التفصيلية عن هذه الهجرة ، الا ان ثمة بعض المؤشرات التي تدلل على حجم المشكلة • ان دراسة احصاء السكان لعام ١٩٤٧ تكشف عن ان مدن بغداد والبصرة وكركوك قد حصلت على عدد كبير من المهاجرين اليها من المحافظات الاخرى، اذ من مجموع (٣٩٦٧٢٢) من سكان العراق الذين ولدوا في محافظة ميسان ، كان (١٠١٢٤٢) نسمة ، اى بنسبة ٥ر٢٥٪ من مواليد هذه المحافظة ، يعيشون خارجها ، ومن بين هؤلاء كان (٨٢٤٢٢) نسمة ، او ما تبلغ نسبته ٤ر٨١٪ ، يعيشون في محافظتي بغداد والبصرة •

وعلى أساس تعداد السكان لعام ١٩٥٧ قدرت الهجرة الى جميع مراكز المحافظات ، منذ عام ١٩٤٧ حتى عام ١٩٥٧ بحوالى (٣٣٠٠٠٠) نسمة ، منهم حوالى (١٥٩٠٠٠) نسمة الى بغداد الكبرى ، ونحو (٤٣٠٠٠) نسمة الى البصرة ، بينما قدرت الهجرة الى جميع المحافظات بحوالى (٤٥٥٠٠٠) نسمة•

غير انه تجدر الاشارة الى ان جزءا من الزيادة في نسبة سكان الحضر لا يرجع الى الهجرة الداخلية من الريف ، بل يرجع الى طبيعة التقسيمات الادارية ، فمن المعلوم ان ما تعتبره الاحصائيات حضر هو القصبات ، وهذه تعدلت حدودها وزاد عددها ، مع النمو الطبيعي للسكان ، منذ تعداد ١٩٥٧ حتى الوقت الحاضر • ولذلك ينبغي ان يؤخذ هذا التعديل في التقسيمات الادارية في تصوير الوضع الراهن للتركيب الاجتماعي ، حسبما يرد بالجدول الآتي :

والجدير بالذكر ايضا ، ان الهجرة الداخلية من الريف الى الحضر هي ظاهرة تعم العالم ، اذ ان تقدم حركة التصنيع والتوسع الكبير في الخدمات مسئولان عن خلق فرص متزايدة للعمالة ، مما يجتذب اعدادا كبيرة من ابناء الريف الذين يبحثون عن فرص افضل للكسب • يضاف الى ذلك انه لما كان تزايد نسبة سكان الحضر يرتبط بتزايد معدل نمو

جدول رقم (٨)
تطور التركيب الاجتماعي للسكان ١٩٤٧ ـ ١٩٧٥*

السنة	المجموع	السكان				النسب المئوية		
		حضر بمراكز الاقضية	حضر بمراكز جديدة	ريف	حضر بمراكز الاقضية	حضر بمناطق اخرى	ريف
		***			٪	٪	٪
١٩٤٧**	٤٨١٦١٨٥	١٧٣٣٨٢٧			٣٦ر٠		٦٤ر٠
١٩٥٧**	٦٢٩٨٩٧٨	١٧٩١٣٢١	٦٥٤١٣٨	٣٨٥٣٥١٩	٢٨ر٤	١٠ر٤	٦١ر٢
١٩٦٥**	٨٠٤٦٩٢٣	٣٠٨١٧٧٣	١٠٣٠٠٢٦	٣٩٣٥١٢٤	٣٨ر٣	١٢ر٨	٤٨ر٩
١٩٧٠	٩٤٤٠٠٩٨	٤١٠٥٩٥١	١٣٤٦٤٨٤	٣٩٨٧٦٦٣	٤٣ر٥	١٤ر٣	٤٢ر٢
١٩٧٥	١١١٢٤٢٥٣	٥٢٩٠٨٦٨	١٧٩٢٩٨٧	٤٠٤٠٣٩٨	٤٧ر٦	١٦ر١	٣٦ر٣

* باستبعاد العراقيين في الخارج ، وفي تشرين الاول من كل عام ٠

** ارقام تعداد السكان ٠

*** التقديرات لا تمتد الى عام ١٩٤٧ ٠

السكان ، فان انتشار الخدمات الطبية بدرجة اكبر فى المناطق الحضرية قد يكون له اثره الواضح فى الانخفاض الملحوظ فى معدل الوفيات بهذه المناطق ، مما يؤدى بدوره الى زيادة سكان الحضر بنسبة اكبر من زيادة سكان الريف • كما ان احد العوامل الايجابية فى توسع الهجرة بعد عام ١٩٥٧ هو السياسة التى انتهجتها الدولة آنذاك فى صدد تشجيع الريفيين على النزوح من القرى والاقامة فى المدن ، وعلى الاخص فى بغداد •

ولما كانت قوة العمل الحقيقية كعنصر ديناميكى فى دفع عجلة التنمية ، لا تتمثل فى عدد الافراد من مجموع السكان فى سن العمل ، بل عدد الافراد المدربين منهم ، فمن الخطورة ، كما قدمنا ، الشروع فى البناء الاقتصادى والاجتماعى لاى بلد يتطلع الى النمو ، دون الشروع ، فى الوقت نفسه ، فى العمل على تصفية الامية والجهل • ولو نظرنا الى وضع الامية فى العراق ، لوجدنا ان نسبتها عام ١٩٥٧ آية فى الارتفاع ، اذ تصل الى نحو ٨٢ر٠٪ من جملة السكان من عمر ١٠ سنوات فما فوق ، حسب البيانات المتاحة • غير انه من المقدر ان تهبط هذه النسبة الى ٦٥ر٢٪ فقط عام ١٩٧٥ بالنسبة للجنسين معا ، والى ٥١ر٠٪ بالنسبة للذكور ، والى ٧٩ر٥٪ بالنسبة للاناث ، كما يتضح من الجدول الآتي :

جدول رقم (٩) تقديرات السكان موزعة حسب الامية ، ١٩٥٧ ـ ١٩٧٥*

السنة	مجموع السكان عمر ١٠ سنوات فاكثر	السكان			النسبة الى المجموع		
		غير أميين	نصف أميين (القراءةفقط)	أميون	غير أميين	نصف أميين (القراءةفقط)	أميون
					٪	٪	٪
بالنسبة الى الجنسين معا**							
١٩٥٧	٤٠٩٤٠٧٣	٧٠٥١٧٩	٣٠٢٠٨	٣٣٥٨٦٨٦	١٧ر٣	٠ر٧	٨٢ر٠
١٩٦٠	٤٥٣٩٦١٣	٩٣٧٨٨٨	٣٢٧٣١	٣٥٦٨٩٩٤	٢٠ر٧	٠ر٧	٧٨ر٦
١٩٦٥	٥٢٤٣١٥٣	١٣٠٦٠٠٨	٣٧٤٧٦	٣٨٩٩٦٦٩	٢٤ر٩	٠ر٧	٧٤ر٤
١٩٧٠	٦١٣٢٨١٨	١٨٠٣٩٤٢	٤٣٤٠٣	٤٢٨٥٤٧٣	٢٩ر٤	٠ر٧	٦٩ر٩
١٩٧٥	٧٢٥٤٨٨٦	٢٤٧٥٧٦٢	٥٠٩٧٧	٤٧٢٨١٤٧	٣٤ر١	٠ر٧	٦٥ر٢
بالنسبة للذكور فقط**							
١٩٥٧	٢٠٢١٨٩٥	٥٥٧١١٤	١٣٨٣٠	١٤٥٠٩٥١	٢٧ر٦	٠ر٧	٧١ر٧
١٩٦٠	٢٢٥٥٧٣٣	٧٢٦١٧٥	١٤٩٤٢	١٥١٤٦١٦	٣٢ر٢	٠ر٧	٦٧ر١
١٩٦٥	٢٦٢٥٣٨٨	٩٨٢٥٤٦	١٧٢٨٠	١٦٢٥٥٦٢	٣٧ر٤	٠ر٧	٦١ر٩
١٩٧٠	٣٠٧٣٧٣٩	١٣١٨٠٨٧	٢٠٠٤١	١٧٣٥٦١١	٤٢ر٩	٠ر٧	٥٦ر٤
١٩٧٥	٣٦٤٢٦٢٢	١٧٦٤٤٢٤	٢٣٥٦٠	١٨٥٤٦٣٨	٤٨ر٤	٠ر٦	٥١ر٠
بالنسبة للاناث فقط**							
١٩٥٧	٢٠٧٢١٧٨	١٤٨٠٦٥	١٦٣٧٨	١٩٠٧٧٣٥	٧ر١	٠ر٨	٩٢ر١
١٩٦٠	٢٢٨٣٨٨٠	٢١١٧١٣	١٧٧٨٩	٢٠٥٤٣٧٨	٩ر٣	٠ر٨	٨٩ر٩
١٩٦٥	٢٦١٧٧٦٥	٣٢٣٤٦٢	٢٠١٩٦	٢٢٧٤١٠٧	١٢ر٤	٠ر٨	٨٦ر٨
١٩٧٠	٣٠٥٩٠٧٩	٤٨٥٨٥٥	٢٣٣٦٢	٢٥٤٩٨٦٢	١٥ر٩	٠ر٨	٨٣ر٣
١٩٧٥	٣٦١٢٢٦٤	٧١١٣٣٨	٢٧٤١٧	٢٨٧٣٥٠٩	١٩ر٧	٠ر٨	٧٩ر٥

* باستبعاد العراقيين في الخارج

** باستبعاد غير المصنفين وعددهم ٤٧٥٥

ومثل هذه الاتجاهات ، فى تقديرات السكان موزعة حسب الامية ، كما يكشف عنها الجدول السابق ، تدل على ان الامية متفشية بين الاناث بنسبة اكبر بكثير منها بين الذكور ، وهذا ، بطبيعة الحال ، مؤشر احصائى ينم عن ضرورة تركيز برامج محو الامية على الاناث .

ولما كان السكان هم مصدر القوى العاملة ، وكان لتطور نمو هذه الطاقة البشرية انعكاسه على الوضع الاقتصادى والاجتماعى ، فمن الضرورى ان نتابع هذا التطور ، لنهتدى بالنتائج التى نستخلصها من عملية المتابعة هذه ، فى رسم السياسة الاقتصادية والتخطيط السليم للقوى العاملة . وفى ضوء التقديرات الفعلية للسكان عام ١٩٦٥ حسب التركيب العمرى والجنسى ، وبافتراض ان سن العمل يبدأ من ١٠ سنوات فما فوق ، وان معدل العمل للذكور ٥٣ر١١٪ ، وان معدل العمل للاناث ٣ر٢٥٪ ، يرتفع الى ٠ر٤٪ عام ١٩٧٠ ، فقد امكن تقدير معدل العمل لمجموع السكان بما يتراوح بين ٢٨ر٢٣٪ عام ١٩٦٠ الى ٢٩ر٠٨٪ عام ١٩٦٩ ، وتقدير قوة العمل ، موزعة بين عدد السكان المشتغلين وفائض العمالة فى كل سنة من سني الفترة ١٩٦٠-١٩٦٩ ، كما يتضح من الجدول الآتى :

جدول رقم (١٠)

تقديرات قوة العمل وعدد السكان المشتغلين وفائض العمالة ، ١٩٦٠ـ١٩٦٩*

السنة	عدد السكان	عدد السكان في سن العمل	معدل العمل**	قوة العمل***	عدد السكان المشتغلين	فائض العمالة
١٩٦٠	٦٩٢٩٠١٠	٤٥٦٠٢٩٦	٢٨ر٢٣	١٩٤٣٧٠١	١٨٩٥٩٦١	٤٧٧٤٠
١٩٦١	٧١٤٢٨٣٤	٤٧٠٠١٧٦	٢٨ر٣٤	٢٠١١٧٣٧	١٩٥٦٦٢٠	٥٥١١٧
١٩٦٢	٧٣٦٦٧١٠	٤٨٤٨٥٥٧	٢٨ر٤٦	٢٠٨٣٨٢٠	٢٠٠٥٤٢٤	٧٨٣٩٦
١٩٦٣	٧٦٠١١١٢	٥٠٠٥٩٣٧	٢٨ر٥٩	٢١٥٩٤٢٣	٢٠٥٨٠٩٤	١٠١٣٢٩
١٩٦٤	٧٨٤٦٥٣٦	٥١٧٢٨٣٣	٢٨ر٧٢	٢٢٣٩٥٣٤	٢١١٩١٥٠	١٢٠٣٨٤
١٩٦٥	٨٠٩٧٢٣٠	٥٣٣٦٣٢٠	٢٨ر٧٩	٢٣١٦٩١٦	٢٢٠٣٦٦٥	١١٣٢٥١
١٩٦٦	٨٣٥٩٦٦١	٥٥١٠٨٨٨	٢٨ر٨٧	٢٣٩٨٥٧٠	٢٢٨٧٦٣٥	١١٠٩٣٥
١٩٦٧	٨٦٣٢٧٠٩	٥٦٩٤٢٤٨	٢٨ر٩١	٢٤٨٠٢٩٦	٢٣٦٢٥٦٠	١١٧٧٣٦
١٩٦٨	٨٩١٤٤٥٧	٥٨٨٥٤٢٠	٢٨ر٩٨	٢٥٦٧٢٩٤	٢٤٦٨٩٧٥	٩٨٣١٩
١٩٦٩	٩٢٠٥١٨٥	٦٠٨٤٧١١	٢٩ر٠٨	٢٦٦٠٢٢٨	٢٥٤٦٢٢٤	١١٤٠٠٤

* هناك فروق طفيفة في تقدير قوة العمل نتيجة لتقريب ارقام معدل العمل الى اقرب رقمين عشريين ٠

** معدل العمل = قوة العمل / عدد السكان باستعاد العراقيين بالخارج

*** هذه الارقام باستبعاد العراقيين بالخارج ٠

وتتضح من الجدول السابق حقيقة بالغة الاهمية ، وهى ان حجم الفائض المتعطل من قوة العمل يطرد فى الزيادة ، كما ان نسبة هذا الفائض الى قوة العمل ترتفع من ٢ر٤٦٪ عام ١٩٦٠ الى ٤ر٢٩٪ عام ١٩٦٩ . كما يتضح من الجدول الآتى :

جدول رقم (١١)

تطور قوة العمل وحجم فائض العمالة ونسبته المئوية

١٩٦٠ ـ ١٩٦٩

السنة	قوة العمل	حجم فائض العمالة	النسبة المئوية
			٪
١٩٦٠	١٩٤٣٧٠١	٤٧٧٤٠	٢ر٤٦
١٩٦١	٢٠١١٧٣٧	٥٥١١٧	٢ر٧٤
١٩٦٢	٢٠٨٣٨٢٠	٧٨٣٩٦	٣ر٧٦
١٩٦٣	٢١٥٩٤٢٣	١٠١٣٢٩	٤ر٦٩
١٩٦٤	٢٢٣٩٥٣٤	١٢٠٣٨٤	٥ر٣٨
١٩٦٥	٢٣١٦٩١٦	١١٣٢٥١	٤ر٨٩
١٩٦٦	٢٣٩٨٥٧٠	١١٠٩٣٥	٤ر٦٣
١٩٦٧	٢٤٨٠٢٩٦	١١٧٧٣٦	٤ر٧٥
١٩٦٨	٢٥٦٧٢٩٤	٩٨٣١٩	٣ر٨٣
١٩٦٩	٢٦٦٠٢٢٨	١١٤٠٠٤	٤ر٢٩

اما التوزيع المطلق والنسبى للسكان المشتغلين حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة ١٩٦٠ـ١٩٦٩ فيدل عليه الجدولان الآتيان :

جدول رقم (١٢)

توزيع قوة العمل حسب القطاعات الاقتصادية ١٩٦٠ ـ ١٩٦٩

السنة	الزراعة	مقالع وتعدين	صناعات تحويلية	الكهرباء والماء والغاز	التشييد والبناء	التجارة	النقل والمواصلات	الخدمات	عدد السكان المشتغلين	فائض العمالة	قوة العمل
١٩٦٠	١٠٣٠١٦١	١١٠٠٠	١٣٠٠٠٠	١١٨٠٠	٥٨٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١١٠٠٠٠	٤٤٥٠٠٠	١٨٩٥٩٦١	٤٧٧٤٠	١٩٤٣٧٠١
١٩٦١	١٠٦٦٢٢٠	١١٥٠٠	١٣٠٠٠٠	١١٩٠٠	٥٨٠٠٠	١٠٥٠٠٠	١١٤٠٠٠	٤٦٠٠٠٠	١٩٥٦٦٢٠	٥٥١١٧	٢٠١١٧٣٧
١٩٦٢	١١٠٤٤٢٤	١٢٠٠٠	١٣٠٠٠٠	١٢٠٠٠	٥٠٠٠٠	١١٠٠٠٠	١١٧٠٠٠	٤٧٠٠٠٠	٢٠٠٥٤٢٤	٧٨٣٩٦	٢٠٨٣٨٢٠
١٩٦٣	١١٤٤٤٩٤	١٢٥٠٠	١٣٠٠٠٠	١٢٠٠٠	٤٣١٠٠	١١٥٠٠٠	١٢١٠٠٠	٤٨٠٠٠٠	٢٠٥٨٠٩٤	١٠١٣٢٩	٢١٥٩٤٢٣
١٩٦٤	١١٨٦٩٥٣	١٣٠٠٠	١٣٠٠٠٠	١٢٠٠٠	٤٧٢٠٠	١٢٠٠٠٠	١٢٥٠٠٠	٤٨٥٠٠٠	٢١١٩١٥٣	١٢٠٣٨١	٢٢٣٩٥٣٤
١٩٦٥	١٢٢٧٩٦٥	١٣٥٠٠	١٣٥٠٠٠	١٢٢٠٠	٦١٠٠٠	١٢٥٠٠٠	١٢٩٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	٢٢٠٣٦٦٥	١١٣٢٥١	٢٣١٦٩١٦
١٩٦٦	١٢٨٣٢٣٥	١٤٠٠٠	١٤٠٠٠٠	١٢٤٠٠	٧٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠	١٣٣٠٠٠	٥٠٥٠٠٠	٢٢٨٧٦٣٥	١١٠٩٣٥	٢٣٩٨٥٧٠
١٩٦٧	١٣٣٩٣٦٠	١٤٥٠٠	١٤٠٠٠٠	١٢٦٠٠	٥٩١٠٠	١٣٥٠٠٠	١٣٧٠٠٠	٥٢٥٠٠٠	٢٣٦٢٥٦٠	١١٧٧٣٦	٢٤٨٠٢٩٦
١٩٦٨	١٣٩٩١٧٥	١٥٠٠٠	١٤٦٠٠٠	١٢٨٠٠	٦٦٠٠٠	١٤٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠	٥٥٠٠٠٠	٢٤٦٨٩٧٥	٩٨٣١٩	٢٥٦٧٢٩٤
١٩٦٩	١٤٤٩٨٢٤	١٥٥٠٠	١٤٨٠٠٠	١٢٩٠٠	٦٧٠٠٠	١٤٥٠٠٠	١٤٣٠٠٠	٥٦٥٠٠٠	٢٥٤٦٢٢٤	١١٤٠٠٤	٢٦٦٠٢٢٨

جدول رقم (١٣)

توزيع قوة العمل حسب القطاعات الاقتصادية (نسب مئوية) ١٩٦٠-١٩٦٩

السنة	الزراعة	مقالع وتعدين	صناعات تحويلية	الكهرباء والماء والغاز	التشييد والبناء	التجارة	النقل والمواصلات	الخدمات	عدد السكان المشتغلين	فائض العمالة	قوة العمل
	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪
١٩٦٠	٥٣ر٠٠	٠ر٥٧	٦ر٦٩	٠ر٦١	٢ر٩٨	٥ر١٤	٥ر٦٦	٢٢ر٨٩	٩٧ر٥٤	٢ر٤٦	١٠٠ر٠٠
١٩٦١	٥٣ر٠٠	٠ر٥٧	٦ر٤٦	٠ر٥٩	٢ر٨٨	٥ر٢٢	٥ر٦٧	٢٢ر٨٧	٩٧ر٢٦	٢ر٧٤	١٠٠ر٠٠
١٩٦٢	٥٣ر٠٠	٠ر٥٨	٦ر٢٤	٠ر٥٨	٢ر٤٠	٥ر٢٨	٥ر٦١	٢٢ر٥٥	٩٦ر٢٤	٣ر٧٦	١٠٠ر٠٠
١٩٦٣	٥٣ر٠٠	٠ر٥٨	٦ر٠٢	٠ر٥٦	٢ر٠٠	٥ر٣٢	٥ر٦٠	٢٢ر٢٣	٩٥ر٣١	٤ر٦٩	١٠٠ر٠٠
١٩٦٤	٥٣ر٠٠	٠ر٥٨	٥ر٨٠	٠ر٥٤	٢ر١١	٥ر٣٦	٥ر٥٨	٢١ر٦٥	٩٤ر٦٢	٥ر٣٨	١٠٠ر٠٠
١٩٦٥	٥٣ر٠٠	٠ر٥٨	٥ر٨٣	٠ر٥٣	٢ر٦٣	٥ر٣٩	٥ر٥٧	٢١ر٥٨	٩٥ر١١	٤ر٨٩	١٠٠ر٠٠
١٩٦٦	٥٣ر٥٠	٠ر٥٨	٥ر٨٤	٠ر٥٢	٢ر٩٢	٥ر٤٢	٥ر٥٤	٢١ر٠٥	٩٥ر٣٧	٤ر٦٣	١٠٠ر٠٠
١٩٦٧	٥٤ر٠٠	٠ر٥٨	٥ر٦٥	٠ر٥١	٢ر٣٨	٥ر٤٤	٥ر٥٢	٢١ر١٧	٩٥ر٢٥	٤ر٧٥	١٠٠ر٠٠
١٩٦٨	٥٤ر٥٠	٠ر٥٨	٥ر٦٩	٠ر٥٠	٢ر٥٧	٥ر٤٥	٥ر٤٥	٢١ر٤٣	٩٦ر١٨	٣ر٨٢	١٠٠ر٠٠
١٩٦٩	٥٤ر٥٠	٠ر٥٩	٥ر٥٦	٠ر٤٨	٢ر٥١	٥ر٤٥	٥ر٣٨	٢١ر٢٤	٩٥ر٧١	٤ر٢٩	١٠٠ر٠٠

ويوضح الجدول السابق ان المجموع الكلى للسكان المشتغلين بالقطاعات الاقتصادية المختلفة ارتفع من ١٨٩٦ ألف مشتغل عام ١٩٦٠ الى ٢١١٩ ألف مشتغل عام ١٩٦٤ ، اى بزيادة تبلغ نسبتها ٨ر١١٪ وبزيادة سنوية تبلغ نسبتها فى المتوسط ٩٥ر٢٪ • ثم ارتفع الى ٢٥٤٦ ألف مشتغل عام ١٩٦٩ ، أى بزيادة تبلغ نسبتها ٢ر٢٠٪ عما كان عليه عام ١٩٦٤ ، وبزيادة سنوية تبلغ نسبتها فى المتوسط ٠٤ر٤٪ •

ولم يحدث اى تغير يذكر فى التوزيع النسبى للسكان المشتغلين على القطاعات الاقتصادية • اذ يوضح الجدول السابق ، ان الزراعة لا تزال تستأثر بالنسبة الكبرى من المشتغلين ، فقد كانت ٥ر٥٤٪ عام ١٩٦٩ مقابل ٠ر٥٣٪ عام ١٩٦٠ ، يليها قطاع الخدمات الذى استأثر بنحو ٢٤ر٢١٪ من العدد الكلي للمشتغلين عام ١٩٦٩ مقابل ٨٩ر٢٢٪ عام ١٩٦٠ • اما الصناعة التحويلية فقد كان نصيبها من المشتغلين ٥٦ر٥٪ عام ١٩٦٩ مقابل ٦٩ر٦٪ عام ١٩٦٠ • وبذلك فان الزراعة والصناعة والخدمات استأثرت بحوالى ٣ر٨١٪ من السكان المشتغلين عام ١٩٦٩ مقابل نحو ٦ر٨٢٪ عام ١٩٦٠ •

(ج) تطور مستوى المعيشة

ومن الحقائق الثابتة ان الهدف النهائى للتنمية الاقتصادية هو الارتفاع بالمستوى المعيشى للمواطنين • ولهذا فان اية دولة تأخذ بأسباب النمو الاقتصادى ، للخروج من دائرة التخلف ، لابد ان تسعى فى تخطيطها الشامل للاقتصاد القومى ، الى الارتفاع بمتوسط دخل الفرد ، باعتباره أحد المؤشرات الرئيسية لمستوى المعيشة •

ولا ريب ان التنمية الاقتصادية المخططة تحقق هذا الهدف ، لان التنمية تتضمن القيام ببرامج واعمال ومشروعات تستهدف زيادة الدخل القومى عن طريق تنمية قوى الانتاج ، ومن ثم زيادة متوسط الدخل الحقيقى للفرد • ومع ذلك فان تحقيق هذا الهدف الكبير يواجه كثيرا من

التحديات التى ينبغى على الدولة النامية ان تتصدى لها ، ومن أولى هذه التحديات العامل الديموغرافي الذى قد يعتبر عائقا أساسيا فى طريق النمو الاقتصادى • ذلك ان نمو السكان بمعدلات سريعة ومتزايدة يقلل أثر الزيادة فى الانتاج والدخل ، فلا يجنى هؤلاء السكان الا جانبا من ثمار الجهود المبذولة فى مجال التمنية • ولا يمكن التغلب على المشكلة السكانية الا بتحقيق الزيادة فى الانتاج والدخل بمعدلات كبيرة تفوق كثيرا معدل الزيادة فى السكان •

لقد افترضت الخطة الاقتصادية الخمسية ١٩٦٥-١٩٦٩ ان معدل الزيادة السنوية للسكان هو ٢٪ ، وان هذه الزيادة لا ترتب اية مشكلة ، ما دامت هناك مساحات واسعة من الاراضى الصالحة للزراعة ، اضافة الى امكانيات التصنيع الواسعة • غير ان المعدل السنوى المركب لنمو عدد السكان ، خلال سنوات هذه الخطة ، قد بلغ نحو ٣ر٢٥٪ ، اما نسبة الزيادة عن سنة الاساس فقد بلغت نحو ١٧ر٣٢٪ ، كما يتضح تفصيليا من الجدول الآتى :

جدول رقم (١٤)

الزيادة السنوية في عدد السكان والمعدل السنوى المركب للنمو ونسبة الزيادة عن سنة الاساس ، ١٩٦٤-١٩٦٩

السنة	عدد السكان	الزيادة السنوية	المعدل السنوى للنمو المركب	نسبة الزيادة عن سنة الاساس
			٪	٪
١٩٦٤	٧٨٤٦٥٣٦	—	—	—
١٩٦٥	٨٠٩٧٢٣٠	٢٥٠٦٩٤	٣ر٢	٣ر٢٠
١٩٦٦	٨٣٥٩٦٦١	٢٦٢٤٣١	٣ر٢	٦ر٥٤
١٩٦٧	٨٦٣٢٧٠٩	٢٧٣٠٤٨	٣ر٣	١٠ر٠٢
١٩٦٨	٨٩١٤٤٥٧	٢٨١٧٤٨	٣ر٣	١٣ر٦١
١٩٦٩	٩٢٠٥١٨٥	٢٩٠٧٢٨	٣ر٣	١٧ر٣٢

وترجع الزيادة الكبيرة فى حجم السكان ، كما يوضحها الجدول السابق ، الى بقاء معدلات المواليد عند مستواها المرتفع ، مع استمرار اتجاه معدلات الوفيات الى الانخفاض ، نتيجة لتوسع الرعاية الصحية ، وانتشار الخدمات الطبية ، الوقائية والعلاجية ، كما يتضح من الجدول الآتى :

جدول رقم (١٥)

معدل الولادات ومعدل الوفيات ومعدل الزيادة الطبيعية في السكان

١٩٦٤ ـ ١٩٦٩* **(بالالف نسمة)**

السنة	معدل الولادات	معدل الوفيات	معدل الزيادة الطبيعية
١٩٦٤	٤٨ر٩	١٧ر٤	٣١ر٥
١٩٦٥	٤٨ر٩	١٧ر٨	٣١ر٢
١٩٦٦	٤٨ر٦	١٦ر٨	٣١ر٩
١٩٦٧	٤٨ر٣	١٦ر٥	٣١ر٩
١٩٦٨	٤٨ر٠	١٦ر٢	٣١ر٨
١٩٦٩	٤٧ر٨	١٦ر٠	٣١ر٨

* تقديرات مبنية على تعدادى السكان عامى ١٩٥٧ و١٩٦٥ .

أما الدخل القومى بالاسعار الثابتة لسنة ١٩٦٤ فقد زاد من ٥٩٥ر٨ مليون دينار عام ١٩٦٤ الى ٧٨٠ر٠ مليون دينار عام ١٩٦٩ ، بمعدل نمو مركب يبلغ نحو ٥ر٤٪ سنويا ، أما زيادة الدخل القومى فى سنة ١٩٦٩ عنها فى سنة الاساس ١٩٦٤ فقد بلغت نسبتها نحو ٣٠ر٩٪ ، كما يتضح تفصيليا بالجدول الآتى :

جدول رقم (١٦)

الزيادة السنوية في الدخل القومى ونسبتها الى سنة الاساس ١٩٦٤ـ١٩٦٩
(بالاسعار الثابتة لسنة ١٩٦٤)

(بملايين الدنانير)

السنة	الدخل القومى	الزيادة السنوية	المعدل السنوى المركب للنمو	الزيادة عن سنة الاساس	نسبة الزيادة عن سنة الاساس
			٪		٪
١٩٦٤	٥٩٥ر٨	—	—	—	—
١٩٦٥	٦٨٥ر٣	٨٩ر٥	١٥ر٠	٨٩ر٥	١٥ر٠٢
١٩٦٦	٧٠٥ر٥	٢٠ر٢	٢ر٩	١٠٩ر٧	١٨ر٤١
١٩٦٧	٦٥٨ر٢	ـ٤٧ر٣	ـ٧ر٢	٦٢ر٤	١٠ر٤٧
١٩٦٨	٧٤٩ر٢	٩١ر٠	١٣ر٩	١٥٣ر٤	٢٥ر٧٥
١٩٦٩	٧٨٠ر٠	٣٠ر٨	٤ر١	١٨٤ر٢	٣٠ر٩٢

فاذا ما عقدنا المقارنة بين معدل النمو السنوى المركب للدخل القومى بمعدل النمو السنوى المركب للسكان ، خلال الفترة ١٩٦٥-١٩٦٩ وبسنة الاساس ١٩٦٤ ، لوجدنا ان المعدل الاول وقدره نحو ٥ر٤٪ يزيد بدرجة ملحوظة عن المعدل الثانى وقدره نحو ٣ر٢٥٪ ، مما يعنى ان الزيادة فى الدخل قد واجهت الزيادة الكبيرة فى عدد السكان ، كما تركت فائضا تحقق معه ارتفاع ملحوظ فى المستوى المعيشى للمواطنين بحوالى عشر ما كان عليه قبل الخطة ، وان كان هذا المستوى يمكن ان يكون اكثر ارتفاعا ، لو انخفضت معدلات نمو السكان خلال الفترة .

ولقد كان لهذا انعكاسه على متوسط دخل الفرد ، ومتوسط دخل الاسرة ، اذ سجل هذان المتوسطان ارتفاعا ملحوظا ، خلال السنوات ١٩٦٥-١٩٦٩ ، كما يتضح من الجدول الآتى :

جدول رقم (١٧)

تطور متوسط نصيب الفرد والاسرة من الدخل القومى ، ١٩٦٥-١٩٦٩

(بالاسعار الجارية)

بيان	سنة الاساس ١٩٦٤	السنة الخامسة ١٩٦٩	نسبة الزيادة عن سنة الاساس
			٪
الناتج القومى الاجمالي (بملايين الدنانير)	٦٣٧ر٥	٨٧٩ر٥	٣٧ر٩٦
الدخل القومي (بملايين الدنانير)	٥٩٥ر٨	٨٢٦ر٨	٣٨ر٧٧
السكان	٧٨٤٦٥٣٦	٩٢٠٥١٨٥	١٧ر٣٢
عدد الاسر	١٥٦٩٣٠٧	١٨٤١٠٣٧	١٧ر٣٢
متوسط الناتج القومى للفرد (بالدينار)	٨١ر٢	٩٥ر٥	١٧ر٦١
متوسط دخل الفرد (بالدينار)	٧٥ر٩	٨٩ر٨	١٨ر٣١
متوسط دخل الاسرة (بالدينار)	٣٧٩ر٧	٤٤٩ر١	١٨ر٢٨

وهذا يترجم حقيقة ثابة بالارقام ، وهى ان الخطة الاقتصادية الخمسية على الاقل قد نجحت فى تحقيق الهدف الاساس للتنمية ، ذلك ان نمو الاقتصاد القومى قد تحقق على النحو الذى يكفل زيادة الدخل بمعدلات تفوق معدلات الزيادة فى السكان •

(١) متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الخاص والحكومى والنهائي

ولما كان الدخل الحقيقى للفرد يوجه ـ كليا او جزئيا ـ للاستهلاك الخاص ، وكان مستوى المعيشة بالتالى يرتبط فى تحديده بذلك الحجم من السلع والخدمات التى يستهلكها الفرد ، بمعنى ان مستوى المعيشة يتقلب صعودا وهبوطا تبعا لنصيب الفرد فى الاستهلاك الخاص ، فان أحد المؤشرات الهامة لمستوى المعيشة هو حجم ما يوجهه الفرد ، فى المتوسط ، للانفاق على الاستهلاك •

بيد ان الفرد يحظى بكثير من الخدمات التى تقدمها الدولة بصورة جماعية ، وبمقابل رمزى أو بدون مقابل ، ومن ثم فأن قيمة هذه الخدمات تمثل جزءا من دخله الحقيقى ، وعلى ذلك فانها تفضى ، هى الاخرى ، الى الارتفاع بمستوى معيشته ، اذ ان الفرد ، اذا لم يكن يحصل على خدمات الاستهلاك الجماعى مجانا ، فأنه كان لابد ان يستقطع جزءا من دخله الحقيقى للانفاق عليها والافادة منها ، لاشباع بعض الحاجات الانسانية الاساسية كالحاجة الى الثقافة والتعليم بالنسبة للخدمات التعليمية والبحث العلمى ، والى الحفاظ على الكيان الصحى بالنسبة للخدمات الصحية • ولهذا فان متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الجماعى يعتبر هو الآخر مؤشرا من المؤشرات الدالة على المستوى المعيشى للفرد •

واذا ما ربطنا بين مؤشر متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الخاص ومؤشر نصيبه من الاستهلاك الجماعى ، لخلصنا الى مؤشر ثالث هو متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك النهائى ، كما يتضح من الجدول الآتى :

جدول رقم (١٨)

تطور متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الخاص والاستهلاك الحكومي والاستهلاك النهائي ، ١٩٥٧ ـ ١٩٦٩

بالاسعار الثابتة لسنة ١٩٦٤

السنة	عدد السكان	استهلاك خاص (ملايين الدنانير)	متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الخاص (بالدينار)	استهلاك حكومي (ملايين الدنانير)	متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الحكومي (بالدينار)	استهلاك نهائي (ملايين الدنانير)	متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك النهائي (بالدينار)
١٩٥٧	٦٣٣٩٩٦٠	٢٨٣ر٦	٤٤ر٧	٦٥ر٦	١٠ر٣	٣٤٩ر٢	٥٥ر١
١٩٥٨	٦٥٢٩٧٣٤	٢٥١ر٥	٣٨ر٥	٦٨ر٤	١٠ر٥	٣١٩ر٩	٤٩ر٠
١٩٥٩	٦٧٢٤٧٨٨	٢٤٥ر٨	٣٦ر٦	٩٣ر١	١٣ر٨	٣٣٨ر٩	٥٠ر٤
١٩٦٠	٦٩٢٩٠١٠	٢٨٥ر٩	٤١ر٣	١٠٧ر١	١٥ر٥	٣٩٣ر٠	٥٦ر٧
١٩٦١	٧١٤٢٨٣٤	٣٢٦ر١	٤٥ر٧	١١٣ر٣	١٥ر٩	٤٣٩ر٤	٦١ر٥
١٩٦٢	٧٣٦٦٧١٠	٣٥٢ر٣	٤٧ر٨	١١٩ر٣	١٦ر٢	٤٧١ر٦	٦٤ر٠
١٩٦٣	٧٦٠١١١٢	٣٠١ر٣	٣٩ر٦	١٣٧ر٣	١٨ر١	٤٣٨ر٦	٥٧ر٧
١٩٦٤	٧٨٤٦٥٣٦	٣٥٠ر٤	٤٤ر٧	١٦٩ر٥	٢١ر٦	٥١٩ر٩	٦٦ر٣
١٩٦٥	٨٠٩٧٢٣٠	٤٢٩ر١	٥٣ر٠	١٧٧ر٢	٢١ر٩	٦٠٦ر٣	٧٤ر٩
١٩٦٦	٨٣٥٩٦٦١	٤٧٢ر٤	٥٦ر٥	١٨٠ر١	٢١ر٥	٦٥٢ر٥	٧٨ر١
١٩٦٧	٨٦٣٢٧٠٩	٤٤٦ر٩	٥١ر٨	٢٠٢ر٥	٢٣ر٥	٦٤٩ر٤	٧٥ر٢
١٩٦٨	٨٩١٤٤٥٧	٤٥٥ر٤	٥١ر١	٢٣٣ر٨	٢٦ر٢	٦٨٩ر٢	٧٧ر٣
١٩٦٩	٩٢٠٥١٨٥	٥١١ر٦	٥٥ر٦	٢٥١ر٦	٢٧ر٣	٧٦٣ر٢	٨٢ر٩

ويتضح من الجدول السابق ان متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الخاص بالاسعار الثابتة كان يزيد باطراد ـ باستثناء الاعوام ١٩٥٩ و١٩٦٣ و١٩٦٧ و١٩٦٨ ـ وأن هذا المتوسط قد زاد بنحو ٢٤ر٤٪ عام ١٩٦٩ عما كان عليه عام ١٩٥٧ • أما متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الحكومى بالاسعار الثابتة فقد تزايد باطراد ـ باستثناء عام ١٩٦٦ ـ من نحو ١٠ر٣ دينارا عام ١٩٥٧ الى نحو ٢٧ر٣ دينارا عام ١٩٦٩ ، أى بزيادة تبلغ نسبتها ١٦٥٪ خلال الفترة • وأما متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك النهائى فقد تزايد هو الآخر باطراد ـ باستثناء الاعوام ١٩٥٨ و١٩٦٣ و١٩٦٧ ـ من ٥٥ر١ دينارا عام ١٩٥٧ الى ٨٢ر٩ دينارا عام ١٩٦٩ ، بزيادة تبلغ نسبتها ٥٠ر٦٪ • ويلاحظ أن عدم هبوط متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك النهائى عام ١٩٥٩ ، رغم هبوط متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الخاص، مرده الى الارتفاع النسبى الكبير فى متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الحكومى عام ١٩٥٩ (من ١٠ر٣ دينارا عام ١٩٥٧ الى ١٣ر٨ دينارا عام ١٩٥٩) • اما تناقص متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك النهائى فى الاعوام ١٩٦٣ و١٩٦٧ فهو انعكاس لتناقص متوسط نصيبه من الاستهلاك الخاص فى ذات الاعوام •

(٢) معدل استهلاك الفرد من المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية الاخرى

واذا انتقلنا من انفاق الفرد على الاستهلاك معبرا عنه تعبيرا قيميا الى كمية السلع التى يستهلكها الفرد فى المتوسط ، فاننا بذلك نستخلص مؤبرا آخر لمستوى المعيشة ، وذلك بمتابعة تطور معدل استهلاك الفرد من أهم المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية الاخرى ، كما يتضح من الجدول الآتي :

جدول رقم (١٩)

معدل استهلاك الفرد من اهم المواد الغذائية (النباتية والحيوانية)

١٩٦٥ ـ ١٩٦٨*

(بالكيلوغرام)

المواد الغذائية (النباتية والحيوانية)	١٩٦٥	متوسط ١٩٦٦ ـ ١٩٦٨	الزيادة عن ١٩٦٥	نسبة الزيادة ٪
سكر ومنتجاته	٣٠ر٠	٣١ر٣	١ر٣	٤ر٣
حضراوات	١٣٩ر٠	١٥١ر٧	١٢ر٧	٩ر١
الدهن النباتي	٥ر٢	٥ر٥	٠ر٣	٥ر٨
الحبوب	٢٠٠ر٥	٢١٨ر٢	١٧ر٧	٨ر٨
بقوليات	٥ر٧	٥ر٩	٠ر٢	٣ر٥
اللحوم	١٣ر٩	١٦ر٢	٢ر٣	١٦ر٥
حليب ومنتجاته	٩٦ر٨	١٠١ر٤	٤ر٦	٤ر٧

ويتضح من الجدول السابق ان معدل استهلاك الفرد من كل مجموعة سلعية ، تدخل ضمن المواد الغذائية ، النباتية والحيوانية ، يتجه نحو التزايد ، خلال الفترة ١٩٦٦–١٩٦٨ ، بالمقارنة لسنة ١٩٦٥ ، وان كانت نسبة الزيادة فى استهلاك الفرد من اللحوم قد سجلت أعلى نسبة للزيادة .

وتدل المقارنات الدولية لمعدل استهلاك الفرد من المواد الغذائية كما يوضحها الجدول الآتى ، أن معدل السعرات الحرارية للفرد العراقى يوميا

(*) أمكن استخلاص معدل استهلاك الفرد بالتوصل ، اولا ، الى جملة كمية الاستهلاك من كل مجموعة سلعية مبينة بالجدول ، وذلك بجمع كمية الانتاج (ناقصا البذور والتلف) الى كمية الاستيراد ناقصا كمية الصادرات ، وبقسمة اجمالى كمية الاستهلاك من كل مجموعة سلعية على عدد السكان ، فان خارج القسمة يعبر عن معدل استهلاك الفرد .

أقل من نظيره فى الدول الاخرى المتضمنة فى الجـدول ، وذلك باستثناء الهند حيث يستهلك الفرد سـعرات حرارية أقـل ممـا يسـتهلكه الفرد العراقى • بيد ان الفرد العراقى أحسن حالا ، فيما يتعلق باستهلاك السكر واللحوم والحليب ، من الفرد بالعربية المتحدة وتركيا والهند • ومع ذلك فان ما يستهلكه الفرد العراقى من بعض المواد الغذائية الاساسية أقل ممـا يستهلكه الفرد من هذه المواد فى بعض الدول المتقدمة ، الامر الذى يوحى بضرورة التوسع فى انتاج المواد الغذائية ، بغية الارتفاع بالمستوى الغذائي للمواطنين •

جدول رقم (٢٠)

تطور متوسط استهلاك الفرد من المواد الغذائية في العراق مقارنا ببعض الدول الاخرى (بالغرام يوميا)

البلد	السنة	الحبوب	السكر	البقوليات	اللحم	الحليب	الدهن	السعرات الحرارية في اليوم (المجموع)	من اصل منتجات حيوانية	بروتين بالغرام
									٪	
العراق	١٩٦٧	٥٨٢	٧٧	١٦	٤٧	٢٧٨	١٥	٢٦٩٠	١٨	٦٢
الجمهورية العربية المتحدة	١٩٦٦/٦٥	٥٥١	٤٩	٣٥	٣٦	١٢٢	١٩	٢٨١٠	٨	٨٠
تركيا	١٩٦١/٦٠	٦١١	٢٨	٣٦	٣٧	١٩٣	٢٢	٣١١٠	١٠	٩٨
الهند	١٩٦٦/٦٥	٣٤٦	٥٠	٤١	٤	١١٠	٩	١٨١٠	٥	٤٥
يوغوسلافيا	١٩٦٦	٥٢٣	٦٧	٢٧	٧٨	٢٩٦	٣٨	٣١٦٠	١٩	٩٣
السويد	١٩٦٧/٦٦	١٧٦	١٢٠	٩	١٤٢	٧٤٥	٦١	٢٩٠٠	٤١	٨٠
الولايات المتحدة الامريكية	١٩٦٧	١٧٧	١٣٣	٢٣	٢٩٤	٦٦٥	٦١	٣٢٠٠	٤٤	٩٦

أما فيما يتعلق بمتوسط استهلاك الفرد العراقي من المواد الاستهلاكية الاخرى ، فان الجدول الآتي يكشف عن تحسن ملحوظ في هذا المتوسط ، خلال الفترة ١٩٦٢-١٩٦٦ :

جدول رقم (٢١)

متوسط استهلاك الفرد من بعض المواد الاستهلاكية (منتجات صناعية)

عام ١٩٦٦ مقارنا بعام ١٩٦٢

(بالدينار)

أنواع السلع	متوسط نصيب الفرد ١٩٦٢	متوسط نصيب الفرد ١٩٦٦	الزيادة في ١٩٦٦ عن ١٩٦٢	نسبة الزيادة
				٪
الالبسة	٣ر٢٠٢	٣ر٤٩١	٠ر٢٨٩	٩ر٠
الاحذية	٠ر٥٠٧	٠ر٥٣٨	٠ر٠٣١	٦ر١
الورق	٠ر٥٠٩	٠ر٧٦٩	٠ر٢٦٠	٥١ر١
المنتجات النفطية	٠ر٩٢١	٢ر١٠٩	١ر١٨٨	١٢٩ر٠
منتجات الصناعات الغذائية	٥ر٦٣١	٧ر٢٩٤	١ر٦٦٣	٢٩ر٥
منتجات الصناعة الهندسية	١ر٢٦٤	٢ر٠٣٧	٠ر٧٧٣	٦١ر٢

ويدل الجدول السابق على ان متوسط نصيب الفرد من كل مجموعة من المجموعات الست قد زاد عام ١٩٦٦ ، بالمقارنة بعام ١٩٦٢ ، وان كانت الزيادة المحققة بنسب مختلفة • لقد أوضح تطور استهلاك الفرد ، خلال هذه الفترة ، على ان اكبر نسبة زيادة قد تحققت بالنسبة للمنتجات النفطية، تليها منتجات الصناعة الهندسية والورق ومنتجات الصناعات الغذائية • أما أدنى نسبة للزيادة فقد تحققت بالنسبة للالبسة والاحذية •

(٣) تطور المستوى التعليمي

لما كان مستوى المعيشة يتحدد ، أساسا ، بالدخل الحقيقي للفرد في

المتوسط ، اضافة الى ما يحصل عليه من خدمات تقدمها الدولة بمقابل رمزى أو بدون مقابل ، فان تطور متوسط دخل الفرد الحقيقى هو المؤشر الاساسى لتطور متوسط المستوى المعيشى • غير انه كما قدمنا ، فان ثمة مؤشرات أخرى لمستوى المعيشة من ناحية الانفاق ، وذلك وفقا لمحدديه الرئيسيين المشار اليهما • اذ ان جزءا من الدخل الحقيقى للفرد يوجه للانفاق على المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية الاخرى فى مجال الاستهلاك الخاص، ولهذا فقد اعتبر هذا الانفاق الاستهلاكى بمثابة مؤشر اضافي أوضحنا تطوره فيما سبق • كما ان جزءا من الانفاق الحكومى ينعكس فى صورة انتاج خدمات توجه للمواطنين فى صورة استهلاك جماعى ، وترتب زيادة حقيقية اضافية فى الدخل الحقيقى للفرد ، ومن ثم ارتفاعا ملحوظا فى المستوى المعيشى • ومن أهم خدمات الاستهلاك الجماعى هى الخدمات التعليمية والخدمات الصحية التى سنتابع تطورها من ناحيتين : الاولى حجم الانفاق عليها وتطوره خلال الفترة موضوع الدراسة ، والثانية ما تحقق من أهداف نوعية تبعا لهذا الانفاق •

لقد بلغت قيمة الانفاق الجارى فى القطاع التعليمى العام نحو ٢ر١١ مليون دينار عام ٥٧/١٩٥٨ ، ارتفعت الى ٨ر٥٣ مليون دينار عام ٦٨/١٩٦٩ ، أى بزيادة قدرها نحو ٦ر٤٢ مليون دينار ، وتبلغ نسبتها نحو ٤ر٣٨٠٪ خلال الفترة ٥٧/١٩٥٨–٦٨/١٩٦٩ • أما خلال سنوات الخطة ١٩٦٥–١٩٦٩ ، فقد زادت قيمة الانفاق من نحو ٢ر٤١ مليون دينار عام ٦٥/١٩٦٦ الى نحو ٤ر٥٦ مليون دينار عام ٦٩/١٩٧٠ ، أى بزيادة قدرها نحو ٢ر١٥ مليون دينار ، وتبلغ نسبتها نحو ٩ر٣٦٪ • ويتضمن ذلك ان متوسط نصيب الفرد من قيمة الانفاق فى القطاع التعليمى العام قد ارتفع من ٧٧ر١ دينار عام ٥٧/١٩٥٨ الى ١ر٥ دينار عام ٦٥/١٩٦٦ ، ثم الى ١ر٦ دينار عام ٦٩/١٩٧٠ ، كما يتضح من الجدول الآتى :

جدول رقم (٢٢)
تطور قيمة الانفاق في القطاع التعليمي العام ونسبته الى الدخل القومي
والى نفقات الميزانية الاعتيادية ، ١٩٥٧ـ١٩٦٩

السنة	قيمة الانفاق (الاف الدنانير) (١)	الرقم القياسي (٢)	الدخل القومي (ملايين الدنانير) (٣)	النسبة (٤) = (١) ÷ (٣)	نفقات الميزانية الاعتيادية (الاف الدنانير) (٥)	النسبة (٦) = (١) ÷ (٥)
				٪		٪
١٩٥٨/٥٧	١١٢٣٨	١٠٠ر٠	٣٥٢ر٧	٣ر٢	٧٣٨٢١	١٥ر٢
١٩٥٩/٥٨	١٤٣٨١	١٢٨ر٠	٣٧٤ر٠	٣ر٨	٧٩٢٠٧	١٨ر٢
١٩٦٠/٥٩	٢٠٢٤٨	١٨٠ر٢	٣٩١ر٦	٥ر٢	١٠٠١٦٧	٢٠ر٢
١٩٦١/٦٠	٢٤٥٤٩	٢١٨ر٤	٤٣٧ر١	٥ر٦	١١٤٢٨٦	٢١ر٥
١٩٦٢/٦١	٢٩٠١٢	٢٥٨ر٢	٤٨٤ر٢	٦ر٠	١١٩١٨٨	٢٤ر٣
١٩٦٣/٦٢	٣٢٤٣٢	٢٨٨ر٦	٥٢٦ر٥	٦ر٢	١٢٨٤٠١	٢٥ر٣
١٩٦٤/٦٣	٣٣٢٩٦	٢٩٦ر٣	٥٢٥ر٣	٦ر٣	١٤٩٠٢٥	٢٢ر٣
١٩٦٥/٦٤	٣٧٨٤٩	٣٣٦ر٨	٥٩٥ر٨	٦ر٤	١٨٠١٢٥	٢١ر٠
١٩٦٦/٦٥	٤١١٩٣	٣٦٦ر٥	٦٥٩ر٣	٦ر٢	١٨٧٥٣٤	٢٢ر٠
١٩٦٧/٦٦	٤٧٢٧٤	٤٢٠ر٧	٧٠٥ر٥	٦ر٧	١٩٢٤٢٧	٢٤ر٦
١٩٦٨/٦٧	*٥٠٤٨٥	٤٤٩ر٢	٧١٤ر٨	٧ر١	٢١٧٩٥٨	٢٣ر٢
١٩٦٩/٦٨	*٥٣٧٦٩	٤٧٨ر٥	٧٨٢ر٩	٦ر٩	٢٤٧٥٩٤	٢١ر٧
١٩٧٠/٦٩	*٥٦٤١٥	٥٠٢ر٠	٨٢٦ر٨	٦ر٨	٢٦٧٩٥٩	٢١ر١

* تخمينية منقحة .

لقد آلت الدولة على نفسها ، منذ ثورة تمـوز ١٩٥٨ ، التوسع فى التعليم وتطويره ، كان من آثار ذلك ان زادت نسبة مجموع الطلبة ، فى شتى مراحل التعليم ، الى مجموع السكان فوق سن الخامسة من العمر ، من نحو ٦ر١٦٪ عام ٦٠/١٩٦١ الى نحـو ١ر١٩٪ عام ٦٨/١٩٦٩ • كما نجحت الخطة الاقتصادية الخمسـية ، فى السنوات العشـر الاخيرة ، فى تحقيق زيادة ملموسة فى عدد الطلبة فى مراحل التعليم الابتدائى والثانوى والمهنى والتعليم العالى ، ماعدا اعداد المعلمين ، الذى انخفض بنسبة ٨ر٣٣٪ وما استتبع ذلك من زيادة مناظرة فى عدد المدارس والمعاهد والكليات وفى اعداد الهيئة التدريسية فى مختلف مراحل التعليم ، كما يتضح بالجداول الاربعة الآتية :

جدول رقم (٢٣) تطور عدد الطلبة في مراحل التعليم الابتدائي والثانوى والمهنى واعداد المعلمين والتعليم العالى ، ١٩٦١/٦٠ ـ ١٩٦٩/٦٨

السنة	عدد الطلبة: التعليم الابتدائي ذكور	أناث	المجموع	التعليم الثانوى ذكور	أناث	المجموع	التعليم المهنى	اعداد المعلمين	التعليم العالى	جملة عدد الطلاب في جميع مراحل التعليم	النسبة الى مجموع السكان (خمس سنوات فأكثر) ٪
١٩٦١/٦٠	٥٥٦٤٤٢	٢٠٤٠٢١	٧٦٠٤٦٣	١٠٨٤١٥	٢٧٥٨١	١٣٥٩٩٦	٨٠١١	٨٢٢٠	١٢٢٦٠	٩٢٤٩٥٠	١٦ر٦
١٩٦٢/٦١	٥٩٥٢٣٢	٢٢٠٩٩٠	٨١٦٢٢٢	١٢٣٧٧٢	٣٢٥٦٤	١٥٦٣٣٦	٧٣٦٩	٧٢٢٧	١٤٣٨٢	١٠٠١٥٣٦	١٧ر٤
١٩٦٣/٦٢	٦١٠١٩٢	٢٣٩٤٩١	٨٤٩٦٨٣	١٣٧٢٦٧	٣٩٥١٩	١٧٦٧٨٦	٧٢٦٨	٧٢٣٥	١٤٧٠١	١٠٥٥٦٧٣	١٧ر٩
١٩٦٤/٦٣	٦١٥١٠٩	٢٥٢١٧٤	٨٦٧٢٨٣	١٤٦٥٥٠	٤٣٢٦٢	١٨٩٨١٢	٦٩٩٨	٦٢٧٩	١٩٨١١	١٠٩٠١٨٣	١٧ر٩
١٩٦٥/٦٤	٦٥٧٤١٤	٢٦٨٥٢٩	٩٢٥٩٤٣	١٦٧٠٥٣	٤٩٧٧٤	٢١٦٨٢٧	٧٣٨٨	٤٩٥٧	٢٤٣٦٧	١١٧٩٤٨٢	١٨ر٨
١٩٦٦/٦٥	٦٧٨٨١٩	٢٨٥٥٠٨	٩٦٤٣٢٧	١٨٦٧٧٢	٥٤٢٤٦	٢٤١٠١٨	٧٦٢٦	٤٣٨٩	٢٨٣٦٧	١٢٤٥٧٢٧	١٩ر٢
١٩٦٧/٦٦	٦٩٢٠٤٩	٢٨٥٥٣٣	٩٧٧٥٨٢	١٩٦٤٤٨	٥٥٩٩٥	٢٥٢٤٤٣	٨٦٣٢	٣٨٨٨	٣٤٩٢٦	١٢٧٧٤٧١	١٩ر١
١٩٦٨/٦٧	٦٩٨٣٢٠	٢٩٢٣٩٨	٩٩٠٧١٨	١٩٣٠٨١	٦٠٩٥٤	٢٥٤٠٣٥	١٠٠٨٦	٦٥٤٣	٣٥٣٦١	١٢٩٦٧٤٣	١٨ر٨
١٩٦٩/٦٨*	٧١٨٤٦١	٢٩٨٥٨٩	١٠١٧٠٥٠	٢١٦٠٤٤	٧٠٥٧٧	٢٨٦٦٢١	١٠٣٨٨	٥٤٤٢	٤١١٨٩	١٣٦٠٦٩٠	١٩ر١
نسبة الزيادة في ١٩٦٩/٦٨ ٪ عن ١٩٦١/٦٠	٢٩ر١	٤٦ر٤	٣٣ر٧	٩٩ر٣	١٥٥ر٩	١١٠ر٨	٢٩ر٧	ـ٣٣ر٨	٢٣٦	٤٧ر١	

* ارقام اولية

جدول رقم (٢٤)

تطور الرقم القياسى لنمو اعداد الطلبة في مختلف مراحل التعليم ،
١٩٦١/٦٠ ـ ١٩٦٩/٦٨

(١٠٠ = ١٩٦١/٦٠)

السنة	التعليم الابتدائي			التعليم الثانوى			التعليم المهنى	اعداد المعلمين	التعليم العالى	جميع مراحل التعليم
	ذكور	أناث	المجموع	ذكور	أناث	المجموع				
١٩٦٢/٦١	١٠٧	١٠٨	١٠٧	١١٤	١١٨	١١٥	٩٢	٨٨	١١٧	١٠٨
١٩٦٣/٦٢	١١٠	١١٧	١١٢	١٢٧	١٤٣	١٣٠	٩١	٨٨	١٢٠	١١٤
١٩٦٤/٦٣	١١١	١٢٤	١١٤	١٣٥	١٥٧	١٤٠	٨٧	٧٦	١٦٢	١١٨
١٩٦٥/٦٤	١١٨	١٣٢	١٢٢	١٥٤	١٨٠	١٥٩	٩٢	٦٠	١٩٩	١٢٨
١٩٦٦/٦٥	١٢٢	١٤٠	١٢٧	١٧٢	١٩٧	١٧٧	٩٥	٥٣	٢٣١	١٣٥
١٩٦٧/٦٦	١٢٤	١٤٠	١٢٩	١٨١	٢٠٣	١٨٦	١٠٨	٤٧	٢٨٥	١٣٨
١٩٦٨/٦٧	١٢٥	١٤٣	١٣٠	١٧٨	٢٢١	١٨٧	١٢٦	٨٠	٢٨٨	١٤٠
١٩٦٩/٦٨	١٢٩	١٤٦	١٣٤	١٩٩	٢٥٦	٢١١	١٣٠	٦٦	٣٣٦	١٤٧

جدول رقم (٢٥)

تطور اعداد الهيئة التدريسية والمدارس والمعاهد والكليات في مراحل التعليم المختلفة ، ١٩٦١/٦٠ - ١٩٦٩/٦٨

السنة	الهيئة التدريسية					المدارس والمعاهد والكليات			
	التعليم الابتدائي	التعليم الثانوي	التعليم المهني	اعداد المعلمين	التعليم العالي	التعليم الابتدائي	التعليم الثانوي	التعليم المهني	اعداد المعلمين	التعليم العالي
١٩٦١/٦٠	٢٥٠٤٦	٣٧٦٠	٥٤٠	٣٩٤	٨٥٢	٣٦٧٩	٣٧٠	٣٨	٣٨	٢٤
١٩٦٢/٦١	٢٨١٦٠	٤١٤٨	٦٣٨	٣٥٧	٩٣٨	٤٠٣٠	٤٠٩	٣٩	٢٨	٢٦
١٩٦٣/٦٢	٣٠٦٨٩	٤٥٨٠	٦٤٨	٣٥١	١٠٨٥	٤٠٢٠	٤٦٠	٣٧	٢٧	٢٧
١٩٦٤/٦٣	٣١٣٨٣	٥٢٨٠	٥٩٩	٣٤٣	٩٧٤	٣٨٩٦	٥١١	٣٤	٥٦	٣٤
١٩٦٥/٦٤	٣٦٠٢٠	٥٩٤٤	٦٤٧	٣٤٦	١٣٥٣	٤٤٣٨	٥٥٤	٣٧	٢٨	٣٨
١٩٦٦/٦٥	٤٢٨٧٨	٦٩٣٥	٦٧٧	٣٠٦	١٣٥٥	٤٥٣٨	٦٠٤	٣٧	٢٨	٣٨
١٩٦٧/٦٦	٤٢٤٧٨	٧٩٤٨	٧٨٦	٣٥٣	١٦١٩	٤٧٧٣	٦٨٩	٣٦	٣٢	٤٤
١٩٦٨/٦٧	٤٥٢٠١	٨٦٠٢	٨٧٦	٥٧٨	٢٣١٤	٤٩٠٧	٧٥٧	٤٥	٥٢	٤٥
١٩٦٩/٦٨	٤٧٠٥٥	٩٤٧٨	٧٤٦	٤٤٢	٢٧٤٤	٥١٣٧	٨٤٠	٤٣	٤٨	٤٥
نسبة الزيادة في ١٩٦٩/٦٨ (٪) عن ١٩٦١/٦٠	٨٧ر٩	١٥٢ر١	٣٨ر١	١٢ر٢	٢٢٢ر١	٣٩ر٦	١٢٧ر٠	١٣ر٢	٢٦ر٣	٨٧ر٥

جدول رقم (٢٦)

الرقم القياسى لتطور اعداد الهيئة التدريسية والمدارس والمعاهد والكليات في مراحل التعليم المختلفة ١٩٦٢/٦١ - ١٩٦٩/٦٨

(١٠٠ = ١٩٦١/٦٠)

السنة	الهيئة التدريسية					المدارس والمعاهد والكليات			
	التعليم الابتدائى	التعليم الثانوى	التعليم المهنى	اعداد المعلمين	التعليم العالى	التعليم الابتدائى	التعليم الثانوى	التعليم المهنى	اعداد المعلمين	التعليم العالى
١٩٦٢/٦١	١١٢	١١٠	١١٨	٩١	١١٠	١١٠	١١١	١٠٣	٧٤	١٠٨
١٩٦٣/٦٢	١١٣	١٢٢	١٢٠	٨٩	١٢٧	١٠٩	١٢٤	٩٧	٧١	١١٣
١٩٦٤/٦٣	١٢٥	١٤٠	١١١	٨٧	١١٤	١٠٦	١٣٨	٨٩	١٤٧	١٤٢
١٩٦٥/٦٤	١٤٤	١٥٨	١٢٠	٨٨	١٥٩	١٢١	١٥٠	٩٧	٧٤	١٥٨
١٩٦٦/٦٥	١٧١	١٨٤	١٢٥	٧٨	١٥٩	١٢٣	١٦٣	٩٧	٧٤	١٥٨
١٩٦٧/٦٦	١٧٠	٢١١	١٤٦	٩٠	١٩٠	١٣٠	١٨٦	٩٥	٨٤	١٨٣
١٩٦٨/٦٧	١٨٠	٢٢٩	١٦٢	١٤٧	٢٧٢	١٣٣	٢٠٥	١١٨	١٣٧	١٨٨
١٩٦٩/٦٨	١٨٨	٢٥٢	١٣٨	١١٢	٣٢٢	١٤٠	٢٢٧	١١٣	١٢٦	١٨٨

ويتضح من الجداول السابقة ان حجم التعليم الابتدائى قد توسع بدرجة ملحوظة ، اذ كان عدد المقيدين بهذه المرحلة التعليمية ٧٦٠٤٦٣ تلميذا عام ١٩٦١/٦٠ ، الا انه ارتفع العدد الى ١٠١٧٠٥٠ تلميذا عام ١٩٦٩/٦٨ ، أى بزيادة تبلغ نسبتها ٣٣ر٧٪ خلال تلك الفترة ، غير ان النسبة المئوية لزيادة البنات كانت أكبر من النسبة المئوية لزيادة البنين ، اذ بلغت الاولى ٤٦ر٤٪ مقابل ٢٩ر١٪ للثانية • أما كثافة التلاميذ بالنسبة للمعلمين فقد اتجهت الى الانخفاض ، كنتيجة مترتبة على نمو أعداد المعلمين بنسبة أكبر من نمو أعداد الطلبة ، اذ هبطت نسبة التلاميذ لكل معلم من ٣٠ : ١ عام ١٩٦١/٦٠ الى ٢٢ : ١ عام ١٩٦٩/٦٨ ، وهى ظاهرة تعكس امكانيات الارتفاع بمستوى الخدمة التعليمية فى هذه المرحلة • أما عدد المدارس الابتدائية فقد زاد بنسبة ٣٩ر٦٪ •

ويلاحظ أن حجم التعليم الثانوى قد ارتفع بنسبة اكبر منه فى التعليم الابتدائى خلال نفس الفترة ، اذ بلغت نسبة زيادة عدد طلبة التعليم الثانوى نحو ١١٠ر٨٪ عام ١٩٦٩/٦٨ بالمقارنة بعام ١٩٦١/٦٠ ، مقابل ٣٣ر٧٪ بالنسبة للتعليم الابتدائى كما قدمنا • غير ان التوسع النسبى فى التعليم الثانوى كان فى صالح الاناث اكثر منه فى صالح الذكور ، اذ بلغت نسبة النمو عند الاناث ١٥٥ر٩٪ مقابل ٩٩ر٣٪ عند الذكور ، وقد جاء هذا التوسع نتيجة لزيادة الامكانيات المتاحة للتعليم الثانوى • تجاوبا مع زيادة الاقبال عليه بصفة عامة ، كانعكاس للتطور الاجتماعى ورغبة فى استكمال التعليم العالى ، اضافة الى زيادة اقبال البنات على التعليم فى هذه المرحلة • أما عدد المدرسين فقد زاد بنسبة ١٥٢ر١٪ ، مقابل ١١٠ر٨٪ لنسبة زيادة عدد الطلاب ، خلال نفس الفترة ، ولهذا فقد انخفضت كثافة الطلاب بمرحلة التعليم الثانوى من ٣٧ : ١ عام ١٩٦١/٦٠ الى ٣٠ : ١ عام ١٩٦٩/٦٨ • وأما عدد مدارس التعليم الثانوى فقد زاد بنسبة ١٢٧ر٠٪ خلال الفترة •

أما التعليم المهنى فقد كان توسعه بطيئا نسبيا ، بالمقارنة بالتعليم الثانوى العام ، اذ نجد ان عدد الطلبة ، فى هذا النوع من التعليم ، قد زاد بنحو ٢٩ر٧٪ عام ١٩٦٩/٦٨ عما كان عليه عام ١٩٦١/٦٠ . غير انه بينما زاد عدد طلبة التعليم الزراعى بنحو ١١٨ر١٪ ، وطلبة التعليم الصناعى بنحو ٩ر٥٪ ، وطالبات الفنون البيتية بنحو ١٣ر٦٪ عام ١٩٦٩/٦٨ عنه عام ١٩٦١/٦٠ ، فقد انخفض عدد طلبة التعليم التجارى بنحو ١٢ر٩٪ خلال نفس الفترة ، كما يتضح من الجدولين الآتين :

جدول رقم (٢٧)

تطور نمو عدد الطلبة والمدرسين والمدارس في المدارس المهنية (المدارس الزراعية والصناعية والفنون البيتية والمدارس التجارية) ،

١٩٦١/٦٠ ـ ١٩٦٩/٦٨

السنوات	التعليم الزراعي			التعليم الصناعي			الفنون البيتية			التعليم التجاري			المجموع		
	طلاب	مدرسون	مدارس	طلاب	مدرسون	مدارس	طالبات	مدرسات	مدارس	طلاب	مدرسون	مدارس	طلاب	مدرسون	مدارس
١٩٦١/٦٠	١٦٤٠	١١٨	١٠	٢٠٨٩	٢٢٤	١٢	٣٠٠٣	١٨٢	١٢	١٢٧٩	١٦	٤	٨٠١١	٥٤٠	٣٨
١٩٦٢/٦١	١٦٨٥	١٤٧	١٠	١٩٠٧	٢٥٧	١٤	٣٣١٣	٢١٦	١٣	٤٦٤	١٨	٢	٧٣٦٩	٦٣٨	٣٩
١٩٦٣/٦٢	١٦٢٧	١٥١	١٠	١٩٢٣	٢٧١	١٢	٣٢٩٥	٢٠٦	١٣	٤٢٣	٢٠	٢	٧٢٦٨	٦٤٨	٣٧
١٩٦٤/٦٣	١٥٧٧	١٤٦	٩	١٧٨٦	٢٢٠	١٠	٣٣٨٣	٢١٤	١٣	٢٥٢	١٩	٢	٦٩٩٨	٥٩٩	٣٤
١٩٦٥/٦٤	١٧٢٦	١٤٢	٩	١٦٠١	٢٤١	١٠	٣٣٩٥	٢٤٤	١٣	٦٦٦	٢٠	٥	٧٣٨٨	٦٤٧	٣٧
١٩٦٦/٦٥	١٨٩٦	١٩٨	٩	١٥٩٨	٢١٢	٧	٣٦٥٤	٢٣٥	١٦	٤٧٨	٣٢	٥	٧٦٢٦	٦٧٧	٣٧
١٩٦٧/٦٦	٢١٢٤	٢٢١	٩	١٦٧١	٢٤٠	٧	٤٢٧٧	٢٩٦	١٦	٥٦٠	٢٩	٤	٨٦٣٢	٧٨٦	٣٦
١٩٦٨/٦٧*	٢٩٨٩	٢٦٥	١٣	١٨٧٧	٢١١	٩	٤٤٠٦	٣٥٧	١٨	٨١٤	٤٣	٥	١٠٠٨٦	٨٧٦	٤٥
١٩٦٩/٦٨*	٣٥٧٧	٢١٤	١٠	٢٢٨٧	٣٠٤	١٠	٣٤١٠	١٩٢	١٨	١١١٤	٣٦	٥	١٠٣٨٨	٧٤٦	٤٣
نسبة زيادة ١٩٦٩/٦٨ ٪ عن ١٩٦١/٦٠	١ر١١٨	٤ر٨١	صفر	٥ر٩	٧ر٣٥	ـ٧ر١٦	٦ر١٣	٥ر٥	٥٠ر٠	ـ٩ر١٢	١٢٥ر٠	٢٥ر٠	٧ر٢٩	١ر٣٨	٢ر١٣

* ارقـــام اوليـــة

جدول رقم (٢٨)

تطور الرقم القياسى لنمو عدد الطلبة في المدارس المهنية

١٩٦١/٦٠ ـ ١٩٦٩/٦٨ (١٩٦١/٦٠ = ١٠٠)

السنوات	التعليم الزراعى			التعليم الصناعى		الفنون البيتية		التعليم التجارى			المجموع		
	طلاب	مدرسون	مدارس	طلاب	مدرسون	مدارس	طالبات	مدرسات	مدارس	طلاب	مدرسون	مدارس	طلاب	مدرسون	مدارس
١٩٦٢/٦١	١٠٣	١٢٥	١٠٠	٩١	١١٥	١١٧	١١٠	١١٩	١٠٨	٣٦	١١٣	٥٠	٩٢	١١٨	١٠٣
١٩٦٣/٦٢	٩٩	١٢٨	١٠٠	٩٢	١٢١	١٠٠	١١٠	١١٣	١٠٨	٣٣	١٢٥	٥٠	٩١	١٢٠	٩٧
١٩٦٤/٦٣	٩٦	١٢٤	٩٠	٨٥	٩٨	٨٣	١١٣	١١٨	١٠٨	٢٠	١١٩	٥٠	٨٧	١١١	٨٩
١٩٦٥/٦٤	١٠٥	١٢٠	٩٠	٧٧	١٠٨	٨٣	١١٣	١٣٤	١٠٨	٥٢	١٢٥	١٢٥	٩٢	١٢٠	٩٧
١٩٦٦/٦٥	١١٦	١٦٨	٩٠	٧٦	٩٥	٥٨	١٢٢	١٢٩	١٣٣	٣٧	٢٠٠	١٢٥	٩٥	١٢٥	٩٧
١٩٦٧/٦٦	١٣٠	١٨٧	٩٠	٨٠	١٠٧	٥٨	١٤٢	١٦٣	١٣٣	٤٤	١٨١	١٠٠	١٠٨	١٤٦	٩٥
١٩٦٨/٦٧	١٨٢	٢٢٥	١٣٠	٩٠	٩٤	٧٥	١٤٧	١٩٦	١٥٠	٦٤	٢٦٩	١٢٥	١٢٦	١٦٢	١١٨
١٩٦٩/٦٨	٢١٨	١٨١	١٠٠	١٠٩	١٣٦	٨٣	١١٤	١٠٥	١٥٠	٨٧	٢٢٥	١٢٥	١٣٠	١٣٨	١١٣

ونخلص من الجدولين السابقين الى انه بينما كانت نسبة مجموع عدد طلاب المدارس المهنية تبلغ ٩ر٥٪ من مجموع عدد طلاب التعليم الثانوى عام ١٩٦١/٦٠ ، فقد انخفضت هذه النسبة الى ٦ر٣٪ عام ١٩٦٩/٦٨ • كذلك فانه بينما زادت مدارس التعليم الثانوى بنحو ٤٧٠ مدرسة خلال الفترة ، فان عدد مدارس التعليم المهنى لم يزد الا ٥ مدارس فقط • ومع ان زيادة عدد مدارس التعليم المهنى تعد طفيفة الى جانب الزيادة فى عدد مدارس التعليم الثانوى العام ، الا ان الطاقة الاستيعابية لمدارس التعليم الفنى والمهنى ، مع ذلك كانت اكبر من عدد الطلاب الملتحقين بها ، مما يدل على ضعف اقبالهم على هذا النوع من التعليم ، رغم ما له من أهمية خاصة فى عملية التنمية وان كان لاختلاف التوزيع العمرى للسكان اثره فى رفع تلك المعدلات فى الدول المتقدمة •

كما ان هذا التخلف فى التعليم المهنى والفنى بالمقارنة بالتعليم الثانوى العام داخل العراق ، يصاحبه تخلف فى التعليم المهنى والفنى فى العراق بالمقارنة ببعض الدول النامية • اذ لا نجد مثلا من بين كل عشرة آلاف نسمة الا تسعة طلاب بالمدارس المهنية فى العراق ، مقابل ١٥ طالبا فى الجمهورية العربية السورية و ٤٢ طالبا فى الجمهورية العربية المتحدة و ٣١ طالبا فى تركيا • وبالنسبة لبعض الدول المتقدمة ، فان العراق متخلف فى مرحلة التعليم الثانوى والتعليم المهنى والتعليم العالى ، كما يتضح من الجدول الآتى :

جدول رقم (٢٩)
توزيع الطلبة على مختلف مراحل التعليم وأنواعه في العراق
مقارنا ببعض الدول الاخرى

(التوزيع في كل مرحلة او نوع لكل ١٠٠٠٠ نسمة)

الدولة	السنة	رياض الاطفال ومرحلة التعليم الابتدائي	مرحلة التعليم المتوسط والثانوى	التعليم المهنى	التعليم العالى
العراق	١٩٦٥	١١٨٦	٢٩١	٩	٣٤
ج ٠ ع ٠ م	١٩٦٦/٦٥	١١٤٩	٢٧٢	٤٢	٥٩
سوريا	١٩٦٦/٦٥	١٣٢٨	٣٢٨	١٥	٥٩
تركيا	١٩٦٥/٦٤	١١٧٢	١٥٠	٣١	٢٨
يوغوسلافيا	١٩٦٦/٦٥	١٥٢٣	٩٠	٢٠٦	٩٤
الدنمارك	١٩٦٦/٦٥	١٠٩١	٣٣١	٣٢٣	١٠٠
المانيا الغربية	١٩٦٦/٦٥	١١٣٥	٢٦٧	٣٦٣	٦٥

غير انه يلاحظ ان نسبة الاستيعاب فى سن الالـزام (نسـبة عدد الاطفال فى المدارس الابتدائية الى عدد الاطفال فى سن الدراسة الابتدائية ، أى من ٦ الى ١٢ سنة) فى تدهور مسـتمر خـلال الفترة ١٩٦٦/٦٥ - ١٩٧٠/٦٩ • يدل على ذلك الجدول الآتى :

جدول رقم (٣٠)
نسب الاستيعاب في سن الالزام
١٩٦٦/٦٥ - ١٩٧٠/٦٩

السنة	نسبة الاستيعاب			نسبة التلاميذ لكل معلم ونسبة التلميذات الى كل معلمة		
	بنون	بنات	المجموع	بنون	بنات	المجموع
	٪	٪	٪			
١٩٦٦/٦٥	٨٢ر٦	٣٥ر٧	٥٩ر٤	١ : ٢٤	١ : ٢٠	١ : ٢٣
١٩٦٧/٦٦	٨٠ر٩	٣٤ر٣	٥٧ر٩	١ : ٢٤	١ : ٢٠	١ : ٢٣
١٩٦٨/٦٧	٧٨ر٤	٣٣ر٧	٥٦ر٣	١ : ٢٣	١ : ١٩	١ : ٢٢
١٩٦٩/٦٨	٧٧ر٤	٣٣ر٠	٥٥ر٥	١ : ٢٣	١ : ١٨	١ : ٢٢
١٩٧٠/٦٩	٧٦ر٠	٣٢ر٦	٥٤ر٦	١ : ٢٣	١ : ١٧	١ : ٢١

ويلاحظ ان ثمة اختلالا فى التوازن بين نمو اعداد التلاميذ والتلميذات فى المدارس الابتدائية وبين نمو اعداد المعلمين والمعلمات خلال سنوات الخطة ٦٥-١٩٦٩ ، وذلك نظرا لزيادة اعداد المعلمين والمعلمات عن حاجة المدارس الابتدائية رغم توسعها وزيادة عددها • وهذا الاختلال فى التوازن هو الذى يفسر تناقص نسبة التلاميذ لكل معلم ، ونسبة التلميذات لكل معلمة ، كما يوضحه الجدول السابق •

كما ان ثمة ظاهرة أخرى وهى تخلف عدد الابنية المدرسية عن نمو عدد المدارس وتوسعها ، اذ يوجد حوالى ٣٧٪ من الابنية المدرسية ، تضم كل منها اكثر من مدرسة واحدة ، ومن بين هذه الابنية حوالى ٢٨٪ منها تضم كل بناية فيها مدرستين ، وحوالى ٩٪ منها تضم كل بناية فيها ثلاث مدارس وفى بعض الاحيان أربعة مدارس •

وتفاديا لهذا التخلف فى نسبة الاستيعاب فى سن الالزام ، وتحقيقا للاتجاه السائد نحو التطور الاقتصادى والاجتماعى ، فقد كان من المتعين ان تستهدف خطة التعليم ، بضمن خطة التنمية القومية ، جعل التعليم الابتدائى ، والتعليم المتوسط الذى يليه ، تعليما الزاميا ، وتعميمه تدريجيا على جميع مناطق العراق ، ابتداءا من السنة الاولى لخطة التنمية القومية ٧٠/١٩٧١ ، وبحيث تصل نسبة الاستيعاب فى المرحلة الابتدائية الى ١٠٠٪ سنة ١٩٨٠(*) ، على ان توفر الدولة كل متطلبات هذا التعليم الالزامى من أبنية مدرسية ومدارس وفصول ، ومن الهيئة التدريسية وغير ذلك من مستلزمات انتاج الخدمة التعليمية •

والى جانب التخلف فى نسب الاستيعاب فى سن الالزام ، فهناك تخلف كبير فى تطور التعليم المهنى ، كما ونوعا ، كمظهر لانعدام التنسيق بين التخطيط التربوى والتخطيط الاقتصادى ، الامر الذى ادى الى عجز هذا النوع من التعليم الفنى عن سد احتياجات خطة التنمية • فمن الناحية

(*) وقد يتعذر تحقيق هذه النسبة للاستيعاب فيما يتعلق بالبنات عام ١٩٨٠ •

الكمية كان كل طالب فى التعليم المهنى يقابل ١٧ طالبا فى التعليم الثانوى عام ١٩٦١/٦٠ ، غير ان هذه النسبة انخفضت تدريجيا الى ان بلغت ١ : ٢٧ عام ١٩٦٩/٦٨ • كذلك فان معظم الدلائل تشير الى ان خريجى المدارس الصناعية غير مؤهلين بالدرجة الكافية للاستخدام فى المؤسسات الصناعية ، مما يتطلب توسعا فى فرص التدريب العملى لهم ، ودعم الامكانيات المادية المتاحة بهذه المدارس من ناحية أخرى •

لقد بذلت بعض المحاولات لتطوير التعليم المهنى وتوسعه ، اذ بوشر بانشاء ثلاثة مراكز للتدريب المهنى وهى : مركز التدريب المهنى فى الكوت لتدريب العمال المشتغلين فى صناعة الغزل والنسيج ، ومركز التدريب المهنى فى بغداد لتدريب العمال المتخصصين فى انتاج الادوات الكهربائية ومركز التدريب المهنى فى الاسكندرية لتدريب العمال المتخصصين في انتاج الآلات والعدد والمكائن الزراعية • كما كان قد انشىء مركزان آخران ، بمعاونة الاجهزة الفنية لمنظمة الامم المتحدة ، لتدريب العمال المشتغلين بصيانة الادوات والاجهزة الكهربائية والميكانيكية • ومع ذلك فان هذه المراكز تتطلب مزيدا من الجهود لاداء رسالتها بصورة فعالة فى سد احتياجات خطة التنمية • كذلك فان نظام الجامعات ، بوضعه المعدل الحالى ، قد اكد على تطوير المعاهد التكنولوجية العالية بتوسيعها وادخال تخصصات جديدة فيها •

وفضلا عن ذلك فقد برزت مشكلة ثالثة من مشكلات التعليم ، وهى التوزيع الجغرافي للخدمات التعليمية • فبالنسبة للتعليم العالى فان توزيع الجامعات والمعاهد والكليات التابعة لها يبدو توزيعا منتشرا الى حد كبير ، حيث توجد جامعتان ـ جامعة الموصل وجامعة السليمانية ـ فى المنطقة الشمالية ، وجامعتان أخريتان ـ جامعة بغداد وجامعة المستنصرية ـ فى المنطقة الوسطى ، وجامعة خامسة ، هى جامعة البصرة ، فى المنطقة الجنوبية • كما ان توزيع كل من التعليم الابتدائى والتعليم الثانوى على المحافظات يكاد يعتبر ، كذلك ، توزيعا شاملا ، فحيثما توجد الحاجة الى

افتتاح مدارس اضافية جديدة أو دور ومعاهد جديدة لاعداد المعلمين ، فان الدولة تسرع الى تلبية هذه الحاجة ، ولو ان بعض المحافظات تتمتع بنصيب أوفر من غيرها من الخدمات التعليمية ، ومع ذلك فان هذه الصورة للتوزيع الجغرافي للخدمات التعليمية يشوبها أمران : أولهما أن بعض المحافظات لم يحصل على كل ما يتطلبه من التوسع فى التعليم المهنى والفنى ، فالمدارس والمعاهد القائمة على هذا النوع من التعليم كان توزيعها يتجه ، فى الغالب ، نحو سعة المدن وكثافة السكان • ثانيهما توزيع الخدمات التعليمية داخل المحافظة الواحدة لم يكن ، هو الآخر ، توزيعا منتشرا ، اذ كان التركيز فى التوزيع نحو مركز المحافظة ومراكز الوحدات الادارية الكبيرة فيها ، الامر الذى أفضى الى أن يصبح نصيب الريف من التعليم ضئيل نسبيا ، رغم ان نسبة سكان الريف تزيد عن نسبة سكان الحضر فى كثير من المحافظات •

وتثور مشكلة أخرى فيما يتعلق بتطور تعليم البنات ، اذ بينما نجد ان متوسط نسبة النمو السنوى فى عدد البنات فى مختلف مراحل التعليم كان يفوق متوسط نسبة النمو السنوى فى عدد البنين خلال الفترة ٦٠/١٩٦١-٦٧/١٩٦٨ مما يشير الى التوسع المطرد فى تعليم البنات ، فان نسبة استيعاب البنات فى انواع التعليم المختلفة لا تزال واطئة جدا بالمقارنة بنسبة استيعاب البنين كما يتضح من الجدولين الآتيين :

جدول رقم (٣١)

متوسط نسبة النمو السنوى في عدد البنات مقارنا بعدد البنين في مختلف مراحل التعليم ، ٦٠/١٩٦١ - ٦٧/١٩٦٨

الجنس	متوسط نسبة النمو السنوى	التعليم الابتدائى	التعليم الثانوى	التعليم المهنى	التعليم العالى
		٪	٪	٪	٪
بنات		١٠ر١	١٩ر٣	٧ر٩	٣٠ر٨
بنين		٥ر٧	١٣ر٥	-٢ر٧	٢٢ر٧

جدول رقم (٣٢)

نسبة استيعاب البنات مقارنا بالبنين في مختلف مراحل التعليم ، ١٩٦٧ - ١٩٦٨

الجنس / نسبة الاستيعاب	نسبة البنات والبنين في التعليم الابتدائي المجموع في فئة العمر ٦-١٢ سنة	نسبة البنات والبنين في التعليم الثانوى والمهني واعداد المعلمات والمعلمين الى المجموع في فئة العمر ١٣-١٨ سنة	نسبة البنات والبنين في التعليم العالى الى المجموع في فئة العمر ١٩-٢٣ سنه
	٪	٪	٪
بنات	٣٣ر٧	١٠ر٧	٢ر٢
بنين	٧٨ر٤	٣٣ر١	٧ر١

ويتضح من الجدول السابق ان تعليم البنات لا زال متخلفا الى حد بعيد ، وعلى الاخص فى مرحلة التعليم الابتدائى • كما يتضح من الجدول الاسبق انه فى السنوات الاخيرة تزايد اقبال خريجات المدارس الثانوية على التعليم العالى بدرجة كبيرة • وتدل البيانات المتاحة عن معدلات القبول بالجامعات انه فى عام ١٩٦٨/٦٧ بلغت نسبة خريجات الثانويات الى المقبولات فى الفروع العلمية نحو ٤٢ر٦٪ ونحو ٢٠ر٠٪ فى الفروع الادبية ونحو ٢٨ر٠٪ فى كافة الفروع •

أما عن التعليم العالى فقد كان تعاظم نموه من ابرز مظاهر التطور فى قطاع الخدمات التعليمية فى الفترة التى تلت ثورة تموز ١٩٥٨ • اذ زاد عدد الجامعات ، وتوسعت التخصصات الجامعية فى كل منها ، فمن جامعة واحدة عام ١٩٥٨/٥٧ تضم ١٢ كلية الى خمس جامعات ، تضم ٤٥ كلية ومعهدا عام ١٩٧٠/٦٩ ، اضافة الى اقامة عدد من الكليات والمعاهد العلمية الخاصة •

ومع نمو عدد الجامعات والتوسع فى تخصصاتها نما عدد الطلاب الجامعيين ، حتى انه اصبح عام ١٩٦٩/٦٨ يزيد عن سبعة امثال ما كان عليه عام ١٩٥٨/٥٧ ، اذ طفر هذا العدد من ٥٥٩٩ طالبا وطالبة عام ١٩٥٨/٥٧ الى ٤١١٨٩ طالبا وطالبة عام ١٩٦٩/٦٨ .

ومع زيادة عدد الجامعات والتوسع فى التخصصات الجامعية ، ونمو اعداد الطلاب الجامعين ، زاد عدد اعضاء الهيئات التدريسية بالجامعات من ٥٣٩ عام ١٩٥٨/٥٧ الى ٢٧٤٤ عام ١٩٦٩/٦٨ . وبذلك بلغت نسبة الزيادة فى عدد اعضاء الهيئة التدريسية ١ر٤٠٩٪ خلال الفترة ، مقابل نسبة زيادة قدرها ٦ر٦٣٥٪ فى اعداد الطلاب خلال نفس الفترة . ومن ثم فبينما كانت نسبة الطلاب لكل عضو بالهيئة التدريسية ١٠ : ١ عام ١٩٥٨/٥٧ ، ارتفعت هذه النسبة الى ١٥ : ١ عام ١٩٦٩/٦٨ . يضاف الى ذلك ان نسبة الذين لم يحصلوا على شهادة الدكتوراه من اعضاء الهيئة التدريسية تزيد قليلا عن ٤٠٪ خلال الفترة ١٩٦٥/٦٤-١٩٦٨/٦٧ ، كما يتضح من الجدول الآتى :

جدول رقم (٣٣)
بيان توزيع اعضاء الهيئة التدريسية في الكليات والمعاهد العالية التابعة لجامعة بغداد حسب مؤهلاتهم العلمية
١٩٦٥/٦٤ ـ ١٩٦٨/١٩٦٧

السنة	العلمي المؤهل	دكتوراه	النسبة	مؤهلات اخرى	النسبة	المجموع	النسبة
			٪		٪		٪
١٩٦٥/٦٤		٤٥١	٥٨ر٣	٣٢٣	٤١ر٧	٧٧٤	١٠٠ر٠
١٩٦٦/٦٥		٥١٠	٥٩ر٦	٣٤٥	٤٠ر٤	٨٥٥	١٠٠ر٠
١٦٩٧/٦٦		٥٥٦	٥٨ر٣	٣٩٨	٤١ر٧	٩٥٤	١٠٠ر٠
١٩٦٨/٦٧		٤٩٢	٥٩ر١	٣٤١	٤٠ر٩	٨٣٣	١٠٠ر٠

أما من حيث الانفاق على التعليم العالى ، سواء من الميزانية الاعتيادية للدولة أو من المصادر الاخرى ، فقد طفر طفرة كبيرة ، مما يعطى دليلا على التوسع الكبير فى التعليم العالى منذ ثورة تموز ١٩٥٨ حتى الوقت الحاضر • اذ بلغت قيمة الانفاق على هذا النوع من التعليم ـ بخلاف القطاع التعليمى الاهلى ـ عام ١٩٦٥/٦٤ اكثر من خمسة امثال ما كانت عليه عام ١٩٥٩/٥٨ ، كما بلغت عام ١٩٦٩/٦٨ اكثر من ثمانية امثال ما كانت عليه عام ١٩٥٩/٥٨ • اما نسبة الانفاق على التعليم العالى الى الانفاق الكلى على التعليم فقد زادت من ٠ر٦٪ عام ١٩٥٩/٥٨ الى ٨ر١١٪ عام ١٩٦٥/٦٤ ، ثم الى ٩ر١٢٪ عام ١٩٦٩/٦٨ ، بمعنى ان هذه النسبة بلغت اكثر قليلا من الضعف خلال عشر سنوات من تطور التعليم العالى • ولا ريب ان هذه النسبة تزيد ، لو اخذنا بنظر الاعتبار نفقات الجامعات والمعاهد العالية بالقطاع الخاص ، كما يتضح تفصيليا بالجدول الآتى :

جدول رقم (٣٤) الانفاق على التعليم العالي من الميزانية الاعتيادية والمصادر الاخرى ، ١٩٥٩/٥٨ ـ ١٩٦٩/٦٨(*)

(بالدينار)

السنة	الانفاق الجاري **	الانفاق الرأسمالي **	جملة الانفاق على التعليم العالي	الرقم القياسي	الانفاق الكلي على التعليم	نسبة الانفاق على التعليم العالي الى الانفاق الكلي على التعليم
						٪
١٩٥٩/٥٨	٧٧٣٩٤٥	٨٥٩٩٤	٨٥٩٩٣٩	١٠٠ر٠	١٤٣٨١٠٠٠	٦ر٠
١٩٦٠/٥٩	١٤٦٤٩٩٠	١٦٢٧٧٧	١٦٢٧٧٦٧	١٨٩ر٣	٢٠٢٤٨٠٠٠	٨ر٠
١٩٦١/٦٠	٢٠٨٦٤٢٦	٢٣١٨٢٥	٢٣١٨٢٥١	٢٦٩ر٦	٢٤٥٤٩٠٠٠	٩ر٤
١٩٦٢/٦١	٢٠٨٦٠٠٠	٢٣٢٠٠٠	٢٣١٨٠٠٠	٢٦٩ر٦	٢٩٠١٢٠٠٠	٨ر٠
١٩٦٣/٦٢	٢٧٨٣١٧٨	٣٠٩٢٤٢	٣٠٩٢٤٢٠	٣٥٩ر٦	٣٢٤٣٢٠٠٠	٩ر٥
١٩٦٤/٦٣	٢٩٣٢٠٨١	٣٢٥٧٨٧	٣٢٥٧٨٦٨	٣٧٨ر٨	٣٣٢٩٦٠٠٠	٩ر٨
١٩٦٥/٦٤	٤٠٢٩٧٢٢	٤٤٧٧٤٧	٤٤٧٧٤٦٩	٥٢٠ر٧	٣٧٨٤٩٠٠٠	١١ر٨
١٩٦٦/٦٥	٤٧٧٧٠٦٦	٥٣٠٧٨٥	٥٣٠٧٨٥١	٦١٧ر٢	٤١١٩٣٠٠٠	١٢ر٩
١٩٦٧/٦٦	٥١١٥٢٩١	٥٦٨٣٦٦	٥٦٨٣٦٥٧	٦٦٠ر٩	٤٧٢٧٤٠٠٠	١٢ر٠
١٩٦٨/٦٧	٦١٨٢٠٠٠	٦٨٧٠٠٠	٦٨٦٩٠٠٠	٧٩٨ر٨	٥٠٤٨٥٠٠٠	١٣ر٦
١٩٦٩/٦٨	٦٢٤٨٠٠٠	٦٩٤٠٠٠	٦٩٤٢٠٠٠	٨٠٧ر٣	٥٣٧٦٩٠٠٠	١٢ر٩

* ارقام الانفاق تتعلق بجامعات بغداد ونينوى والبصرة ، اما جامعتا المستنصرية والحكمة فأرقام نفقاتهما التعليمية لا تدخل ضمن هذه الارقام باعتبارهما جامعتين خاصتين ، واما جامعة السليمانية فقد بدأت نشاطها بعد عام ١٩٦٨ .

** تقديرات اولية .

بيد ان اتساع قاعدة التعليم العالى لم يكن منطلقا من مخطط مدروس ، بحيث يواكب احتياجات البلد من الموارد البشرية فى مختلف التخصصات ، بل هو وليد نمو طبيعى فى اعداد الملتحقين بمعاهد التعليم الثانوى العام ورغبة معظم خريجى هذه المعاهد فى مواصلة الدراسة الجامعية باعتبارها السبيل الوحيد الذى يضمن الحصول على وظيفة افضل • وهكذا بدأ واضحا اختلال التوازن بين حجم الطلب على مخرجات الهيكل التعليمى فى مختلف التخصصات وبين المعروض منها ، مما ادى الى نشوء فائض فى بعض هذه التخصصات وعجز فى تخصصات أخرى • ولهذا فقد تم اعداد الدراسات التى توضح اسلوب التنسيق بين التخطيط التربوى والتخطيط الاقتصادى يمكن ان تبنى على اساس خطة التنمية القومية ١٩٧٠-١٩٧٤ ، كما اتخذت الاجراءات اللازمة لجمع كافة البيانات والمعلومات المطلوبة لتنفيذ هذا التنسيق •

وفي سبيل القضاء على الازدواجية فى التعليم العالى فقد ارتوئي اجراء تعديل شامل فى نظام الجامعات حيث الغى بعض الجامعات والكليات والمعاهد التى لها نفس الاختصاص ، والحقت بجامعات وكليات أخرى • كما أدخلت بعض التعديلات فى نظم الجامعات الاخرى •

وفي ضوء ما تقدم فان تطوير قطاع الخدمات التعليمية ، بضمن اطار خطة التنمية القومية ، ينبغي ان يستهدف :

— توفير الطاقات البشرية والامكانيات المادية لاستيعاب جميع الاطفال الذين يبلغون سن الالزام ، وتوفير مكان لهم فى المرحلة الابتدائية والمرحلة الموسطة ، بهدف زيادة عدد المقبولين ، عاما بعد عام ، الى أن تصل نسبة الاستيعاب فى المرحلة الابتدائية الى ١٠٠٪ فى سنة الهدف لخطة التنمية القومية ١٩٧٥-١٩٧٩ •

— التوسع فى التعليم الفنى والمهنى ، مع ادخال نوعيات مهنية وحرفية وتخصصات تكنولوجية جديدة ذات الارتباط المباشر بمتطلبات خطة التنمية ، على أساس تأمين احتياجات المدارس الفنية والمعاهد

التكنولوجية العالية من الامكانيات المادية والكفاءات التخصصية ، وتوزيع هذه المدارس والمعاهد ، بانواعها المختلفة ، توزيعا يتفق مع النشاط الاقتصادى السائد فى كل منطقة .

— اعادة النظر فى توزيع الخدمات التعليمية بين مختلف المحافظات تحقيقا لهدف انتشار الخدمة التعليمية على اوسع نطاق ، ولامكان النهوض بالمستوى الثقافى والتعليمى فى المناطق الريفية التى عانت حرمانا نسبيا من كثير من انواع التعليم .

— استحداث انواع متخصصة من التعليم لمسايرة التطور الاقتصادى والاجتماعى .

— المواجهة الصريحة الجادة لمشكلة انتشار الامية التى بلغت نسبتها ٩ر٧٣٪ عام ١٩٦٩/٦٨ ، ووضع تخطيط مرسوم للقضاء على الامية ، وفقا لبرنامج زمنى محدد ، تعبأ له كل الطاقات المادية والمعنوية ، على ان تحدد بالخطة مصادر الاعتمادات اللازمة لذلك باعتبار ان هذه الاعتمادات هى بمثابة رأسمال مستثمر فى التنمية البشرية ورفع مستوى الانتاجية كماً وكيفا ، مع التركيز على محو الامية الوظيفية .

— القضاء على التخلف الكبير فى تعليم البنات فى مرحلة التعليم الابتدائى ، وتوجيههن الى التخصصات التى تتلاءم مع قابلياتهن ، وتشجيعهن بمختلف الحوافز على الاقبال على الانواع الملائمة من التعليم الفنى .

تطور المستوى الصحى :

واستمرار لسياسة التوسع فى الخدمات ، ارتفعت نفقات الخدمات الصحية من ٩ر٤ مليون دينار عام ١٩٥٨/٥٧ الى ٢ر١٢ مليون دينار عام ١٩٧٠/٦٩ ، أى بزيادة قدرها ٣ر٧ مليون دينار ، وبنسبة زيادة تبلغ نحو ٠ر١٤٩٪ ، كما يتضح من الجدول الآتى :

جدول رقم (٣٥)
تطور نفقات الخدمات الصحية ونسبتها الى الدخل القومي والميزانية الاعتيادية
١٩٥٨/٥٧ - ١٩٦٩/٦٨

السنة	نفقات الخدمات الصحية* (الاف الدنانير)	نسبة الزيادة السنوية لنفقات الخدمات الصحية	الدخل القومي (ملايين الدنانير)	نسبة نفقات الخدمات الصحية الى الدخل القومي	نفقات الميزانية الاعتيادية (الاف الدنانير)	نسبة نفقات الخدمات الصحية الى نفقات الميزانية
		٪		٪		٪
١٩٥٨/٥٧	٤٨٦٢	—	٣٥٢ر٧	١ر٤	٧٣٨٢١	٦ر٦
١٩٥٩/٥٨	٤٨٩٧	٠ر٧	٣٧٤ر٠	١ر٣	٧٩٢٠٧	٦ر٢
١٩٦٠/٥٩	٥٤٠٩	١٠ر٥	٣٩١ر٦	١ر٤	١٠٠١٦٧	٥ر٤
١٩٦١/٦٠	٦١٧٢	١٤ر١	٤٣٧ر١	١ر٤	١١٤٢٨٦	٥ر٤
١٩٦٢/٦١	٦٨١١	١٠ر٤	٤٨٤ر٢	١ر٤	١١٩١٨٨	٥ر٧
١٩٦٣/٦٢	٧٤٥١	٩ر٤	٥٢٦ر٥	١ر٤	١٢٨٤٠١	٥ر٨
١٩٦٤/٦٣	٧١٠٥	-٤ر٩	٥٢٥ر٣	١ر٤	١٤٩٠٢٥	٤ر٨
١٩٦٥/٦٤	٧٣٧٩	٣ر٩	٥٩٥ر٨	١ر٢	١٨٠١٢٥	٤ر١
١٩٦٦/٦٥	٨٦٠٧	١٦ر٦	٦٥٩ر٣	١ر٣	١٨٧٥٣٤	٤ر٦
١٩٦٧/٦٦	٩٠٤٠	٥ر٠	٧٠٥ر٥	١ر٣	١٩٢٤٢٧	٤ر٧
١٩٦٨/٦٧	٩٩٠٣	٩ر٥	٧١٤ر٨	١ر٤	٢١٧٩٥٨*	٤ر٥
١٩٦٩/٦٨	١١١٠٦	١٢ر١	٧٨٢ر٩	١ر٤	٢٤٧٥٩٤	٤ر٥
١٩٧٠/٦٩	١٢٢١٠	٩ر٩	٨٢٦ر٨	١ر٥	٢٦٧٩٥٩	٤ر٦

* ترجع الزيادة غير العادية في الانفاق هذا العام الى شراء لوازم طبية ارتفعت قيمتها من ١ر٣ مليون دينار عام ١٩٦١/١٩٦٢ الى ١ر٥ مليون دينار في عام ١٩٦٢/١٩٦٣ وانخفضت بعد ذلك الى ١ر٠ مليون دينار عام ١٩٦٣/١٩٦٤ .

ويتضح من الجدول السابق انه ، وان كانت الخدمات الصحية تتزايد بصورة مطلقة خلال الفترة ١٩٥٨/٥٧ - ١٩٧٠/٦٩ ، الا ان نسبتها الى الدخل القومى تميل الى الثبات ، اذ بلغت نحو ١ر٤٪ فى سنة ١٩٥٨/٥٧ وكذلك في سنة ١٩٦٨/٦٩ واصبحت ١ر٥ في سنة ١٩٧٠/٦٩ • كما يتضح من الجدول السابق ان نسبة نفقات الخدمات الصحية الى نفقات الميزانية الاعتيادية بلغت ٦ر٦٪ عام ١٩٥٨/٥٧ • ثم انخفضت الى ٤ر٥٪ عام ١٩٦٠/٥٩ • اما فى الفترة ١٩٦١/٦٠ - ١٩٦٥/٦٤ فقد ارتفعت النسبة ارتفاعا طفيفا فى بدايتها ثم انخفضت الى ١ر٤٪ عام ١٩٦٥/٦٤ • واما فى الفترة ١٩٦٦/٦٥ - ١٩٧٠/٦٩ فقد ارتفعت النسبة الى ٧ر٤٪ فى بدايتها ثم انخفضت الى ٦ر٤٪ فى نهايتها • غير ان هذا لا يعكس ، بالضرورة ، عدم الاهتمام بالخدمات الصحية ، وانما قد يرجع انخفاض النسبة الى التوسع الكبير فى الانفاق الحكومى على الاغراض الاخرى • فضلا عن ان الخدمات الصحية قد انفق عليها من موارد الخطة الاقتصادية مبالغ تتراوح بين ٣٨٥ ألف دينار فى عام ١٩٥٨/٥٧ ، ٦٣٤ ألف دينار عام ١٩٧٠/٦٩ وبذلك ترتفع قيمة الانفاق على الخدمات الصحية من موارد الدولة ، من ٢٤٧ر٥ مليون دينار سنة ١٩٥٨/٥٧ الى ٨٤٤ر١٢ مليون دينار سنة ١٩٧٠/٦٩ •

أما لو أخذنا بمؤشر متوسط نصيب الفرد من نفقات الخدمات الصحية فى الميزانية الاعتيادية فقط ، لوجدنا ان الاتجاه العام لهذا المؤشر هو نحو التزايد الطفيف ، باستثناء بعض السنوات التى تحقق فيها تناقص المتوسط • اذ زاد متوسط نصيب الفرد من نفقات الخدمات الصحية من ٧٦٧ فلسا عام ١٩٥٨/٥٧ الى ١ر٠١١ فلسا عام ١٩٦٣/٦٢ ، ثم هبط الى ٩٣٥ فلسا عام ١٩٦٤/٦٣ ، وعاد الى الارتفاع تدريجيا بعد ذلك الى ان بلغ ١٣٢٦ فلسا عام ١٩٧٠/٦٩ • وبذلك فان الزيادة المحققة فى هذا المتوسط تبلغ ٥٥٩ فلسا خلال الفترة ١٩٥٨/٥٧ - ١٩٧٠/٦٩ ، بنسبة زيادة قدرها ٩ر٧٢٪ ، كما يتضح من الجدول الآتى :

جـدول رقم (٣٦)

تطور متوسط نصيب الفرد من نفقات الخدمات الصحية بالميزانية الاعتيادية
١٩٥٨/٥٧ ـ ١٩٦٩/٦٨

السـنة	عدد السكان	الزيادة السنوية في السكان	نفقات الخدمات الصحية (آلاف الدنانير)	نسبة الزيادة السنوية في نفقات الخدمات الصحية	متوسط نصيب الفرد من الخدمات الصحية (دينار)
		٪			
١٩٥٨/٥٧	٦٣٣٩٩٦٠	—	٤٨٦٢	—	٠ر٧٦٧
١٩٥٩/٥٨	٦٥٢٩٧٣٤	٣ر٠	٤٨٩٧	٠ر٧	٠ر٧٥٠
١٩٦٠/٥٩	٦٧٢٤٧٨٨	٣ر٠	٥٤٠٩	١٠ر٥	٠ر٨٠٤
١٩٦١/٦٠	٦٩٢٩٠١٠	٣ر٠	٦١٧٢	١٤ر١	٠ر٨٩١
١٩٦٢/٦١	٧١٤٢٨٣٤	٣ر١	٦٨١١	١٠ر٤	٠ر٩٥٤
١٩٦٣/٦٢	٧٣٦٦٧١٠	٣ر١	٧٤٥١	٩ر٤	١ر٠١١
١٩٦٤/٦٣	٧٦٠١١١٢	٣ر٢	٧١٠٥	ـ٤ر٩	٠ر٩٣٥
١٩٦٥/٦٤	٧٨٤٦٥٣٦	٣ر٢	٧٣٧٩	٣ر٩	٠ر٩٤٠
١٩٦٦/٦٥	٨٠٩٧٢٣٠	٣ر٢	٨٦٠٧	١٦ر٦	١ر٠٦٣
١٩٦٧/٦٦	٨٣٥٩٦٦١	٣ر٢	٩٠٤٠	٥ر٠	١ر٠٨١
١٩٦٨/٦٧	٨٦٣٢٧٠٩	٣ر٣	٩٩٠٣	٩ر٥	١ر١٤٧
١٩٦٩/٦٨	٨٩١٤٤٥٧	٣ر٣	١١١٠٦	١٢ر١	١ر٢٤٦
١٩٧٠/٦٩	٩٢٠٥١٨٥	٣ر٣	١٢٢١٠	٩ر٩	١ر٣٢٦

ويتضح من الجدول السابق ان نسبة الزيادة السنوية فى نفقات الخدمات الصحية تفوق نسبة الزيادة السنوية فى السكان ، مما يترجم بان الزيادة فى نفقات الخدمات الصحية تواجه الزيادة فى عدد السكان وتترك فائضا يمكن معه الارتفاع بالمستوى الصحى للسكان الاصليين • ويظهر أثر ذلك واضحا فى تطور متوسط نصيب الفرد من الخدمات الصحية ، كمؤشر لتطور المستوى الصحى ، اذ تزايد هذا المتوسط باطراد ، باستثناء عامى ١٩٥٩/٥٨ و ١٩٦٤/٦٣ • كما يلاحظ من الجدول السابق ان متوسط نصيب الفرد كان من الممكن ان يحقق ، خلال الفترة ، زيادة اكبر مما تحقق فعلا ، لو كان معدل الزيادة السنوية فى السكان أقل اسراعا •

واستكمالا لصورة التطور الذى حققه القطاع الصحى ، فانه تجدر متابعة أهدافه النوعية بالقطاعين الحكومى والاهلى ، كما يوضحها الجدول الآتى :

جدول رقم (٣٧)
عدد المستشفيات وعدد الاسرة بالقطاعين الحكومى والاهلي
١٩٥٨/٥٧ ـ ١٩٦٩/٦٨

السنة	القطاع الحكومي		القطاع الاهلي		المجموع		عدد الاسرة لكل ١٠	عدد	عدد الاطباء لكل ١٠٠
	عدد المستشفيات	عدد الاسرة	عدد المستشفيات	عدد الاسرة	عدد المستشفيات	عدد الاسرة	الاف من السكان	الاطباء	ألف من السكان
١٩٥٨/٥٧	١٠٥	٨٤٢١	١٧	٤٥٥	١٢٢	٨٨٧٦	١٤	١١٦٦	١٨
١٩٥٩/٥٨	١٠٥	٨٧٨١	١٨	٤٥٥	١٢٣	٩٢٣٦	١٤	١٢٩٦	٢٠
١٩٦٠/٥٩	١٠٥	١٠٠٧٠	١٢	٣٦٤	١١٧	١٠٤٣٤	١٦	١٤٢٨	٢١
١٩٦١/٦٠	١١٠	١٢٣٠٩	٢٠	٤٧٥	١٣٠	١٢٧٨٤	١٨	١٦٤٣	٢٤
١٩٦٢/٦١	١١٩	١٣٢٧٢	١٨	٤٦٢	١٣٧	١٣٧٣٤	١٩	١٧٦١	٢٥
١٩٦٣/٦٢	١٢٠	١٣٤٩٣	١٥	٤٣١	١٣٥	١٣٩٢٤	١٩	١٨٨٩	٢٦
١٩٦٤/٦٣	١١٦	١٣٩٥٠	١٥	٤٥١	١٣١	١٤٤٠١	١٩	١٦٩٤	٢٢
١٩٦٥/٦٤	١٢٤	١٤٥٩٠	١٨	٥١٤	١٤٢	١٥١٠٤	١٩	١٧٧٥	٢٣
١٩٦٦/٦٥	١٣١	١٤٨٩٣	١٩	٥٣١	١٥٠	١٥٤٢٤	١٩	١٧٣٨	٢٢
١٩٦٧/٦٦	١٣٤	١٥٣٧٧	١٩	٥٢٧	١٥٣	١٥٨٠٤	١٩	١٧٣٦	٢١
١٩٦٨/٦٧	*١٢٧	١٥٠٢٠	١٩	٥٢٢	١٤٦	١٥٥٤٢	١٧	٢٠٨١	٢٤
١٩٦٩/٦٨	١٣٢	١٥٨٣٢	١٧	٤٩٥	١٤٩	١٦٣٢٧	١٨	٢١١٣	٢٤

* يعزى النقص فى عدد المستشفيات الى دمج بعض المستشفيات الحكومية مع البعض الآخر .

ويلاحظ من الجدول السابق ان التوسع فى عدد المستشفيات والاسرة بالقطاع الحكومى كان اكبر فى مداه بكثير من التوسع الذى تحقق بالقطاع الاهلى • اذ بينما زاد عدد المستشفيات بنحو ٢٧ مستشفى وبنحو ٧٤١١ سريرا بالقطاع الحكومى بنسبة زيادة قدرها ٧ر٢٥٪ و ٠ر٨٨٪ على التوالى خلال الفترة ١٩٥٨/٥٧ – ١٩٦٩/٦٨ ، اما القطاع الاهلى فلم يحقق اية زيادة فى عدد المستشفيات ، أما بالنسبة لعدد الاسرة فانه حقق زيادة بواقع ٤٠ سريرا ، أى بنسبة زيادة تبلغ ٨ر٨٪ خلال نفس الفترة • وهذا مما يقطع بأن السواد الاعظم من المواطنين يعتمد فى الرعاية الصحية والخدمات على ما تقدمه الدولة فى هذا السبيل • غير انه الى جانب المستشفيات التى تتركز فى مراكز المحافظات والاقضية ، فانه يوجد ٩٣٣ مستوصفا فى النواحى عام ١٩٦٩/٦٨ •

واذا أخذ متوسط عدد الاطباء لكل١٠٠ ألف نسمة لظهر ان هذا المعدل ارتفع من ١٨ طبيبا عام ١٩٥٨/١٩٥٧ الى ٢٤ طبيبا عام ١٩٦٩/١٩٦٨ •

كما يلاحظ من الجدول السابق ان عدد الاسرة لكل ١٠٠٠٠ نسمة كان قد زاد من ١٤ سريرا عام ١٩٥٨/٥٧ الى ١٩ سريرا عام ١٩٦٢/٦١ ، ولكنه هبط بعد ذلك الى ١٨ سريرا فى نهاية الفترة ، مما يوحى بأن نمو القدرة الاستيعابية للمستشفيات متخلف عن النمو المطرد السريع لعدد السكان • ولعل ذلك يرجع الى ان مشروعات انشاء المستشفيات الجديدة لم يتم استكمال انجازها فى مواعيدها المقررة ، ولو تم انجاز هذه المشروعات كما كان مقررا ، لبلغ عدد المستشفيات ١٧١ مستشفى سنة ١٩٦٩/٦٨ وعدد الاسرة ٢١٤٦٦ سرير فى نفس السنة ، وعدد الاسرة لكل ١٠ آلاف من السكان ٢٤ سريرا • ومن المنتظر ان تتم الافادة من بعض هذه المشروعات خلال هذا العام •

أما عن التوزيع الجغرافى للمستشفيات والاسرة ، فيدل على أنها تتركز فى محافظات بغداد والبصرة ونينوى ، كما يتضح من الجدول الآتى :

جدول رقم (٣٨)
عدد المستشفيات والاسرة بالقطاع الحكومى والقطاع الاهلى موزعة حسب المحافظات ١٩٥٨ و١٩٦٣ و١٩٦٨

المحافظة	١٩٥٨				١٩٦٣				١٩٦٨			
	عدد المستشفيات	عدد الاسرة	عدد نفوس المحافظة	عدد الاسرة لكل ١٠ الاف نسمة	عدد المستشفيات	عدد الاسرة	عدد نفوس المحافظة	عدد الاسرة لكل ١٠ الاف نسمة	عدد المستشفيات	عدد الاسرة	عدد نفوس المحافظة	عدد الاسرة لكل ١٠ الاف نسمة
بغداد	٣٤	٣٨٣٩	١٣٨٧٨٠٦	٢٨	٣٥	٦٣٧٦	١٨٣٠٤٦٠	٣٥	٤١	٦٩٧٢	٢٤١٣٣٩٧	٢٩
البصرة	١١	٧١٩	٥٢١٦٠٠	١٤	١٥	١١٩٦	٦٢٣٢٧٨	١٩	١٤	١٥٦٠	٧٤٤٥٢٧	٢١
نينوى	٩	٨٦٤	٧٧٠٩٢٤	١١	١٢	١٢٣٢	٨٥٣٠٨١	١٤	١١	١٣٢٨	٩٤٣٦٥٧	١٤
ميسان	٦	٦٥٦	٣٣١٧٥٠	٢٠	٦	٦٦٨	٣٤١٤١٩	٢٠	٩	٧٣٩	٣٥١٢٧٥	٢١
اربيل	٥	١٥٠	٢٨٢٥٦٤	٥	٦	٤٨٠	٣٣٣٣٥٤	١٤	٨	٧٣٢	٣٩٣١٦٥	١٩
القادسية	٥	٢٢٤	٥٢٣٢٦٠	٤	٨	٨٩٦	٥٣٧٣٤٣	١٧	١٢	٨٥٨	٥٥١٦٣٢	١٦
ديالى	٦	١٦٢	٣٣٧٦٠٥	٥	٨	٣١٩	٣٧٩٢١٤	٨	٨	٣٩٣	٤٢٥٧٨١	٩
الانبار	٧	٢٢٨	٢٥٩٢١٤	٩	٦	٣٤٩	٢٩٢٤٦٣	١٢	١٠	٥٢٥	٣٢٩٨٤٢	١٦
بابل	٦	٤٦٣	٣٦٥٢٩٤	١٣	٧	٧٥٤	٤٢٢٦٥٧	١٨	٧	٧٨٢	٤٨٨٨٦٠	١٦
كربلاء	٥	٥٩٣	٢٢٩٨٥٩	٢٦	٤	٦١٠	٣٠٣٨٦٠	٢٠	٣	٦٣٤	٤٠١٦٠١	١٦
كركوك	٧	٤١٦	٣٩٨٥٤٣	١٠	٧	٤٩١	٤٥٠٧٤٨	١١	٨	٥٤٣	٥٠٩٥٨٨	١١
واسط	٥	٢٨٢	٣٠٠٤٤١	٩	٥	٣٥٩	٣٢٤٢٠١	١١	٦	٤٨٦	٣٤٩٨١١	١٤
ذي قار	٨	٣٢٩	٤٦٣٦٢٨	٧	٨	٣٠٤	٤٨٨٣٦٨	٦	٧	٣١٠	٥١٤٦١٢	٦
السليمانية	٩	٣١١	٣١٥٣٩٤	١٠	٤	٣٦٧	٣٧٣٥١٣	١٠	٥	٤٦٥	٤٤٢١٧٠	١١
المجموع	١٢٣	٩٢٣٦	٦٤٨٧٨٨٢	١٤	١٣١	١٤٤٠١	٧٥٥٣٩٥٩	١٩	١٤٩	١٦٣٢٧	٨٨٥٩٩١٨	١٨

ويتضح من الجدول السابق ان محافظات بغداد والبصرة ونينوى قد استأثرت وحدها بنحو ٩ر٤٣٪ من جملة عدد المستشفيات و ٧ر٥٨٪ من جملة عدد الاسرة عام ١٩٥٨ ، مقابل ٣ر٤٧٪ و ١ر٦١٪ على التوالى عام ١٩٦٣ ، و ٣ر٤٤٪ و ٤ر٦٠٪ على التوالى عام ١٩٦٨ • ويتضح كذلك ان اكبر قدرة استيعابية عام ١٩٦٨ كانت لمستشفيات محافظة بغداد (٢٩ سريرا لكل ١٠٠٠٠ نسمة) ، تليها محافظتا البصرة وميسان (٢١ سريرا لكل ١٠٠٠٠ نسمة) • وتجدر الاشارة الى ان محافظات بغداد ونينوى والبصرة تمثل مراكز العلاج الرئيسية التى يستفيد من خدماتها المواطنون من جميع المحافظات ، وذلك نظرا لما يتوافر من اختصاصيين وامكانيات علاجية أخرى•

ولو عقدنا المقارنة بين العراق وبعض الدول الاخرى فيما يتصل بأعداد الاختصاصيين القائمين على تقديم الخدمات الطبية والرعاية الصحية فى ارتباطهم بأعداد السكان الذين تقدم لهم هذه الخدمات ، فاننا نخلص الى الحقائق التى يكشف عنها الجدول الآتى :

جدول رقم (٣٩)
عدد الاطباء واطباء الاسنان والقابلات والصيادلة لكل مليون نسمة بالعراق مقارنا ببعض الدول الاخرى

الدولة	السنة	عدد الاطباء	عدد اطباء الاسنان	القابلات	الصيادلة	عدد السكان لكل طبيب
الجمهورية العراقية	١٩٦٨	٢٤١	٣٠	١٢٩	٥٨	٤١٥٠
الجمهورية العربية المتحدة	١٩٦٤	٤٢٣	٤٢	٢٣٧	١٢٦	٢٣٦٥
تركيا	١٩٦٥	٣٥٠	٦٢	٢٣٨	٥٧	٢٨٦٠
الهند	١٩٦٢	١٧٣	٣	١٠٣	١٢٩	٥٧٨١
يوغسلافيا	١٩٦٥	٨٢٣	١٨٢	٢٢٧	١٧٠	١٢٠١
السويد	١٩٦٥	١١٠٢	—	٢٢٠	٣٣٠	٩٠٨
الولايات المتحدة الامريكية	١٩٦٥	١٤٨٣	٤٨٠	٣	٦٠٨	٦٧٤

ويلاحظ من الجدول السابق ان اكبر رعاية صحية متوفرة فى السويد ويوغسلافا ، فى حين ان الرعاية الصحية متخلفة نسبيا فى الهند والعراق ، كذلك فان الخدمات الصحية فى الجمهورية العربية المتحدة وتركيا بمستوى واحد تقريبا • بيد ان عدد الاطباء واطباء الاسنان فى العراق أقل منه فى دول كثيرة ، وان كان نصيب العراق من أطباء الاسنان عشرة أمثال ما هو متاح فى الهند • اما القابلات فعددهن منخفض فى العراق مقارنة ببقية الدول باستثناء الهند • وفى نفس الوقت نجد ان أدنى عدد من الصيادلة يوجد فى العراق وتركيا ، أما الجمهورية العربية المتحدة والهند فهما متقاربان فى عدد الصيادلة •

ثانيا : تطـور المتغـيرات الاقتصـادية

ويمكن ان نجمل تطور المتغيرات الاقتصادية الكلية بالاسعار الجارية ،

بالجدول الآتى :

جدول رقم (٤٠) تطور المتغيرات الاقتصادية (بالاسعار الجارية)
١٩٥٣ ـ ١٩٦٩

	١٩٥٣	١٩٦٠	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٩	المعدل السنوى للنمو ٦٤/١٩٦٩
الناتج المحلي الاجمالى :						
قطـــاع النفـــط	١٣٠ر٨	٢١٥ر٩	٢٧٧ر٣	٢٩٦ر٩	٣٥٠ر٨	٤ر٨
القطاع غير النفطي	١٩٢ر١	٣٤٩ر٤	٤٨٣ر٩	٥٣٤ر١	٦٨٨ر١	٧ر٣
المجمـــــوع	٣٢٢ر٩	٥٦٥ر٣	٧٦١ر٢	٨٣١ر٠	١٠٣٨ر٩	٦ر٤
عوائد عوامل الانتاج في الخارج	ـ٥٧ر٦	ـ٩٥ر٣	ـ١٢٣ر٧	ـ١٢٩ر٦	ـ١٥٩ر٤	٥ر٢
الناتج القومى الاجمالى	٢٦٥ر٣	٤٧٠ر٠	٦٣٧ر٥	٧٠١ر٤	٨٧٩ر٥	٦ر٦
ايـرادات الحكومـــة	٨٦ر١	١٦٠ر٧	٢١٩ر٧	١٩٠ر٣	٣٠٩ر٠	٧ر٠
الدخل القابل للتصرف	*	*	٣٧٣ر٥	٤٤٨ر٩	٥٥٣ر٤	٨ر٢
الاسـتهلاك الخـــاص	١٣٨ر١	٢٨٦ر٠	٣٠٥ر٤	٤٢٩ر١	٥١١ر٦	١٠ر٢
الاستهلاك الحكومـــى	٤٦ر٧	١٠٧ر٠	١٦٩ر٥	١٧٧ر٢	٢٥١ر٦	٨ر٢
تكوين رأس المال الثابت الاجمالى	٨٢ر٢	١٢٠ر٢	١٤٧ر٦	١٣١ر٤	١٥٩ر٠	١ر٥
الصـــادرات	١٥٨ر٢	٢٥٣ر٦	٣٢٤ر٩	٣٤٤ر٦	٤٠٧ر٥	٤ر٦
الاستيرادات	٧٩ر٦	١٦٥ر٤	١٨٧ر٩	٢٠٥ر٣	٢٠٨ر٤	٢ر١
فائض الصادرا ت	٧٨ر٦	٨٨ر٢	١٣٧ر٠	١٣٩ر٣	٢١٩ر١	٩ر٩

* غير متاحـة .

(أ) الدخل القومى والدخل الشخصى والدخل القابل للتصرف :

وتوصلا الى رقم الدخل القومى (الناتج القومى الصافي بسعر تكلفة عوامل الانتاج) فقد استبعد دخل عوامل الانتاج من الخارج (صافي) من الناتج المحلى الاجمالى ، للوصول الى رقم الناتج القومى الاجمالى بأسعار السوق • ثم استبعدت من هذا الرقم الضرائب غير المباشرة (صافي) للوصول الى رقم الناتج القومى الاجمالى بسعر تكلفة عوامل الانتاج ، ليستبعد من هذا الرقم استهلاك رأس المال للوصول الى رقم الدخل القومى • ومن هذا الرقم امكن الوصول الى رقم الدخل الشخصى والدخل القابل للتصرف • ويلاحظ ان الدخل الشخصى قد زاد بمعدل مركب للنمو بواقع ٤ر٧٪ سنويا ، اما الدخل القابل للتصرف فقد زاد بمعدل مركب للنمو بواقع ٢ر٨٪ سنويا خلال الفترة ١٩٦٥ – ١٩٦٩ • كما يتضح من الجدول الآتى :

جدول رقم (٤١)
الناتج المحلى الاجمالى (بسعر السوق) والدخل الشخصى والدخل القابل للتصرف (بالاسعار الجارية (١٩٦٤ ـ ١٩٦٩)

(بملايين الدنانير)

	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩
١ ـ الناتج المحلى الاجمالى بسعر السوق	٨٠٤ر٥	٨٧٧ر٠	٩٤٠ر٦	٩٤٢ر٢	١٠٥٦ر١	١١٢١ر٣
٢ ـ دخل عوامل الانتاج من الخارج (الصافى)	ـ١٢٣ر٧	ـ١٢٩ر٦	ـ١٣٧ر٧	ـ١٢٢ر٦	ـ١٥٦ر٨	ـ١٥٩ر٤
٣ ـ الناتج القومى الاجمالى بسعر السوق	٦٨٠ر٨	٧٤٧ر٤	٨٠٢ر٩	٨١٩ر٦	٨٩٩ر٣	٩٦١ر٩
٤ ـ ناقصا : الضرائب غير المباشرة (صافى)	٤٣ر٣	٤٦ر٠	٥٢ر٤	٥٩ر٥	٦٦ر٤	٨٢ر٤
٥ ـ الناتج القومى الاجمالى (بسعر تكلفة عوامل الانتاج)	٦٣٧ر٥	٧٠١ر٤	٧٥٠ر٥	٧٦٠ر١	٨٣٢ر٩	٨٧٩ر٥
٦ ـ مخصصات استهلاك رأس المال	ـ٤١ر٧	ـ٤٢ر١	ـ٤٥ر٠	ـ٤٥ر٣	ـ٥٠ر٠	ـ٥٢ر٧
٧ ـ الناتج القومى الصافى بسعر تكلفة عوامل الانتاج = الدخل القومى	٥٩٥ر٨	٦٥٩ر٣	٧٠٥ر٥	٧١٤ر٨	٧٨٢ر٩	٨٢٦ر٨
٨ ـ ناقصا : (مدخرات قطاع الاعمال + الضرائب المباشرة على قطاع الاعمال) مضافا اليه صافى التحويلات الجارية من الحكومة ومن الخارج .	١٩٥ر٠	١٧٧ر٨	١٨١ر٦	٢١٥ر٣	٢٤٦ر١	٢٥٤ر١
٩ ـ الدخل الشخصى	٤٠٠ر٨	٤٨١ر٥	٥٢٣ر٩	٤٩٩ر٥	٥٣٦ر٨	٥٧٢ر٧
١٠ـ ناقصا : التحويلات الجارية الى الحكومة بما فيها الضرائب المباشرة على القطاع العائلى	٢٧ر٣	٣٢ر٦	٣٤ر٧	٣١ر٢	٣٠ر١	١٩ر٣
١١ـ الدخل القابل للتصرف	٣٧٣ر٥	٤٤٨ر٩	٤٨٩ر٢	٤٦٨ر٣	٥٠٦ر٧	٥٥٣ر٤
١٢ـ الانفاق الاستهلاكى للقطاع العائلى	٣٥٠ر٤	٤٢٩ر١	٤٧٢ر٤	٤٤٦ر٩	٤٥٥ر٤	٥١١ر٦
١٣ـ الادخار العائلى (بما فيه قطاع الاعمال غير المنظم)	٢٣ر١	١٩ر٨	١٦ر٨	٢١ر٤	٥١ر٣	٤١ر٨

(ب) الاستهلاك الخاص والاستهلاك الحكومى والاستهلاك النهائى :

وبتحليل الانفاق على الناتج المحلى الاجمالى الذى زاد من ٨٠٤ر٥ مليون دينار بالاسعار الجارية عام ١٩٦٤ الى ١١٢١ر٣ مليون دينار عام ١٩٦٩ ، فان الانفاق على الاستهلاك الخاص قد زاد من ٣٥٠ر٤ مليون دينار عام ١٩٦٤ الى ٥١١ر٦ مليون دينار عام ١٩٦٩ ، اى بزيادة قدرها نحو ١٦١ر٢ مليون دينار خلال الفترة ، وبمتوسط سنوى للزيادة بواقع ٢٢ر٢ مليون دينار ، وبنسبة زيادة سنوية تبلغ فى المتوسط نحو ٩ر٢٪ سنويا ، كما كانت نسبة الاستهلاك الخاص الى الناتج المحلى الاجمالى تبلغ نحو ٤٣ر٦٪ عام ١٩٦٤ ، ارتفعت الى ٤٥ر٦٪ عام ١٩٦٩ . أما الانفاق على الاستهلاك الحكومى فقد زاد من ١٦٩ر٥ مليون دينار عام ١٩٦٤ الى ٢٥١ر٦ مليون دينار عام ١٩٦٩ ، أى بزيادة قدرها نحو ٨٢ر١ مليون دينار خلال الفترة ، وبمتوسط سنوى للزيادة يبلغ نحو ١٦ر٤ مليون دينار ، وبنسبة زيادة سنوية قدرها ٩ر٧٪ فى المتوسط . كما ارتفعت نسبة الاستهلاك الحكومى الى الناتج المحلى الاجمالى من ٢١ر١٪ عام ١٩٦٤ الى ٢٢ر٤٪ عام ١٩٦٩ ، كما يتضح من الجدول الآتى :

جدول رقم (٤٢)
الانفـــاق على الناتج المحلى الاجمـــالى
١٩٦٤ ـ ١٩٦٩ (بالاسعار الجارية)

(بملايين الدنانير)

	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩
١ ـ الانفاق على الاستهلاك الخاص	٣٥٠ر٤	٤٢٩ر١	٤٧٢ر٤	٤٤٦ر٩	٤٥٥ر٤	٥١١ر٦
٢ ـ الانفاق على الاستهلاك الحكومى	١٦٩ر٥	١٧٧ر٢	١٨٠ر١	٢٠٢ر٥	٢٣٣ر٨	٢٥١ر٦
٣ ـ تكوين راس المال الثابت المحلى الاجمالى	١٤٧ر٦	١٣١ر٤	١٠٤ر٧	١٤٩ر٩	١٥٤ر٢	١٥٩ر٠
٤ ـ الصادرات من السلع والخدمات	٣٢٤ر٩	٣٤٤ر٦	٣٦٤ر٤	٣٢٦ر١	٤٠٤ر٤	٤٠٧ر٥
٥ ـ ناقصا الاستيرادات من السلع والخدمات	١٨٧ر٩	٢٠٥ر٣	٢٢١ر٠	١٨٣ر٢	١٩١ر٧	٢٠٨ر٤
الانفاق على الناتج المحلى الاجمالى (باسعار السوق)	٨٠٤ر٥	٨٧٧ر٠	٩٤٠ر٦	٩٤٢ر٢	١٠٥٦ر١	١١٢١ر٣
٦ ـ صافى عوائد عوامل الانتاج من الخارج	ـ١٢٣ر٧	ـ١٢٩ر٦	ـ١٣٧ر٧	ـ١٢٢ر٦	ـ١٥٦ر٨	ـ١٥٩ر٤
٧ ـ ناقصا الضرائب غير المباشرة	٤٣ر٣	٤٦ر٠	٥٢ر٤	٥٩ر٥	٦٦ر٤	٨٢ر٤
٨ ـ زائـــدا الاعانـــات						
٩ ـ تخصيصات استهلاك راس المـــال	٤١ر٧	٤٢ر١	٤٥ر٠	٤٥ر٣	٥٠ر٠	٥٢ر٧
صافى الناتج القومى بسعر الكلفة = الدخل القومى	٥٩٥ر٨	٦٥٩ر٣	٧٠٥ر٥	٧١٤ر٨	٧٨٢ر٩	٨٢٦ر٨

ولما كان الاستهلاك النهائى هو مجموع الاستهلاك الخاص والاستهلاك الحكومى ، فانه يمكن متابعة تطوره خلال الفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٦٩ • ويكشف الجدول التالى عن ان الزيادة المتحققة فى الاستهلاك الخاص كانت بنسبة ٢ر٩٪ فى المتوسط • أما الاستهلاك الحكومى فقد بلغت نسبة الزيادة السنوية المتحققة فيه نحو ٧ر٩٪ فى المتوسط ، وكان لهذا انعكاسه على الاستهلاك النهائى الذى حقق زيادة سنوية فى المتوسط بمعدل ٤ر٩٪ •

ومثل هذه الزيادة المطردة فى الاستهلاك النهائى ، بهذه المعدلات المرتفعة ، هى على حساب الموارد المخصصة للادخار ، وبالتالى الموارد التى يمكن توجيهها للاستثمار • وقد يتبادر الى الذهن ان هذه الزيادة المفرطة فى الاستهلاك انما ترجع ، بالدرجة الاولى ، الى الزيادة المطردة والكبيرة فى عدد السكان ، غير ان المعدل السنوى للزيادة فى السكان ، خلال سنوات الخطة ، قد بلغ نحو ٢٥ر٣٪ ، فى حين ان المعدل السنوى للزيادة فى الاستهلاك النهائى قد ارتفع الى ٤ر٩٪ ، اى ما يزيد قليلا عن ثلاثة امثال المعدل السنوى للزيادة فى السكان •

جدول رقم (٤٣)

تطـــور الاستهلاك النهـــائى (بالاسـعار الجارية)
١٩٦٤ ـ ١٩٦٩

(بملايين الدنانير)

السـنة	الناتج القـومى الاجمالى (باسعار السوق)	الاســـتهلاك النهائـــى	نسبة الاستهلاك النهائى الى الناتج القومى الاجمالى	الزيادة في الاستهلاك النهائى عـن سنة الاساس	نسبة الزيـادة عـــن سنة الاساس
			٪		٪
١٩٦٤	٦٨٠ر٨	٥١٩ر٩	٧٦ر٤	—	—
١٩٦٥	٧٤٧ر٤	٦٠٦ر٣	٨١ر١	٨٦ر٤	١٦ر٦
١٩٦٦	٨٠٢ر٩	٦٥٢ر٥	٨١ر٣	١٣٢ر٦	٢٥ر٥
١٩٦٧	٨١٩ر٦	٦٤٩ر٤	٧٩ر٢	١٢٩ر٥	٢٤ر٩
١٩٦٨	٨٩٩ر٣	٦٨٩ر٢	٧٦ر٦	١٦٩ر٣	٣٢ر٦
١٩٦٩	٩٦١ر٩	٧٦٣ر٢	٧٩ر٣	٢٤٣ر٣	٤٦ر٨

ومن ثم فاذا كان تزايد الاستهلاك النهائى ، بهذا المعدل المرتفع ، قد استحوذ على نسبة مرتفعة من الناتج القومى الاجمالى ، فلابد ان نبحث عن اسباب اخرى لهذه الظاهرة • قد يكون بين هـذه الاسـباب زيادة حجم العمالة عما كان مقدرا لها بالخطة بحوالى ١٦٠ ألف مشـتغل ، وزيـادة الاجور دون تحقيق زيـادة مناظرة فى الانتاجية • وفضـلا عن ذلك فان التوسع الكبير فى الاستهلاك الحكومى (الجماعى) هو انعكاس للتوسع فى الانفاق على الخدمات الحكومية بكافة انواعها • وهنا يلاحظ ان من طبيعة الاستهلاك العام انه ، فى النهاية ، يولد طلبا جديدا على الاستهلاك السلعى ، فى الوقت الذى لا يكون قد اسهم اسهاما مباشرا فى انتاج السلع اللازمة لاشباعه ، ومن ثم فانه يصبح احد العوامل الفعـالة والمسـببة فى احداث الموجات التضخمية • ويوضح الجدول التالى تطـور الاستهلاك الخاص ، والحكومى ، والنهائى ، خلال الفترة موضوع الدراسة :

جدول رقم (٤٤)

تطور الاستهلاك الخاص والاستهلاك الحكومى والاستهلاك النهائى
١٩٦٤ ـ ١٩٦٩ (بالاسعار الجارية)

(بملايين الدنانير)

السنة	الاستهلاك الخاص	الاستهلاك الحكومى	الاستهلاك النهائي	النسبة المئوية للزيادة في الاستهلاك الخاص عن سنة الاساس	النسبة المئوية للزيادة في الاستهلاك الحكومى عن سنة الاساس
				٪	٪
١٩٦٤	٣٥٠ر٤	١٦٩ر٥	٥١٩ر٩	—	—
١٩٦٥	٤٢٩ر١	١٧٧ر٢	٦٠٦ر٣	٢٢ر٥	٤ر٥
١٩٦٦	٤٧٢ر٤	١٨٠ر١	٦٥٢ر٥	٣٤ر٨	٦ر٣
١٩٦٧	٤٤٦ر٩	٢٠٢ر٥	٦٤٩ر٤	٢٧ر٥	١٩ر٥
١٩٦٨	٤٥٥ر٤	٢٣٣ر٨	٦٨٩ر٢	٣٠ر٠	٣٧ر٩
١٩٦٩	٥١١ر٦	٢٥١ر٦	٧٦٣ر٢	٤٦ر٠	٤٨ر٤
نسبة الزيادة السنوية في المتوسط (٪)	٩ر٢	٩ر٧	٩ر٤		

ولهذا بات من الضرورى ان يكون معـــدل تزايد النـاتج المحلى الاجمالى ، فى سنوات خطة التنمية القـومية ١٩٧٠ ـ ١٩٧٤ ، اكبر من معدل تزايد الاستهلاك النهائى ، ليتسنى توفر المدخرات المحليـة اللازمة لتمويل الاستثمارات المقررة فى هذه الخطة • اما من أجـل التحكم فى معدلات تزايد الاستهلاك النهائى ، فلا مناص من ضغط النفقات الجـارية للميزانية العامة للخدمات للحد من تزايد الاستهلاك • ولا مناص ، ايضا ، من تنظيم الطلب على السلع التى تتجه اليها الدخول الموزعة على المشتغلين ، وذلك باتباع السياسات المالية والنقدية الملائمة ، لاحداث نوع من الموازنة بين القوة الشرائية المتدفقة الى الاسواق مع الموارد السلعية المتاحة فيها وفقا لتخطيط مسبق •

(ج) الادخـار المحلى :

ولما كان الادخار هو الصورة المكملة للاستهلاك ، باعتبار ان الدخل القابل للتصرف يوجه جزء منه للانفاق على الاستهلاك والجزء المتبقى من هذا الدخل يوجه للادخار ، فمن الضرورى ، لاغراض التحليل الاقتصادى، أن نتابع تطور الادخار المحلى الاجمالى خلال الفترة موضوع الدراسة :

جدول رقم (٤٥)

الادخار المحلى الاجمالى مقارنا بالناتج المحلى الاجمالى

١٩٦٤ ـ ١٩٦٥ (بالاسعار الجارية)

(بملايين الدنانير)

السنة	الناتج المحلى الاجمالى (باسعار السوق)	الادخار المحلى الاجمالى	نسبة الادخار المحلى الاجمالى الى الناتج المحلى الاجمالى
			٪
١٩٦٤	٨٠٤ر٥	١٦٢ر١	٢٠ر١
١٩٦٥	٨٧٧ر٠	١٤١ر٤	١٦ر١
١٩٦٦	٩٤٠ر٦	١٥٠ر٥	١٦ر٠
١٩٦٧	٩٤٢ر٢	١٧٥ر٢	١٨ر٦
١٩٦٨	١٠٥٦ر١	٢١١ر٧	٢٠ر٠
١٩٦٩	١١٢١ر٣	٢٠٠ر٥	١٧ر٩

ويتضح من الجدول السابق ان نسبة الادخار المحلى الاجمالى قد انخفضت من ٢٠ر١٪ عام ١٩٦٤ الى ١٧ر٩٪ عام ١٩٦٩ ، وهذا يمثل انخفاضا نسبيا فيما يخصصه المجتمع للاستثمار .

اما تمويل تكوين رأس المال الثابت المحلى الاجمالى فقد تم من مصدرين اساسيين ، وهما تخصيصات الاستهلاك لتكوين رأس المال ، والادخار المحلى بالقطاع الحكومى ، وقطاع الاعمال ، والقطاع العائلى بضمنه قطاع الاعمال غير المنظم . وبما انه قد تحقق فائض فى الحساب الجارى بميزان المدفوعات العراقى ، خلال سنوات الخطة ، وان هذا الفائض لا يدخل ضمن تمويل تكوين رأس المال الثابت المحلى الاجمالى باعتباره ادخارا وكذلك استثمارا جاريا قد يمول معاملات رأسمالية ، لا معاملات جارية مع العالم الخارجى ، فقد استبعد هذا الفائض من مجموع تخصيصات استهلاك رأس المال والادخار المحلى الاجمالى ، وذلك لبيان مصادر تمويل تكوين رأس المال الثابت المحلى الاجمالى ، كما يتضح من الجدول الآتى :

جدول رقم (٤٦)

تمويل تكوين رأس المال الثابت المحلى الاجمالى
١٩٦٤ - ١٩٦٩ (بالاسعار الجارية)

(بملايين الدنانير)

السنة	تكوين رأس المال الثابت المحلى الاجمالى	الادخار المحلي (صافى)	تخصيصات استهلاك رأس المال	الادخار المحلي الاجمالى	فائض الحساب الجارى	تمويل رأس المال الثابت المحلى الاجمالى
١٩٦٤	١٤٧ر٦	١٢٠ر٤	٤١ر٧	١٦٢ر١	١٤ر٥	١٤٧ر٦
١٩٦٥	١٣١ر٤	٩٩ر٣	٤٢ر١	١٤١ر٤	١٠ر٠	١٣١ر٤
١٩٦٦	١٤٤ر٧	١٠٥ر٥	٤٥ر٠	١٥٠ر٥	٥ر٨	١٤٤ر٧
١٩٦٧	١٤٩ر٩	١٢٩ر٩	٤٥ر٣	١٧٥ر٢	٢٥ر٣	١٤٩ر٩
١٩٦٨	١٥٤ر٢	١٦١ر٧	٥٠ر٠	٢١١ر٧	٥٧ر٥	١٥٤ر٢
١٩٦٩	١٥٩ر٠	١٤٧ر٨	٥٢ر٧	٢٠٠ر٥	٤١ر٥	١٥٩ر٠

أما مصادر الادخار المحلي (صافي) فيدل عليها الجدول الاتي :

جدول رقم (٤٧)

المصادر القطاعية للادخـــار المحلى (صافي)
١٩٦٤ ـ ١٩٦٩

(بملايين الدنانير)

القطـــاع	١٩٦٤ القيمة	١٩٦٤ النسبة ٪	١٩٦٥ القيمة	١٩٦٥ النسبة ٪	١٩٦٦ القيمة	١٩٦٦ النسبة ٪	١٩٦٧ القيمة	١٩٦٧ النسبة ٪	١٩٦٨ القيمة	١٩٦٨ النسبة ٪	١٩٦٩ القيمة	١٩٦٩ النسبة ٪
القطـــاع الحـــكومى	٣٨ر٢	٣١ر٧	٤٥ر٧	٤٦ر٠	٣٨ر١	٣٦ر١	٥٢ر١	٤٠ر١	٤٨ر٨	٣٠ر٢	٤٠ر٥	٢٧ر٤
قطـــاع الاعمـــال	٥٩ر١	٤٩ر١	٣٣ر٨	٣٤ر١	٥٠ر٦	٤٨ر٠	٥٦ر٤	٤٣ر٤	٦١ر٦	٣٨ر١	٦٥ر٥	٤٤ر٣
القطـــاع العائلى (بضمنه الاعمال غير المنظم)	٢٣ر١	١٩ر٢	١٩ر٨	١٩ر٩	١٦ر٨	١٥ر٩	٢١ر٤	١٦ر٥	٥١ر٣	٣١ر٧	٤١ر٨	٢٨ر٣
المجمـــــوع الادخار المحلى (صافى)	١٢٠ر٤	١٠٠ر٠	٩٩ر٣	١٠٠ر٠	١٠٥ر٥	١٠٠ر٠	١٢٩ر٩	١٠٠ر٠	١٦١ر٧	١٠٠ر٠	١٤٧ر٨	١٠٠ر٠

ويتضح من الجدول السابق ان مدخرات القطاع الحكومى قد اسهمت بنسبة تتراوح بين ٧ر٣١٪ عام ١٩٦٤ و ٤ر٢٧٪ عام ١٩٦٩ ، وان مدخرات قطاع الاعمال قد اسهمت بنسب تتراوح بين ١ر٤٩٪ عام ١٩٦٤ و٣ر٤٤٪ عام ١٩٦٩ ، من الادخار المحلى (صافى) • هذا بينما تراوحت نسبة مساهمة القطاع العائلى ، وبضمنها قطاع الاعمال غير المنظم ، من ٢ر١٩٪ عام ١٩٦٤ الى ٣ر٢٨٪ عام ١٩٦٩ •

ويمكن ان نستخلص من الجدول السابق ، ايضا ، أن المتوسط السنوى للادخار المحلى (صافى) ، خلال الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٦٩ ، يبلغ نحو ٨ر١٢٨ مليون دينار ، وان المتوسط السنوى لنسبة الادخار المحلى (صافي) الى متوسط الناتج المحلى الصافي يبلغ نحو ٧ر١٤٪ • يقابل ذلك ان المتوسط السنوى للادخار المحلى الاجمالى ، خلال نفس الفترة ، يبلغ نحو ٩ر١٧٥ مليون دينار ، وان المتوسط السنوى لنسبة الادخار المحلى الاجمالى الى الناتج المحلى الاجمالى يبلغ نحو ٨ر١٧٪ •

ومن الواضح ، بالجدول السابق ، زيادة الادخار المحلى الاجمالى عن قيمة التكوين الرأسمالى الثابت ، خلال الفترة ، وقد انعكس ذلك على الحساب الجارى الذى أظهر فائضا ، يرتفع من ٠ر١٠ ملايين دينار عام ١٩٦٥ الى ٥ر٤١ مليون دينار عام ١٩٦٩ ، وهو يمثل ذلك الجزء من المدخرات القومية الذى يمكن اعتباره ادخار واستثمار يمول معاملات رأسمالية مع العالم الخارجى ، كما اوضحنا • وقد بلغت نسبة هذا الفائض نحو ١ر٧٪ من الادخار الاجمالى عام ١٩٦٥ ، أرتفعت الى نحو ٧ر٢٠٪ عام ١٩٦٩ •

(د) تكوين رأس المال :

وتدل البيانات المتاحة على زيادة الاهمية النسبية للقطاع العام فى تكوين رأس المال الثابت ، اذ بلغت نسبة مساهمته فى تكوين رأس المال نحو ٥ر٥٧٪ فى الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٦٩ ، مقابل ٢ر٥٠٪ فى الفترة ١٩٥٧ ـ

١٩٦٣ • وهى ظاهرة استهدفتها قرارات التأميم التى صدرت عام ١٩٦٤ ، وحققت نموا كبيرا للقطاع العام ، يمكن معه ان يقوم بدوره القيادى فى عملية التنمية • وهكذا فان الخطة الاقتصادية الخمسية ١٩٦٥ – ١٩٦٩ قد اسهمت مواردها ، وموارد قطاع الاعمال العام ، فى تكوين رأس المال الثابت المحلى الاجمالى بالنسبة الكبرى من المساهمة الكلية للقطاع العام ، اذ بلغت نحو ٣٥٣ر٠ مليون دينار ، خلال سنوات الخطة ، كما يتضح بالجدول الآتى :

جدول رقم (٤٨)

توزيع تكوين رأس المال الثابت المحلي الاجمالى بين القطاعين العام والخاص
١٩٦٤ - ١٩٦٩
(بالاسعار الجارية)

(بملايين الدنانير)

السنة	القطاع العام			القطاع الخاص		المجموع العام
	تكوين رأس المال (ميزانية اعتيادية وادارة محلية)	تكوين رأس المال من موارد الخطة وقطاع الاعمال العام	المجموع قيمة	المجموع نسبة ٪	قيمة	نسبة ٪	
١٩٥٧-١٩٦٣			٤٠٣ر٥	٥٠ر٢	٤٠٠ر٥	٤٩ر٨	٨٠٤ر٠
١٩٦٤	١٠ر٤	٨٢ر٧	٩٣ر١	٦٣ر١	٥٤ر٥	٣٦ر٩	١٤٧ر٦
١٩٦٥	١١ر٧	٥٨ر٩	٧٠ر٦	٥٣ر٧	٦٠ر٨	٤٦ر٣	١٣١ر٤
١٩٦٦	١٢ر٥	٦٦ر٧	٧٩ر٢	٥٤ر٧	٦٥ر٥	٤٥ر٣	١٤٤ر٧
١٩٦٧	١٤ر٩	٧٨ر٥	٩٣ر٤	٦٢ر٣	٥٦ر٥	٣٧ر٧	١٤٩ر٩
١٩٦٨	١٥ر٧	٧٤ر٦	٩٠ر٣	٥٨ر٦	٦٣ر٩	٤١ر٤	١٥٤ر٢
١٩٦٩	١٧ر١	٧٤ر٣	٩١ر٤	٥٧ر٥	٦٧ر٦	٤٢ر٥	١٥٩ر٠
المجموع العام	٧١ر٩	٣٥٣ر٠	٤٢٤ر٩	٥٧ر٥	٣١٤ر٣	٤٢ر٥	٧٣٩ر٢

كما يدل الجدول السابق على ان تكوين رأس المال الثابت المحلى الاجمالى ، بالقطاعين العام والخاص ، قد بلغ ١٤٧ر٦ مليون دينار عام ١٩٦٤ ، اى بنسبة ١٨ر٣٪ من الناتج المحلى الاجمالى بالاسعار الجارية ، ارتفع الى ١٥٩ر٠ مليون دينار عام ١٩٦٩ غير ان نسبته الى الناتج المحلى الاجمالى قد هبطت الى ١٤ر٢٪ .

ويوضح الجدول ، كذلك ، الصورة التراكمية لتكوين رأس المال الثابت المحلى الاجمالى ، اذ بلغ بالقطاع العام نحو ٤٢٤ر٩ مليون دينار ، مقابل ٣١٤ر٣ مليون دينار بالقطاع الخاص ، خلال سنى الخطة الاقتصادية الخمسية ١٩٦٥ ـ ١٩٦٩ . وبذلك يكون رأس المال الثابت المحلى الاجمالى ، بالقطاعين العام والخاص معا ، قد بلغ نحو ٧٣٩ر٢ مليون دينار خلال سنى الخطة . كما ان الدولة قد ساهمت فى تكوين رأس المال الثابت المحلى الاجمالى بقطاع الادارة والخدمات الحكومية بما قيمته ٧١ر٩ مليون دينار ، خلال نفس الفترة .

اما توزيع تكوين رأس المل الثابت المحلى الاجمالى حسب الانشطة الاقتصادية ، فتدل البيانات الاولية المتاحة على انه كان يتركز عام ١٩٦٤ فى قطاع الادارة العامة والخدمات ، يليه قطاع الصناعات التحويلية ، ثم قطاع النقل والمواصلات ، وملكية دور السكن . اذ بلغ تكوين رأس المال الثابت المحلى الاجمالى فى هذه القطاعات الاربعة نحو ١٢٧ر١ مليون دينار بنسبة ٨٦ر١٪ من تكوين رأس المال الثابت المحلى الاجمالى فى جميع القطاعات الاقتصادية . وبينما كان نصيب الصناعة التحويلية ١٨ر٣٪ من تكوين رأس المال الثابت المحلى الاجمالى عام ١٩٦٤ ، فقد ارتفع الى ٢٢ر٦٪ عام ١٩٦٩ . واما نصيب الزراعة فقد كان ٧ر٧٪ ، ١١ر٠٪ فى هذين العامين على التوالى . اما فى عام ١٩٦٩ فقد تركز تكوين رأس المال الثابت المحلى الاجمالى فى قطاع الصناعة التحويلية ، يليه قطاع الادارة العامة والخدمات . اما قطاع ملكية دور السكن فقد ارتفعت نسبة

مساهمته الى ١٨ر٨٪ عام ١٩٦٩ ، مقابل ١٦ر٩٪ عام ١٩٦٤ • وعلى ذلك فقد بلغ تكوين رأس المال الثابت المحلى الاجمالى ، فى هـذه القطـاعات الثلاثة ، نحو ٩٧ر٩ مليون دينار فى سنة ١٩٦٩ ، أى بنسبة ٦١ر٦٪ من تكوين رأس المال الثابت المحلى الاجمالى فى جميع القطاعات الاقتصادية • اما قطاع الادارة العامة والخدمات فقد تراجع ، فى الاهمية النسـبية ، الى المركز الثانى ، اذ كانت نسبة مساهمته فى تكوين رأس المال الثابت المحلى الاجمالى نحو ٢٠ر٢٪ عام ١٩٦٩ ، مقابل ٣٣ر٨٪ عام ١٩٦٤ ، كما يتضح من الجدول الآتى :

جدول رقم (٤٩)
توزيع تكوين رأس المال الثابت المحلي الاجمالى حسب الانشطة الاقتصادية
(بالاسعار الجارية)
١٩٦٤ - ١٩٦٩

(بملايين الدنانير)

القطاع	سنة الاساس ١٩٦٤	السنة الاولى ١٩٦٥	السنة الثانية ١٩٦٦	السنة الثالثة ١٩٦٧	السنة الرابعة ١٩٦٨	السنة الخامسة ١٩٦٩
الزراعة	١١ر٣	١١ر٠	١٣ر٩	١٨ر٤	٢٠ر٧	١٧ر٥
التعدين	٠ر٥	٠ر٦	٠ر٤	٠ر٣	٠ر٥	٠ر٥
الصناعات التحويلية	٢٧ر٠	٢٦ر٤	٣٦ر٤	٣٣ر٥	٣٤ر٨	٣٥ر٩
التشييد	١ر٤	١ر٨	٢ر١	٢ر٠	٢ر٢	٢ر٢
الكهرباء والماء والغاز	١ر٤	٧ر٠	٥ر٢	١٦ر٦	١٠ر٥	١٠ر٨
النقل والمواصلات	٢٥ر٢	٢٠ر١	٢٣ر٠	١٩ر٦	١٧ر٦	٢٢ر١
تجارة الجملة والمفرد	٥ر٦	٦ر٦	٦ر٨	٦ر٤	٧ر١	٧ر٣
البنوك والتأمين	٠ر٣	١ر١	٠ر٢	٠ر٢	٠ر٦	٠ر٧
ملكية دور السكن	٢٥ر٠	٢٧ر١	٢٩ر١	٢٤ر١	٢٩ر٠	٢٩ر٩
الادارة العامة والخدمات	٤٩ر٩	٢٩ر٧	٢٧ر٦	٢٨ر٨	٣١ر٢	٣٢ر١
المجموع	١٤٧ر٦	١٣١ر٤	١٤٤ر٧	١٤٩ر٩	١٥٤ر٢	١٥٩ر٠

واما عن توزيع تكوين رأس المال الثابت المحلى الاجمالى حسب نوع الاستثمار ، فتدل البيانات الاولية المتاحة على ان الاهمية النسبية للاستثمار فى الابنية قد تناقصت من ٧ر٤٠٪ من تكوين رأس المال الثابت المحلى الاجمالى عام ١٩٦٤ الى نحو ٣ر٣١٪ عام ١٩٦٩ بسبب النقص الكبير فى الاستثمار فى الابنية غير السكنية ، فى حين ان الاستثمار فى المكائن والمعدات والاثاث والثوابت قد زادت أهميته النسبية من ٢ر١٧ ٪ عام ١٩٦٤ الى ٨ر٢٥٪ عام ١٩٦٩ نتيجة للتوسع فى الاستيرادات من السلع الرأسمالية اللازمة للتنمية الاقتصادية ، اذ ارتفعت قيمة هذه الاستيرادات من ٥ر٢٥ مليون دينار عام ١٩٦٤ الى ٢ر٣٦ مليون دينار عام ١٩٦٩ • كذلك فان الاستثمار فى وسائط النقل قد زادت أهميته النسبية من ٤ر٥٪ عام ١٩٦٤ الى ١ر٨٪ سنويا فى المتوسط خلال الفترة ١٩٦٦ ـ ١٩٦٩ ، وذلك نظرا للتوسع فى عمليات النقل ، سواء للركاب او البضائع ، كما يتضح من الجدول الآتى :

جدول رقم (٥٠)
توزيع تكوين رأس المال المحلى الاجمالى حسب نوع الاستثمار
(بالاسعار الجارية)
للسنوات ١٩٦٤ ـ ١٩٦٩

(بملايين الدنانير)

نوع الاستثمار	سنة الاساس ١٩٦٤	السنة الاولى ١٩٦٥	السنة الثانية ١٩٦٦	السنة الثالثة ١٩٦٧	السنة الرابعة ١٩٦٨	السنة الخامسة ١٩٦٩
١ ـ الابنية						
أ ـ السكنية	٢٥ر٠	٢٧ر١	٢٩ر١	٢٤ر١	٢٩ر٠	٢٩ر٩
ب ـ غير السكنية	٣٥ر٠	١٩ر٢	١٥ر٥	١٩ر٠	١٩ر٥	١٩ر٩
مجموع (١)	٦٠ر٠	٤٦ر٣	٤٤ر٦	٤٣ر١	٤٨ر٥	٤٩ر٨
٢ ـ الانشاءات الاخرى	٥٤ر٢	٤٦ر٢	٤٥ر٧	٥٥ر٦	٥٥ر٥	٥٦ر٩
٣ ـ المكائن والمعدات						
أ ـ المكائن والمعدات	٢٣ر٣	٢٥ر٩	٣٤ر٠	٣٥ر٤	٣٥ر٤	٣٦ر٢
ب ـ الاثاث والثوابت	٢ر١	٣ر٩	٤ر٣	٤ر١	٤ر٧	٤ر٩
مجموع (٣)	٢٥ر٤	٢٩ر٨	٣٨ر٣	٣٩ر٥	٤٠ر١	٤١ر١
٤ ـ وسائط النقل	٨ر٠	٩ر١	١٦ر١	١١ر٧	١٠ر١	١١ر٢
المجموع العام	١٤٧ر٦	١٣١ر٤	١٤٤ر٧	١٤٩ر٩	١٥٤ر٢	١٥٩ر٠

وتجدر الاشارة الى ان الخطة الاقتصادية الخمسية ١٩٦٥ – ١٩٦٩ افترضت تحديد معامل رأس المال بنسبة ٣ر٦ : ١ (بدون النفط) ، على اعتبار انه المعامل الذى كان من المتوقع ان تحدد على اساسه قيمة الاستثمارات اللازمة لتحقيق زيادة مستهدفة فى القيمة المضافة بنحو ٠ر٢٢٨ مليون دينار خلال سنوات الخطة • وقد قدر حجم الانفاق الاستثمارى الكلى للخطة وفقا لهذا المعامل بنحو ٠ر٨٢١ مليون دينار • هذا فى حين ان التقديرات الاولية لمعامل رأس المال الى الناتج القومى (الصافى) هى ١ر٣ : ١ (بدون النفط) ، و ٢ر٢ : ١ (بضمنه النفط) وذلك خلال الفترة ١٩٦٥–١٩٦٩ •

(هـ) نتائج متابعة تطور الموارد والاستخدامات :

وفي ضوء ما توافر من بيانات أولية ، فان مجموع الموارد المتاحة قد بلغ نحو ٤ر٩٩٢ مليون دينار عام ١٩٦٤ ، ارتفع الى ٧ر١٣٢٩ مليون دينار عام ١٩٦٩ ، اى بزيادة قدرها ٣ر٣٣٧ مليون دينار خلال الفترة ، وبمتوسط سنوى للزيادة قدره نحو ٥ر٦٧ مليون دينار ، وبمعدل سنوى للزيادة يبلغ نحو ٨ر٦٪ وتتمثل هذه الموارد ، بالاضافة الى النـــاتج المحـلى الاجمالى (بمكوناته من سلع استهلاكية وخدمات منتجة وســلع اســتثمارية) فى الاستيرادات من السلع والخدمات •

ومن جهة أخرى فان استخدامات هـذه الموارد المتـاحة تتمثـل فى الانفاق الاستهلاكى الخاص ، والانفـــاق الاستهلاكى الحكومى ، وتكوين رأس المال الاجمالى ، والصادرات من السلع والخدمات (بما فيها ما يقابل مدفوعات عوائد عوامل الانتاج في الخارج) • كما يتضح من الجدول الآتى :

جدول رقم (٥١)
الموارد والاستخدامات للسنوات ١٩٦٤ - ١٩٦٩
(بالاسعار الجارية)

(بملايين الدنانير)

	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩
الموارد :						
الناتج المحلي الاجمالي بسعر تكلفة عوامل الانتاج	٧٦١ر٢	٨٣١ر٠	٨٨٨ر٢	٨٨٢ر٧	٩٨٩ر٧	١٠٣٨ر٩
+ الضرائب غير المباشرة (صافي)	٤٣ر٣	٤٦ر٠	٥٢ر٤	٥٩ر٥	٦٦ر٤	٨٢ر٤
= الناتج المحلي الاجمالي (بسعر السوق)	٨٠٤ر٥	٨٧٧ر٠	٩٤٠ر٦	٩٤٢ر٢	١٠٥٦ر١	١١٢١ر٣
+ الاستيرادات من السلع والخدمات	١٨٧ر٩	٢٠٥ر٣	٢٢١ر٠	١٨٣ر٢	١٩١ر٧	٢٠٨ر٤
مجموع الموارد المتاحة	٩٩٢ر٤	١٠٨٢ر٣	١١٦١ر٦	١١٢٥ر٤	١٢٤٧ر٨	١٣٢٩ر٧
الاستخدامات :						
الانفاق الاستهلاكي الخاص	٣٥٠ر٤	٤٢٩ر١	٤٧٢ر٤	٤٤٦ر٩	٤٥٥ر٤	٥١١ر٦
الانفاق الاستهلاكي الحكومي	١٦٩ر٥	١٧٧ر٢	١٨٠ر١	٢٠٢ر٥	٢٣٣ر٨	٢٥١ر٦
تكوين رأس المال الثابت المحلي الاجمالي	١٤٧ر٦	١٣١ر٤	١٤٤ر٧	١٤٩ر٩	١٥٤ر٢	١٥٩ر٠
الصادرات من السلع والخدمات (بما فيها ما يقابل مدفوعات عوائد عوامل الانتاج في الخارج)	٣٢٤ر٩	٣٤٤ر٦	٣٦٤ر٤	٣٢٦ر١	٤٠٤ر٤	٤٠٧ر٥
مجموع الاستخدامات	٩٩٢ر٤	١٠٨٢ر٣	١١٦١ر٦	١١٢٥ر٤	١٢٤٧ر٨	١٣٢٩ر٧

ويتضح من الجدول السابق ان الانفاق الاستهلاكى الخاص كان يستأثر بنحو ٣ر٣٥٪ من مجموع الموارد المتاحة عام ١٩٦٤ ، غير ان هذه النسبة ارتفعت الى ٥ر٣٨٪ عام ١٩٦٩ • ونفس الوضع ينطبق على الانفاق الاستهلاكى الحكومى ، اذ ارتفعت نسبته الى مجموع الموارد المتاحة من ١ر١٧٪ عام ١٩٦٤ الى ٩ر١٨٪ عام ١٩٦٩ • وبذلك ارتفعت نسبة الانفاق الاستهلاكى النهائى الى مجموع الموارد المتاحة من ٤ر٥٢٪ عام ١٩٦٤ الى ٤ر٥٧٪ عام ١٩٦٩ • ولقد كانت الزيادة المطلقة والنسبية فى حجم الاستهلاك النهائى على حساب تكوين رأس المال الثابت المحلى الاجمالى الذى بلغت نسبته الى مجموع الموارد المتاحة نحو ٩ر١٤٪ عام ١٩٦٤ ، انخفضت الى ٠ر١٢٪ عام ١٩٦٩ ، وعلى حساب الصادرات من السلع والخدمات التى نقصت نسبتها الى مجموع الموارد المتاحة من ٧ر٣٢٪ عام ١٩٦٤ الى ٦ر٣٠٪ عام ١٩٦٩ •

ومثل هذا التوسع فى الانفاق الاستهلاكى النهائى هو انعكاس للميل الى الاستهلاك بمعدلات مرتفعة كظاهرة اقتصادية تعم كثيرا من البلاد الآخذة فى النمو ، وهذا الميل المرتفع للاستهلاك هو ، بطبيعة الحال ، على حساب الادخار ، بما يكون له من أثر انكماشى على الاستثمار ، وبالتالى على معدلات النمو فى القطاعات الاقتصادية المختلفة •

ثالثا : تطـور القطـاعات الاقتصـادية

ثالثا : تطور القطاعات الاقتصادية :

يعتبر الدخل القومى من أهم مقاييس التقدم الاقتصادى ، بيد ان استخدام هذا المقياس يتطلب تحويل الدخل القومى النقدى الى معناه الحقيقى ، بمعنى انه يجب عزل التغيرات التى تطرأ عليه نتيجة للتغيرات فى مستوى الاسعار من سنة الى أخرى • غير ان تحول الدخل القومى النقدى الى معناه الحقيقى لن يدل فى حد ذاته على كل ما نريد معرفته عن الرفاهية الاقتصادية ، اذ لا يقدم الدخل القومى الا مقياسا للحجم الكلى من السلع والخدمات التى تكون فى حوزة المجتمع خلال سنة معينة ، ولكنه لا يدل على الطريقة التى يتم بموجبها توزيع هذا المقدار الكلى من السلع والخدمات بين أفراد المجتمع •

ولهذا فقد قدرت القيمة المضافة المتولد فى مختلف القطاعات الاقتصادية بالاسعار الجارية ، ثم بالاسعار الثابتة لسنة ١٩٦٦ ، ليعكس هذا التقدير الصورة الحقيقية للتطور الاقتصادى الذى تحقق خلال الفترة ١٩٥٣ – ١٩٦٩ ، سواء على مستوى الاقتصاد القومى فى مجموع ، أو على مستوى كل قطاع من القطاعات الاقتصادية المختلفة ، كما يتضح من الجدولين الآتيين :

جدول رقم (٥٢)

معـــدلات نمـــو القطاعـات الاقتصاديـــة

١٩٥٣ ـ ١٩٦٩ (بالاسعار الجارية)

(مليون دينار)

القطـــاعـــــات	١٩٥٣	١٩٦٤	١٩٦٩	معدل النمو ٦٤ـ١٩٦٩	معدل النمو ٥٣ـ١٩٦٩
١ ـ الزراعة والغابات وصيد الاسماك	٧١ر٥٠	١٤٨ر١٠	١٩٨ر٠٨	٥ر٩	٦ر٦
٢ ـ التعديـــن والمقالـــع					
أ ـ النفـط الخـام	١٢٨ر٩١	٢٦٦ر٩٠	٣٣٣ر٠٨	٤ر٥	٦ر١
ب ـ غيرهـــا	٠ر٨٩	١ر٩٠	٥ر٩٥	٢٥ر٧	١٢ر٧
مجموع التعدين والمقالع	١٢٩ر٨٠	٢٦٨ر٨٠	٣٣٩ر٠٣	٤ر٧	٦ر٢
٣ ـ الصناعـات التحويليـــة					
أ ـ تصفيـــة النفـــط	١ر٩١	١٠ر٤٠	١٧ر٧٢	١١ر٣	١٥ر٠
ب ـ أخـــــرى	١٧ر٨٣	٥٣ر٠٠	٧٦ر٧٠	٧ر٧	٩ر٥
مجموع الصناعات التحويلية	١٩ر٧٤	٦٣ر٤٠	٩٤ر٤٢	٨ر٣	١٠ر٣

(تابع) جدول رقم (٥٢)

٤ ـ البنـــاء والتشـــيد	١١ر٢٧	١٨ر٧٠	٣٢ر٢٩	١١ر٥	٦ر٨
٥ ـ الماء والكهرباء والغـــاز	١ر٤٦	٧ر٧٠	١٨ر١٤	١٨ر٧	١٧ر٣
٦ ـ النقل والمواصلات والخـــزن	٢١ر٣٧	٥٤ر٩٠	٦٧ر٦٨	٤ر٢	٧ر٤
٧ ـ تجارة الجملة والمفـــرد	١٧ر٨٥	٤٤ر٥٠	٦٤ر٢٦	٧ر٦	٨ر٣
٨ ـ البنـــوك والتأمـــين	٣ر٢٣	٧ر٧٠	١٦ر٢٦	١٦ر١	١٠ر٧
٩ ـ ملكيـة دور الســـكن	١١ر٦١	١٤ر٨٠	١٦ر٦٥	٢ر٣	٢ر٣
١٠ـ الادارة العامة والدفـــاع	١٨ر٢٩	٨١ر٢٠	١٢٨ر٥٦	٩ر٦	١٢ر٩
١١ـ الخـــــدمات	١٦ر٨٣	٥١ر٤٠	٦٣ر٥٨	٤ر٣	٨ر٦
الناتج المحلى الاجمالى بسعر الكلفة	٣٢٢ر٩٥	٧٦١ر٢٠	١٠٣٨ر٩٥	٦ر٤	٧ر٦
عوائد عوامل الانتاج من الخارج (صافى)	ـ٥٧ر٦٣	ـ١٢٣ر٧٠	ـ١٥٩ر٤٠	٥ر٢	٦ر٥
الناتج القـــومى الاجمـــالى	٢٦٥ر٣٢	٦٣٧ر٥٠	٨٧٩ر٥٥	٦ر٦	٧ر٧
تخصيصات استهلاك رأس المـــال	٢١ر٣٧	٤١ر٧٠	٥٢ر٧٤	٤ر٨	٥ر٨
الدخـــل القومـــى	٢٤٣ر٩٥	٥٩٥ر٨٠	٨٢٦ر٨١	٦ر٧	٧ر٩

جدول رقم (٥٣)

معـــدلات نمـو القطاعـــات الاقتصاديـــة

١٩٥٣ ـ ١٩٦٩ (بالاسعار الثابتة)

(مليون دينار)

القطـــاعـــــات	١٩٥٣	١٩٦٤	١٩٦٩	معدل النمو ٦٤ـ١٩٦٩	معدل النمو ٥٣ـ١٩٦٩
١ ـ الزراعة والغابات والصيد	٨٥ر٢٢	١٤٨ر١٠	١٨٦ر٨٧	٤ر٧	٥ر٠
٢ ـ التعديـــن والمقالـــع					
أ ـ النفـط الخـام	١٥٣ر٦٥	٢٦٦ر٩٠	٣١٤ر٢٣	٣ر٣	٤ر٥
ب ـ غيرهـــا	١ر٠٦	١ر٩٠	٥ر٦١	٢٤ر٢	١١ر٠
مجموع التعدين والمقالع	١٥٤ر٧١	٢٦٨ر٨٠	٣١٩ر٨٤	٣ر٥	٤ر٦
٣ ـ الصناعـــات التحويليـــة					
أ ـ تصفيـــة النفـــط	٢ر٢٨	١٠ر٤٠	١٦ر٧٢	١٠ر٠	١٣ر٢
ب ـ أخـــــرى	٢١ر٢٥	٥٣ر٠٠	٧٢ر٣٦	٦ر٤	٧ر٩
مجموع الصناعات التحويلية	٢٣ر٥٣	٦٣ر٤٠	٨٩ر٠٨	٧ر٠	٨ر٦

(تابع) جدول رقم (٥٣)

٤ ـ البنـــاء والتشـــيد	١٣ر٤٣	١٨ر٧٠	٣٠ر٤٦	١٠ر٢	٥ر٢
٥ ـ الماء والكهرباء والغـــاز	١ر٧٤	٧ر٧٠	١٧ر١١	١٧ر٣	١٥ر٣
٦ ـ النقل والمواصلات والخـــزن	٢٥ر٤٧	٥٤ر٩٠	٦٣ر٨٥	٣ر٠	٥ر٩
٧ ـ تجـارة الجملة والمفـــرد	٢١ر٢٨	٤٤ر٥٠	٦٠ر٦٢	٦ر٣	٦ر٧
٨ ـ البنـــوك والتأمـــين	٣ر٨٥	٧ر٧٠	١٥ر٣٤	١٤ر٨	٩ر٠
٩ ـ ملكيـة دور الســـكن	١٣ر٨٣	١٤ر٨٠	١٥ر٧١	١ر٢	٠ر٧
١٠ـ الادارة العامة والدفـــاع	٢١ر٨٠	٨١ر٢٠	١٢١ر٢٨	٨ر٣	١١ر٤
١١ـ الخـــــدمات	٢٠ر٠٦	٥١ر٤٠	٥٩ر٩٨	٣ر١	٧ر١
الناتج المحلى الاجمالى بسعر الكلفة	٣٨٤ر٩٢	٧٦١ر٢٠	٩٨٠ر١٤	٥ر٢	٦ر٠
عوائد عوامل الانتاج من الخارج (صافى)	ـ٦٨ر٦٩	ـ١٢٣ر٧٠	ـ١٥٠ر٣٨	٤ر٠	٥ر٠
الناتج القـــومى الاجمـــالى	٣١٦ر٢٣	٦٣٧ر٥٠	٨٢٩ر٧٦	٥ر٤	٦ر٢
تخصيصات استهلاك رأس المـــال	٢٥ر٤٧	٤١ر٧٠	٤٩ر٧٥	٣ر٦	٤ر٣
الدخـــل القومـــى	٢٩٠ر٧٦	٥٩٥ر٨٠	٧٨٠ر٠١	٥ر٥	٦ر٣

ويدل الجدول الاسبق على ان الدخل القومى العراقى بالاسعار الجارية قد زاد من نحو ٢٤٣ر٩٥ مليون دينار عام ١٩٥٣ الى نحو ٨٢٦ر٨١ مليون دينار عام ١٩٦٩ ، بزيادة كلية قدرها ٥٨٢ر٨٦ مليون دينار خلال الفترة ومتوسط سنوى للزيادة قدره نحو ٣٦ر٤٣ مليون دينار ، وبمعدل سنوى لنمو الدخل نحو ٧ر٩٪ . أما بالنسبة للفترة ١٩٦٤ – ١٩٦٩ فقد زاد الدخل القومى العراقى بنحو ٢٣١ر١ مليون دينار وبمعدل مركب سنوى لنمو الدخل نحو ٦ر٧٪ .

كما يدل الجدول السابق على ان الدخل القومى العراقى بالاسعار الثابتة لعام ١٩٦٦ قد زاد من ٢٩٠ر٧٦ مليون دينار عام ١٩٥٣ الى ٧٨٠ر٠١ مليون دينار عام ١٩٦٩ بزيادة قدرها نحو ٤٨٩ر٢٥ مليون دينار خلال الفترة ، وبمعدل سنوى مركب لنمو الدخل قدره ٦ر٣٪ . أما عن الفترة ١٩٦٤ – ١٩٦٩ فقد زاد الدخل من ٥٩٥ر٨٠ مليون دينار عام ١٩٦٤ الى ٧٨٠ر٠١ مليون دينار عام ١٩٦٩ بزيادة قدرها ١٨٤ر٢١ مليون دينار خلال الفترة ، وبمتوسط سنوى للزيادة قدره نحو ٣٦ر٨٤ مليون دينار ، وبمعدل سنوى مركب لنمو الدخل قدره ٥ر٥٪ ، فى حين ان المعدل المستهدف للنمو السنوى للدخل بالخطة الاقتصادية ١٩٦٥ – ١٩٦٩ كان يقدر بنحو ٨ر٠٪ . ولعل سوء بعض المواسم الزراعية وازمة حزيران وقلة انتاج النفط الخام قد تضافرت جميعها على ثبات المعدل المركب السنوى لنمو الدخل خلال الفترة ١٩٦٤ – ١٩٦٩ عند المستوى الذى كان عليه خلال الفترة السابقة ١٩٥٣ – ١٩٦٤ .

وفيما يلي متابعة تطور معدل نمو القطاعات الاقتصادية المختلفة ، السلعية والخدمات ، بالاسعار الثابتة خلال الفترة ١٩٦٤ – ١٩٦٩ ، كما يدل عليها الجدول السابق .

فقد بلغت القيمة المضافة المتولدة فى قطاع الزراعة والغابات والصيد نحو ١٤٨ر١٠ مليون دينار عام ١٩٦٤ ، ارتفعت الى ١٨٦ر٨٧ مليون دينار

عام ١٩٦٩ بزيادة قدرها ٣٨ر٧٧ مليون دينار خلال الفترة ، وبمتوسط سنوى للزيادة يبلغ نحو ٧ر٨ مليون دينار ، وبمعدل سنوى مركب للنمو يبلغ نحو ٤ر٧٪ • ومن الواضح ان معدل النمو لهذا القطاع أقل من معدل نمو الدخل القومى ، فى كلا الفترتين ، رغم أنه قد وجه الى الزراعة من تخصيصات استثمارية كبيرة فى الخطتين السابقتين •

أما قطاع التعدين والمقالع فقد كان ابطأ فى نموه من قطاع الزراعة والغابات والصيد ، اذ بلغت القيمة المضافة المتولدة فى قطاع التعدين والمقالع نحو ٢٦٨ر٨٠ مليون دينار عام ١٩٦٤ ، ارتفعت الى ٣١٩ر٨٤ مليون دينار عام ١٩٦٩ ، بزيادة قدرها نحو ٥١ر٠٤ مليون دينار خلال الفترة ، وبمتوسط سنوى للزيادة يبلغ نحو ١٠ر٢ مليون دينار ، وبمعدل سنوى مركب للنمو يبلغ نحو ٣ر٥٪ •

وأما قطاع الصناعة التحويلية فقد كان اسرع فى نموه من كل من قطاع الزراعة والغابات والصيد وقطاع التعدين والمقالع ، اذا كانت القيمة المضافة المتولدة فى قطاع الصناعة التحويلية تبلغ نحو ٦٣ر٤٠ مليون دينار عام ١٩٦٤ ، ارتفعت الى ٨٩ر٠٨ مليون دينار عام ١٩٦٩ ، بزيادة قدرها ٢٥ر٦٨ مليون خلال الفترة ، وبمتوسط سنوى للزيادة يبلغ نحو ١٤ر٥ مليون دينار ، وبمعدل سنوى مركب للنمو يبلغ ٠ر٧٪ •

ويدل الجدول السابق على ان القطاعات الثلاثة آنفة الذكر تكون فيما بينها ما يقرب من ثلاثة أخماس الناتج المحلى الاجمالى ، وان اكثر القطاعات السلعية أهمية ، من حيث توليد القيمة المضافة ، هو قطاع التعدين والمقالع ، يليه قطاع الزراعة والغابات والصيد ، يليه قطاع الصناعة التحويلية • أما بقية القطاعات السلعية ، وهما قطاع البناء والتشييد وقطاع الماء والكهرباء والغاز ، فهما يحتلان المرتبة الرابعة والخامسة على التوالى ، وان كان المعدل المركب لنمو قطاع الماء والكهرباء والغاز يفوق كثيرا المعدل المركب لنمو قطاع البناء والتشييد خلال الفترة ١٩٦٤ – ١٩٦٩ (٣ر١٧٪ و ٢ر١٠٪

على التوالى) ٠

وأما بالنسبة لقطاعات الخدمات فيدل الجدول السابق على تباين كبير فى معدلات نموها ، الا انه تجدر الاشارة الى انه بمقارنة معدلات النمو فى الفترة ١٩٥٣ ـ ١٩٦٤ بنظائرها فى الفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٦٩ ، نجد طفرة كبيرة فى معدل نمو بعض القطاعات ، مثل قطاع البنوك والتأمين الذى ارتفع معدل نموه الى ٨ر١٤٪ فى الفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٦٩ ، ومثل ملكية دور السكن الذى ارتفع معدل نموه الى ٢ر١٪ فى نفس الفترة ، ومثل البناء والتشييد الذى ارتفع الى ٢ر١٠٪ ٠ غير ان الوضع ينعكس بالنسبة لبعض القطاعات الاخرى ، مثل قطاع النقل والمواصلات والخزن الذى انخفض معدل نموه وبلغ نحو ٠ر٣٪ فى الفترة ١٩٦٤ـ١٩٦٩ ، ومثل قطاع الادارة العامة والدفاع الذى انخفض معدل نموه الى ٣ر٨٪ فى نفس الفترة وكذلك قطاع الخدمات الاخرى الذى بلغ معدل نموه نحو ١ر٣٪ فى الفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٦٩ ٠

رابعا : مصادر تمويل الاستثمارات المقررة بالخطة الاقتصادية ١٩٦٥ ـ ١٩٦٩

رابعا : مصادر تمويل الاستثمارات المقررة بالخطة الاقتصادية ١٩٦٥ـ١٩٦٩

قدرت قيمة الاستثمارات المقررة بالخطة الاقتصادية ١٩٦٥ - ١٩٦٩ بنحو ٠ر٨٢١ مليون دينار ، يخص القطاع الحكومى المركزى منها نحو ٢ر٥٦١ مليون دينار ، وقطاع الاعمال العام نحو ٨ر٧٨ مليون دينار ، اما القطاع الخاص فقد قدرت استثماراته الكلية ، خلال سنى هذه الخطة ، بنحو ٠ر١٨١ مليون دينار ، وفيما يلى تفاصيل ميزانية الاستثمار الحكومى المركزى بالخطة :

جدول رقم (٥٤)
ميزانيـــة الاستثمار الحـكومى المركـزى بالخطـة
١٩٦٥/١٩٦٦ ـ ١٩٦٩/١٩٧٠

الايـــــــــــرادات	مليون دينار	التخصيصات	مليون دينار
الفضلة النقدية المدورة فى ٣١ـ٣ـ١٩٦٥	٣٠ر٦٩٧	الزراعـة	١٤٢ر٠٠٠
حصة الخطة بنسبة ٥٠٪ من ضريبة الدخل على شركات النفط	٣٩٠ر٠٠٠	الصناعة والكهرباء	١٥٧ر٠٠٠
		النقل والمواصلات	٩١ر٠٠٠
		المبانى والاسكان	١٠٨ر٦٩٧
مساهمة مصلحة الموانىء العراقية بتمويل مشاريعها الانتاجية ضمن الخطة	٨ر٠٠٠	الالتزامات الدولية وتسـديد القـروض	٢٥ر٠٠٠
الارباح الصافية للمصالح والمؤسسات الحكومية ·	٤ر٠٠٠	اجهزة التخطيط والاحصاء والمتابعة	٢ر٤٧٠
		مشاريع وزارة الدفاع الانتاجية	٣٥ر٠٠٠
القـروض الاجنبيـة	٩٥ر٠٠٠		
القـروض الداخليـة	٣٠ر٠٠٠		
الايـــرادات الاخـرى	٣ر٤٧٠		
المجمـــوع	٥٦١ر١٦٧		٥٦١ر١٦٧

انما يلاحظ ان جملة التخصيصات التى اظهرتها ميزانية الاستثمار الحكومى المركزى ، والبالغ قدرها ١٦٧ر٥٦١ مليون دينار لم يؤخذ بها عند توزيع تخصيصات الاستثمار الحكومى على القطاعات الاقتصادية المختلفة خلال سنى الخطة ، اذ زادت جملة التخصيصات الى ٠٥٩ر٦٦٨ مليون دينار مع بقاء الايرادات المخمنة على وضعها ، اى بنحو ١٦٧ر٥٦١ مليون دينار ، وذلك على اعتبار ان امكانية التنفيذ الفعلى هى دائما دون مستوى التخصيصات لكافة القطاعات • ولذلك وزعت جملة تخصيصات الاستثمار الحكومى ، بعد زيادتها ، على القطاعات الاقتصادية المختلفة على النحو الآتى :

جدول رقم (٥٥)

توزيع تخصيصات الاستثمار الحكومى المركزى على القطاعات الاقتصادية

١٩٦٥/١٩٦٦ - ١٩٦٩/١٩٧٠

بيان	مليون دينار
الزراعة	٥ر١٧٣
الصناعة والكهرباء	٣ر١٨٧
النقل والمواصلات	١ر١١٠
المبانى والاسكان	٧ر١٣٤
الالتزامات الدولية وتسديد القروض	٠ر٢٥
اجهزة التخطيط والاحصاء والمتابعة	٥ر٢
المشاريع الانتاجية لوزارة الدفاع	٠ر٣٥
المجموع	١ر٦٦٨

هذا وقد اشير فى المذكرة التفسيرية للخطة الاقتصادية الخمسية ١٩٦٥ - ١٩٦٩ الى التباين بين مجموع الايرادات ومجموع المصروفات ، اذ ورد بها : « ان المبالغ المبينة فى جانب المصروفات من ميزانية الاستثمار الحكومى المركزى تحوى قيمة الاستثمار المخمن • غير ان تجربة التخطيط فى السنوات السابقة بينت انه من الضرورى ان تكون التخصيصات

الاستثمارية للقطاعات اكبر من المبالغ المنتظر انفاقها فعلا » •

وقد عددت المذكرة التفسيرية بعض الاسباب التى تبرر هذا الاتجاه ، ومنها ان عددا كبيرا من المشروعات الانتاجية المقدمة من الدوائر المنفذة تعوزه الدراسات التفصيلية ، بحيث يصعب معها تقرير توقيت تنفيذها بصورة دقيقة ، او البت فى تأجيل بعضها على حساب البعض الآخر • ولذلك تراءى انه من الاوفق ادراج عدد من المشروعات اكبر من العدد المنتظر تنفيذه فعلا ، وذلك ضمانا للوصول الى مستوى الاستثمار المثبت فى تخمين المصروفات •

ومثل هذه المبررات ، ان صح الاخذ بها من الناحية العملية ، تبرز حقيقة بالغة الخطورة ، وهى ان المخطط يأخذ فى حسبانه مسبقا ان المشروعات المدرجة بالخطة سوف لا تنفذ برمتها ، وبعبارة اوضح ان الدوائر المنفذة بامكانياتها المادية والبشرية ستعجز عن تنفيذ المناهج الاستثمارية السنوية كاملة ، بمعنى انها تنفذ بعض المشروعات ولا تتمكن من تنفيذ مشروعات أخرى قد تكون لها الاولوية الاولى فى التنفيذ ، او قد تكون من المشروعات المكملة لمشروعات رئيسية او مترابطة معها ، الامر الذى يؤدى الى اختلال فى توازن الخطة وتماسكها وقصور فى تنفيذ اهدافها الانتاجية على الوجه المنشود • ولا ريب ان الموازنة المالية شرط اساسى للتخطيط السليم ، لان اى اختلال فى مثل هذا التوازن ، وما قد يستتبعه من العزوف عن تنفيذ مشروعات مدرجة بالخطة ، قد لا يؤدى الى حرمان المجتمع من الفوائد الاقتصادية الناجمة عن تنفيذ هذه المشروعات والوصول بها الى مرحلة الانتاج فحسب ، بل يؤدى كذلك الى عجز بعض المشروعات الاخرى التى نفذت فعلا غالبية عملياتها الاستثمارية عن بلوغ مرحلة الانتاج •

أما بالنسبة لايرادات الخطة فهناك فروق كبيرة بين الايرادات المخمنة فى المنهاج الاستثمارى السنوى وبين الايرادات المحققة لكل سنة من سني الخطة الاقتصادية ١٩٦٥ ـ ١٩٦٩ • اذ فى السنة الاولى من هذه الخطة

قدر مجموع الايرادات المخمنة فى المنهاج الاستثمارى بنحو ٩٩ر٠ مليون دينار ، فى حين ان الايرادات الفعلية لحساب الخطة فى هذه السنة لم تتجاوز نحو ٧٥ر٠ مليون دينار ، اى بنسبة ٧٥ر٨٪ من مجموع الايرادات المخمنة فى المنهاج الاستثمارى للسنة الاولى من الخطة ١٩٦٥/١٩٦٦ .

وفي السنة الثانية من الخطة ١٩٦٦/١٩٦٧ قدرت الايرادات المخمنة فى المنهاج الاستثمارى بنحو ١٢١ر٢ مليون دينار ، بينما بلغت الايرادات الفعلية نحو ٧٠ر٨ مليون دينار ، اى بنسبة ٥٨ر٤٪ من مجموع الايرادات المخمنة فى المنهاج الاستثمارى للسنة الثانية .

وفي السنة الثالثة من الخطة ١٩٦٧/١٩٦٨ قدرت الايرادات المخمنة فى المنهاج الاستثمارى بنحو ٨٦ر٧٪ مليون دينار ، بينما بلغت الايرادات التخمينية المنقحة ٨٠ر٨ مليون دينار ، اى بنسبة ٩٣ر٢٪ من مجموع الايرادات المخمنة فى المنهاج الاستثمارى للسنة الثالثة .

وفي السنة الرابعة من الخطة ١٩٦٨/١٩٦٩ قدرت الايرادات المخمنة فى المنهاج الاستثمارى بنحو ٨٩ر٩ مليون دينار ، بينما بلغت الايرادات التخمينية المنقحة نحو ٨٧ر٠ مليون دينار ، اى بنسبة ٩٦ر٨٪ من مجموع الايرادات المخمنة فى المنهاج الاستثمارى للسنة الرابعة .

وفي السنة الخامسة من الخطة ١٩٦٩/١٩٧٠ قدرت الايرادات المخمنة فى المنهاج الاستثمارى بنحو ١١٦ر٩ مليون دينار ، بينما بلغت الايرادات التخمينية المنقحة نحو ٨٨ر٩ مليون دينار ، اى بنسبة ٧٦ر١٪ من مجموع الايرادات المخمنة فى المنهاج الاستثمارى للسنة الخامسة ، كما يتضح تفصيليا بالجدول الآتى :

جـدول رقم (٥٦)

التخصيصات والايرادات التخمينية والفعلية للخطة الاقتصادية

للسنوات المالية ٦٥/١٩٦٦ ـ ٦٩/١٩٧٠

(ملايين الدنانير)

	١٩٦٦/٦٥				
	المخصصة في الخطة	المخصصة في المنهاج الاستثماري	مصروفات فعلية	١ : ٣	٢ : ٣
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)
التخصيصات				٪	٪
الزراعة	٢٥ر١	٢٢ر١	٦ر٠	٢٣ر٩	٢٧ر١
الصناعة	٣٢ر١	٣٥ر٩	١٥ر١	٤٧ر٠	٤٢ر١
النقل والمواصلات	٢٦ر٦	٢٥ر٦	١٢ر٤	٤٦ر٦	٤٨ر٤
المباني والخدمات	٢٩ر٥	٢٣ر٣	١٦ر٢	٥٤ر٩	٦٩ر٥
اجهزة التخطيط والمتابعة	٥ر٠	٥ر٠	١ر٠	٢٠ر٠	٢٠ر٠
مشاريع اخرى(١)	١٢ر١	١٢ر١	١٠ر٠	٨٢ر٦	٨٢ر٦
المجموع	١٢٥ر٩	١١٩ر٥	٥٩ر٨	٤٧ر٥	٥٠ر٠
الايرادات					
حصة الخطة من ايرادات النفط		٦٦ر٥	٦٧ر٧		١٠١ر٨
مساهمة المؤسسات الحكومية في تمويل الخطة		٥ر٥	٣ر٧		٦٧ر٣
القروض الاجنبية		١٤ر٠	٣ر٠		٢١ر٤
القروض الداخلية		٥ر٠	—		—
ايرادات اخرى		٨ر٠	٠ر٦		٧ر٥
المجموع		٩٩ر٠	٧٥ر٠		٧٥ر٨
زيادة الايرادات على المصروفات			+ ١٥ر٢		

(تابع) جدول رقم (٥٦)

	١٩٦٧/٦٦				
	المخصصة في الخطة	المخصصة في المنهاج الاستثماري	مصروفات فعلية	١ : ٣	٢ : ٣
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)
التخصيصات				٪	٪
الزراعة	٣٧ر٠	٢٩ر٦	٨ر٥	٢٣ر٠	٢٨ر٧
الصناعة	٤٠ر٥	٤٢ر٦	٢٩ر٣	٧٢ر٣	٦٨ر٨
النقل والمواصلات	٢٧ر٥	٢٣ر٦	١٥ر١	٥٤ر٩	٦٤ر٠
المباني والخدمات	٢٨ر٤	٢٣ر١	١٢ر٠	٤٢ر٣	٥١ر٩
اجهزة التخطيط والمتابعة	٥ر٠	٣ر٠	١ر٠	٢٠ر٠	٣٣ر٣
مشاريع اخرى(١)	٩ر٣	١١ر٦	١٧ر٨	١٩١ر٤	١٥٣ر٤
المجموع	١٤٣ر٢	١٣٠ر٨	٨٢ر٨	٥٧ر٨	٦٣ر٣
الايرادات					
حصة الخطة من ايرادات النفط		٧٠ر٠	٦١ر٢		٨٧ر٤
مساهمة المؤسسات الحكومية في تمويل الخطة		٤ر٥	٢ر٣		٥١ر١
القروض الاجنبية		٣٢ر٤	٦ر١		١٨ر٨
القروض الداخلية		—	—		—
ايرادات اخرى		١٤ر٣	١ر٢		٨ر٤
المجموع		١٢١ر٢	٧٠ر٨*		٥٨ر٤
زيادة الايرادات على المصروفات			١٢ر٠-		

* تم تغطية العجز الظاهر في السنة المالية ١٩٦٧/٦٦ من رصيد الفضلة النقدية المدورة ٠

(تابع) جدول رقم (٥٦)

	١٩٦٨/٦٧(٢)				
	المخصصة في الخطة	المخصصة في المنهاج الاستثماري	مصروفات تخمينية منقحة(٣)	١ : ٣	٢ : ٣
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)
التخصيصات				٪	٪
الزراعة	١ر٣٧	٧ر٢٩	٤ر١٠	٠ر٢٨	٠ر٣٥
الصناعة	٦ر٤٠	٨ر٣٩	٧ر٢٢	٩ر٥٥	٠ر٥٧
النقل والمواصلات	٩ر٢٤	٠ر٢١	٨ر١٤	٤ر٥٩	٥ر٧٠
المباني والخدمات	٤ر٢٧	٩ر٢١	٢ر١٣	٢ر٤٨	٣ر٦٠
اجهزة التخطيط والمتابعة	٥ر٠	٤ر٠	١ر٠	٠ر٢٠	٠ر٢٥
مشاريع اخرى(١)	٨ر١١	٠ر١٤	٦ر٩	٤ر٨١	٦ر٦٨
المجموع	٣ر١٤٢	٨ر١٢٦	٨ر٧٠	٨ر٤٩	٨ر٥٥
الايرادات					
حصة الخطة من ايرادات النفط		٠ر٧٠	٨ر٧٥		٣ر١٠٨
مساهمة المؤسسات الحكومية في تمويل الخطة		٣ر٣	٨ر٠		٢ر٢٤
القروض الاجنبية		٠ر١٢	٣ر٣		٥ر٢٧
القروض الداخلية		—	—		—
ايرادات اخرى		١ر٤	٩ر٠		٣ر٦٤
المجموع		٧ر٨٦	٨ر٨٠		٢ر٩٣
زيادة الايرادات على المصروفات			+ ٠ر١٠		

(تابع) جدول رقم (٥٦)

	المخصصة في الخطة	المخصصة في المنهاج الاستثماري	مصروفات تخمينية منقحة(٤)	١ : ٣	٢ : ٣
		١٩٦٩/٦٨(٢)			
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)
				٪	٪
التخصيصات					
الزراعة	٣٧ر١	٤٠ر٠	١٤ر٨	٣٩ر٩	٣٧ر٠
الصناعة	٤٠ر٤	٣٩ر٥	١٣ر٤	٣٣ر٢	٣٣ر٩
النقل والمواصلات	١٥ر١	٢٠ر٧	١٢ر٤	٨٢ر١	٥٩ر٩
المباني والخدمات	٢٥ر٣	٢٣ر٥	١٥ر٩	٦٢ر٨	٦٧ر٧
اجهزة التخطيط والمتابعة	٥ر٠	٤ر٠			
مشاريع اخرى(١)	١٠ر٧	١٣ر٩	١٠ر٤	٩٧ر٢	٧٤ر٨
المجموع	١٢٩ر١	١٣٨ر٠	٦٦ر٩	٥١ر٨	٤٨ر٥
الايرادات					
حصة الخطة من ايرادات النفط		٧٩ر٣	٨٣ر١		١٠٤ر٨
مساهمة المؤسسات الحكومية في تمويل الخطة		٣ر٤	٧ر٠		٢٠ر٦
القروض الاجنبية		٥ر٤	٢ر٥		٤٦ر٣
القروض الداخلية		—	—		—
ايرادات اخرى		١ر٨	٧ر٠		٣٨ر٩
المجموع		٨٩ر٩	٨٧ر٠		٩٦ر٨
زيادة الايرادات على المصروفات			+ ٢ر١		

(١) تشتمل على مشاريع وزارة الدفاع الانتاجية ومصروفات الالتزامات الدولية ٠

(٢) ان مصروفات السنوات ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ تخمينية منقحة ٠

(تابع) جدول رقم (٥٦)

	٦٩/١٩٧٠(٢)				
	المخصصة في الخطة	المخصصة في المنهاج الاستثماري	مصروفات تخمينية منقحة(٥)	٣ : ١	٣ : ٢
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)
التخصيصات				٪	٪
الزراعة	٣٧ر٢	٢٢ر٠	١٦ر٦	٤٤ر٦	٧٥ر٥
الصناعة	٣٣ر٧	٢١ر٠	١٩ر٠	٥٦ر٤	٩٠ر٥
النقل والمواصلات	١٦ر٠	١٢ر٠	١١ر٦	٧٢ر٥	٩٦ر٧
المباني والخدمات	٢٤ر١	١٥ر٠	١٤ر٠	٥٨ر١	٩٣ر٣
اجهزة التخطيط والمتابعة	٥ر٠	٥ر٠			
مشاريع اخرى(١)	١٦ر١	٢٤ر٤	٢٤ر٠	١٤٩ر١	٩٨ر٤
المجموع	١٢٧ر٦	٩٤ر٩	٨٥ر٢	٦٦ر٨	٨٩ر٨
الايرادات					
حصة الخطة من ايرادات النفط		٨٥ر٠	٨٥ر٠		١٠٠ر٠
مساهمة المؤسسات الحكومية في تمويل الخطة		٢ر١	٢ر١		١٠٠ر٠
القروض الاجنبية		٢٧ر٧	١ر١		٤ر٠
القروض الداخلية		—	—		—
ايرادات اخرى		٢ر١	٧ر٠		٣٣ر٣
المجموع		١١٦ر٩	٨٨ر٩		٧٦
زيادة الايرادات على المصروفات			+ ٣ر٧		

(٣) لقد بلغت المصروفات الحقيقية لغاية اذار الاعتيادى من سنة ٦٧/١٩٦٨ (٥٤ر٨) مليون دينار فى حين ان الايرادات الحقيقية لغاية اذار الاعتيادى بلغت (٨٠ر٨) مليون دينار ٠

(٤) وقد بلغت المصروفات الحقيقية لغاية اذار الاعتيادى من سنة ٦٨/١٩٦٩ (٥١ر٤) مليون دينار فى حين ان الايرادات الحقيقية لغاية اذار الاعتيادى بلغت (٨٧ر٠) مليون دينار ٠

(تابع) جدول رقم (٥٦)

	المخصصة في الخطة	المخصصة في المنهاج الاستثماري	المجموع: مصروفات فعلية وتخمينية منقحة	المجموع: ١ : ٣	المجموع: ٢ : ٣
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)
التخصيصات				٪	٪
الزراعة	١٧٣ر٥	١٤٣ر٤	٥٦ر٣	٣٢ر٤	٣٩ر٣
الصناعة	١٨٧ر٣	١٧٨ر٨	٩٩ر٥	٥٣ر١	٥٥ر٦
النقل والمواصلات	١١٠ر١	١٠٢ر٩	٦٦ر٣	٦٠ر٢	٦٤ر٤
المباني والخدمات	١٣٤ر٧	١٠٦ر٨	٧١ر٣	٥٢ر٩	٦٦ر٨
اجهزة التخطيط والمتابعة	٢ر٥	١ر٢	٠ر٣	١٢ر٠	١٤ر٣
مشاريع اخرى(١)	٦٠ر٠	٧٦ر٠	٧١ر٨	١١٩ر٧	٩٤ر٥
المجموع	٦٦٨ر١	٦١٠ر٠	٣٦٥ر٥	٥٤ر٧	٥٩ر٩
الايرادات					
حصة الخطة من ايرادات النفط		٣٧٠ر٨	٣٧٢ر٨		١٠٠ر٥
مساهمة المؤسسات الحكومية في تمويل الخطة		١٨ر٨	٩ر٦		٥١ر١
القروض الاجنبية		٩١ر٥	١٦ر٠		١٧ر٥
القروض الداخلية		٥ر٠	—		—
ايرادات اخرى		٢٧ر٦	٤ر١		١٤ر٩
المجموع		٥١٣ر٧	٤٠٢ر٥		٧٨ر٤
زيادة الايرادات على المصروفات			+ ٣٧ر٠		

(٥) وقد بلغت المصروفات الحقيقية لغاية كانون الثاني من سنة ٦٩/١٩٧٠ (٤٤ر٩) مليون دينار في حين ان الايرادات الحقيقية لشهر نيسان من سنة ٦٩/١٩٧٠ بلغت (٣ر٢) مليون دينار ٠

ومن الواضح ان مثل هذا التباين الكبير بين تخمين الايرادات المتوقع الحصول عليها لحساب الخطة وبين ما تحقق فعلا من ايرادات لتمويل المنهاج الاستثمارى للقطاع الحكومى المركزى قد يؤدى الى الاخلال بالتنفيذ الكامل للمشروعات •

يتضح من المقارنة بين الايرادات والتخصيصات المخمنة ، ان هذه التخصيصات تزيد كثيرا فى بعض المناهج الاستثمارية على مجموع الايرادات المخمنة • اذ ان التخصيصات فى المنهاج الاستثمارى للسنة الثالثة من الخطة ١٩٦٧/١٩٦٨ ، كما يكشف عنها الجدول السابق ، تبلغ نحو ١٢٦ر٨ مليون دينار ، بينما خمنت الايرادات لتلك السنة بنحو ٨٦ر٧ مليون دينار • وفى السنة الرابعة من الخطة ١٩٦٨/١٩٦٩ بلغ مجموع التخصيصات فى المنهاج الاستثمارى نحو ١٣٨ر٠ مليون دينار ، بينما خمنت الايرادات فى تلك السنة لحساب الخطة بنحو ٨٩ر٩ مليون دينار • وفى السنة الخامسة من الخطة ١٩٦٩/١٩٧٠ بلغ مجموع التخصيصات فى المنهاج الاستثمارى بنحو ٩٤ر٩ مليون دينار ، بينما خمنت الايرادات فى تلك السنة لحساب الخطة بنحو ١١٦ر٩ مليون دينار ، كما يتضح من الجدول السابق •

وهذا الاختلاف بين التخصيصات الاستثمارية والايرادات المخمنة يمكن تفسيره ، فى ضوء ما ورد بالمذكرة التفسيرية للقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٥ ، من أن تخصيصات الخطة يجب ان تكون اكبر من المبالغ المنتظر انفاقها فعلا للاسباب التى أوردتها المذكرة (ص ٧١ فقرة ٢٣) • وعلى هذا الاساس وضعت ميزانية الاستثمار الحكومى المركزى بحيث تبلغ الايرادات المخمنة والمصروفات المنتظر انفاقها فعلا نحو ٥٦١ر٢ مليون دينار •

أما اذا عقدنا المقارنة بين النفقات الفعلية والايرادات الفعلية فى السنوات الثلاث الاولى من لخطة ١٩٦٥/١٩٦٦ - ١٩٦٧/١٩٦٨ ، لوجدنا ان هناك تباينا واضحا بينهما • اذ بلغ مجموع النفقات الفعلية ، فى السنوات الثلاث • الاولى ، نحو ٢١٣ر٤ مليون دينار ، بينما بلغ مجموع الايرادات

الفعلية ، فى تلك السنوات ، نحو ٢٢٦ر٦ مليون دينار ، بمعنى ان الايرادات الفعلية تزيد على النفقات الفعلية للسنوات الثلاثة بمقدار ١٣ر٢ مليون دينار ، كما يتضح من الجدول الآتى :

جدول رقم (٥٧)

التخصيصات والايرادات التخمينية والفعلية عن السنوات الثلاث الاولى من الخطة ١٩٦٦/٦٥ - ١٩٦٨/٦٧

(بملايين الدنانير)

	تخمينية لخمس سنوات	تخمينية لثلاث سنوات	الفعلية لثلاث سنوات	٣ : ٢
				٪
التخصيصات :				
الزراعة	١٧٣ر٥	٩٩ر٢	٢٤ر٩	٢٥ر١
الصناعة	١٨٧ر٣	١١٣ر٢	٦٧ر١	٥٩ر٣
النقل والمواصلات	١١٠ر١	٧٩ر٠	٤٢ر٣	٥٣ر٥
المبانى والخدمات	١٣٤ر٧	٨٥ر٣	٤١ر٤	٤٨ر٥
اجهزة التخطيط والمتابعة	٢ر٥	١ر٥	٠ر٣	٢٠ر٠
مشاريع اخرى	٦٠ر٠	٣٣ر٢	٣٧ر٤	١١٢ر٧
المجمـــوع	٦٦٨ر١	٤١١ر٤	٢١٣ر٤	٥١ر٩
الايـــــرادات				
حصة الخـطة من ايرادات				
النفـــط	٣٩٠ر٠	٢٠٦ر٥	٢٠٤ر٧	٩٩ر١
الفضلة النقدية المدورة	٣٠ر٧	—	—	—
مساهمة المؤسســـات				
الحكومية في تمويل الخطة	١٢ر٠	١٣ر٣	٦ر٨	٥١ر١
القروض الاجنبية	٩٥ر٠	٥٨ر٤	١٢ر٤	٢١ر٢
القروض الداخلية	٣٠ر٠	٥ر٠	—	—
الايرادات الاخرى	٣ر٥	٢٣ر٧	٢ر٧	١١ر٤
المجمـــوع	٥٦١ر٢	٣٠٦ر٩	٢٢٦ر٦	٧٣ر٨
نسبة النفقات الى الايرادات الفعلية (٪)			٩٤ر٢	

ونخلص مما تقدم ان التخطيط المالى للسنوات الخمس ١٩٦٥-١٩٦٩ لم يكن يحقق التوازن المنشود ، سواء بالنسبة للايرادات التخمينية والفعلية، أو بالنسبة للموازنة بين الايرادات التخمينية والتخصيصات ، أو بالنسبة للنفقات الفعلية والايرادات الفعلية • ومثل هذا الاختلال فى التوازن المالى ، وما يرتبه من آثار سيئة فى مجال التنفيذ لابد ان يوحى بضرورة الاخذ بمبدأ التوازن المالى بين موارد الخطة من مختلف مصادرها وبين استخدامات هذه الموارد ، سواء على مستوى الاقتصاد القومى أو على المستوى القطاعى •

خامسا : دور قطاع الادارة العامة والقطاع العام في عملية التنمية

لو استوفت أية دولة نامية كل متطلبات التنمية ، وامكن التغلب على كل الصعوبات والمشكلات التى تواجهها فى سبيل ذلك ، سواء كانت فنية أو تسويقية أو تمويلية ، فلابد من اثارة السؤال التالى : كيف يمكن للتنمية الاقتصادية ان تتحقق ؟ الواقع ان التقدم الاقتصادى فى المجتمعات النامية يتوقف ، الى حد كبير ، على الدور الذى تلعبه الحكومة في فرض التنظيمات الادارية والقانونية الملائمة لهذا التقدم .

يضاف الى ذلك انه الى جانب قيام الحكومة بأداء وظائفها التقليدية اداءا ملائما بتخصيص نسب كافية من الدخل القومى للاستثمار فى رأس المال الاجتماعى ، كالتعليم والصحة العامة والخدمات الاجتماعية الاخرى ، فهناك عدد كبير من الوظائف التى يجب على الدولة ان تؤديها ، اما لانها ذات أهمية خاصة واما لان القطاع الخاص لا يؤديها على الوجه المنشود كالبحوث المتعلقة بالكشف عن منابع الثروة الطبيعية وبحوث السوق وغيرها . كذلك فأن الدولة قد تؤدى دورا بالغ الاهمية ، من أجل تحقيق عملية التنمية السريعة ، فى مجالات مختلفة ، كانشاء الصناعات الجديدة التى قد لا يستثمر فيها القطاع الخاص لضخامة عنصر المخاطرة ، أو خلق المؤسسات المالية لتعبئة المدخرات المحلية ، أو اقامة الصناعات التى هى بطبيعتها ذات طابع احتكارى كبعض انواع المرافق العامة ، أو اقامة صناعات يمتنع على القطاع الخاص أن يقوم بها اما لاسباب تتعلق بالسياسة العامة أو بعدالة التوزيع . ومن ثم تتضح ضرورة تدخل الدولة لاغراض التنمية وأداء كثير من الوظائف الاقتصادية الى جانب وظائفها التقليدية . ومن ثم يتسع نطاق دور الدولة ليشمل ، الى جانب الادارة العامة والخدمات ، قطاعا انتاجيا يتمثل فى قطاع الاعمال العام .

(أ) قطـــاع الادارة العامة

ان قطاع الادارة العامة هـو القطـــاع الذى يؤدى وظائف الدولـة باعتبارها سلطة عامة ، وذلك بتقديم الخدمات للجمهور بقصد تنظيم المجتمع وتطويره من النواحى الاجتماعية والاقتصادية • اما الخدمات التى يضطلع بها هذا القطاع فهى العدالة والقضاء وتنظيم مرافق التعليم والصحة وتامين سلامة أمن الدولة الداخلى والخارجى ، فضـلا عن الخدمات التنظيميـة والاجتماعية الاخرى • ويتمثل قطاع الادارة العـامة فى اجهزة الدولـة المختلفة التابعة للسلطة التنفيذية ويرجع بـدء تكوين الجهـاز الادارى فى العراق الى عهد الانتداب البريطانى ، ولما قام الحكم الوطنى كانت الدولة تقوم بوظائفها التقليدية مع بعض الوظائف الاخرى التى لا يتطلع القطاع الخاص الى القيام بها ، وتتشكل من بضعة وزارات تشرف على قطاع الادارة العام • وفى مطلع عام ١٩٥١ تشكل مجلس الاعمار ليقـوم بمهام التنميـة الاقتصادية وذلك بعد زيادة العائدات من ايرادات النفط ، هذا فضلا عن صدور بعض القوانين والانظمة والتعليمات فى صدد تنظيم الجهاز الادارى العـــام •

ومنذ قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، أعيد النظر بكثير من القـوانين ، وحدثت عدة تغيرات أساسية ، حيث ألغى بعض الوزارات وبعض المديريات، وتم تشكيل وزارات جديدة ومؤسسات جديدة أخرى • وأعيد النظر بجميع الاجهزة ، واعيد تنظيمها لتكون اكثر تقبلا للتطور واكثر تفهما للمشكلات التى يعانى منها المجتمع ، بحيث تؤدى دورها بصورة فعالة • ثم استحدثت بعض الوزارات ، كوزارة التخطيط والصناعة والاسكان •

ونتيجة لهذه التغيرات فقد زاد عدد المشتغلين بالدوائر الرسمية وشبه الرسمية من حوالى ٨٠٠٠ مشـتغل عام ١٩٣٠ الى ٢٠٧٩٦٦ مشـتغلا عام

١٩٦٠ ، بزيادة سنوية تبلغ نسبتها فى المتوسط نحو ٣ر٨٣٪ • أما خلال الفترة ١٩٦٠ – ١٩٦٤ فقد زاد عدد المشتغلين الى ٢٧٩٦١١ مشتغلا عام ١٩٦٤ ، اى بزيادة سنوية تبلغ فى المتوسط نحو ١٧٩١١ مشتغلا ، وتبلغ نسبتها نحو ٦ر٨٪ خلال هذه الفترة • وأما خلال الفترة ١٩٦٤ – ١٩٦٧ فقد زاد عدد المشتغلين الى ٣١٨٩٠٨ عام ١٩٦٧ ، أى بزيادة سنوية تبلغ فى المتوسط نحو ١٣٠٩٩ مشتغلا ، وتبلغ نسبتها نحو ٧ر٤٪ خلال هذه الفترة، كما يتضح من الجدول الآتى :

جدول رقم (٥٨) عدد المشتغلين في الدوائر الرسمية وشبه الرسمية ونسبتهم المئوية الى المجموع، ١٩٦٤ ـ ١٩٦٧

		١٩٦٤		١٩٦٥		١٩٦٦		١٩٦٧	
		عدد المشتغلين	النسبة الى المجموع	عدد المشتغلين	النسبة الى المجموع	عدد المشتغلين	النسبة الى المجموع	عدد المشتغلين	النسبة الى المجموع
			٪		٪		٪		٪
الدوائر الرسمية	الموظفون	٦٧٠٨٤	٢٤ر٠	٧٥٦٤٠	٢٤ر١	٨٠٥٣٦	٢٥ر٨	٨٧٦٣٣	٢٧ر٤
	المستخدمون الدائمون	٧٦٣٤٥	٣٧ر٣	٧٥٦٤٦	٢٤ر٢	٧٨٦٧٠	٢٥ر٢	٧٦٨٥٤	٢٤ر١
	المستخدمون الموقتون والعمال	١٥٠٥٠	٥ر٤	٣٥٠١٧	١١ر٢	٢٤٨٥١	٨ر٠	٢١٢٦٨	٦ر٧
	الاجانب	١١٨٩	٠ر٤	١٣٤٤	٠ر٤	١١٨٥	٠ر٤	١١٤٦	٠ر٤
	مجموع الدوائر الرسمية	١٥٩٦٦٨	٥٧ر١	١٨٧٦٤٧	٥٩ر٩	١٨٥٢٤٢	٥٩ر٤	١٨٦٩٠١	٥٨ر٦
الدوائر شبه الرسمية	الموظفون	٢٠٤٩٣	٧ر٣	٢٤٣٤٢	٧ر٨	٢٣٩٧٥	٧ر٧	٢٦٠٦٧	٨ر٢
	المستخدمون الدائمون	٣٩٧١٨	١٤ر٢	٣٧٩٩٣	١٢ر١	٣٧٩٧٥	١٢ر٢	٣٠٠٣٢	٩ر٤
	المستخدمون الموقتون والعمال	٥٩٢٩٦	٢١ر٢	٦٢٦٣٨	٢٠ر٠	٦٤٢٧١	٢٠ر٦	٧٥٥٢٣	٢٣ر٧
	الاجانب	٤٣٦	٠ر٢	٤٦٧	٠ر٢	٣٩١	٠ر١	٣٨٥	٠ر١
	مجموع الدوائر شبه الرسمية*	١١٩٩٤٣	٤٢ر٩	١٢٥٤٤٠	٤٠ر١	١٢٦٦١٢	٤٠ر٦	١٣٢٠٠٧	٤١ر٤
	المجموع العام	٢٧٩٦١١	١٠٠	٣١٣٠٨٧	١٠٠	٣١١٨٥٤	١٠٠	٣١٨٩٠٨	١٠٠

* الدوائر شبه الرسمية فى هذا الاحصاء تضم المؤسسة العامة للتجارة ، والمؤسسة العامة للادوية ، والمؤسسة العامة للمصارف، والمؤسسة العامة للصناعة ، والمؤسسة العامة للتأمين وجامعات بغداد والموصل والبصرة ٠

ويوضح الجدول السابق ان عدد المشتغلين فى الدوائر الرسمية ارتفع خلال الفترة ١٩٦٤ - ١٩٦٧ ، من (١٥٩٦٦٨) مشتغلا فى سنة الاساس ١٩٦٤ الى (١٨٦٩٠١) مشتغلا عام ١٩٦٧ بزيادة تبلغ نسبتها ١ر١٧٪ عما كانت عليه فى سنة الاساس • اما بالنسبة للمشتغلين فى الدوائر شبه الرسمية فأن نسبة الزيادة خلال نفس الفترة بلغت (١ر١٠٪) ، حيث كان عدد المشتغلين فى هذه الدوائر (١١٩٩٤٣) مشتغلا عام ١٩٦٤ ، ارتفع الى (١٣٢٠٠٧) مشتغلا عام ١٩٦٧ •

أما بالنسبة للرواتب والاجور فقد ارتفعت من ١ر٨٢٪ مليون دينار عام ١٩٦٤ الى ٩ر١٠٧ مليون دينار عام ١٩٦٩ ، بزيادة قدرها ٨ر٢٥ مليون دينار خلال الفترة ، وزيادة سنوية فى المتوسط قدرها نحو ٣ر٤ مليون دينار ، وتبلغ نسبتها ٢ر٥٪ • كما ان نسبة الرواتب والاجور بالدوائر الرسمية الى مجموع الرواتب والاجور فى الاقتصاد القومى قد انخفضت من ٤ر٤٨٪ عام ١٩٦٤ الى ٦ر٤١٪ عام ١٩٦٩ ، كما يتضح من الجدول الآتي :

جدول رقم (٥٩)

تطور الرواتب والاجـــور بالدوائـــر الرسمية(١)
ونسبتها الى مجموع الرواتب والاجور في الاقتصاد القومى
١٩٦٤ ـ ١٩٦٩ (بالاسعار الجارية)

(بملايين الدنانير)

السنة	مجموع الرواتب والاجور في الاقتصاد القومى	مجموع الرواتب والاجـور في الدوائرالرسمية	النسـبة
			٪
١٩٦٤	١٦٩ر٦	٨٢ر١	٤٨ر٤
١٩٦٥	١٩٦ر١	٨٣ر١	٤٢ر٤
١٩٦٦	٢١٣ر٥	٩١ر١	٤٢ر٧
١٩٦٧	٢١٨ر٢	٩٥ر١	٤٣ر٦
١٩٦٨	٢٣٩ر١	٩٥ر٣*	٣٩ر٩
١٩٦٩	٢٥٩ر١	١٠٧ر٩*	٤١ر٦

أما الجدول الآتى فيـدل على انه رغم الزيادة المطلقـة فى الرواتب والاجور بالدوائر الرسمية خلال الفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٦٩ ، فان نسبتها الى نفقات الميزانية الاعتيادية قد انخفضت من ٤٥ر٦٪ عام ١٩٦٤ الى ٤٠ر٣٪ عام ١٩٦٩ • أما نسبة الرواتب والاجور الى الدخل القومى فقد انخفضت هى الاخرى من ١٣ر٨٪ عام ١٩٦٤ الى ١٣ر١٪ عام ١٩٦٩ كما يتضح من الجدول الآتى :

---

* ارقام تخمينية منقحة

(١) ارقام الرواتب والاجور بالدوائر الرسمية في هذا الجدول هى عبارة عن مجموع الفصل الاول في ابواب الميزانية الاعتيادية فى كل سنة مالية ، وهذه الارقام عن السنوات ١٩٦٤ ـ ١٩٦٧ هى ارقام فعلية كما ترد بتقارير مديرية المحاسبات العامة ، أما رقمى سنتي ١٩٦٨ و ١٩٦٩ الماليتين فهما رقمين تخمينيين وفقا لما هو وارد بقانون الميزانية الاعتيادية لهاتين السنتين •

جدول رقم (٦٠)

الرواتب والاجـــور بالدوائـر الرسـمية
ونسبتها الى الدخل القومى ونفقات الميزانية الاعتيادية (بالاسعار الجارية)
١٩٦٤ ـ ١٩٦٩

(بملايين الدنانير)

السنة	الدخل القومى	نفقات الميزانية الاعتيادية	الرواتب والاجور بالدوائر الرسمية	نسبة الرواتب والاجور بالدوائر الرسمية الى الدخل القومى	نسبة الرواتب والاجور بالدوائر الرسمية الى نفقات الميزانية الاعتيادية
				٪	٪
١٩٦٤	٥٩٥ر٨	١٨٠ر١	٨٢ر١	١٣ر٨	٤٥ر٦
١٩٦٥	٦٥٩ر٣	١٨٧ر٥	٨٣ر١	١٢ر٦	٤٤ر٣
١٩٦٦	٧٠٥ر٥	١٩٢ر٤	٩١ر١	١٢ر٩	٤٧ر٣
١٩٦٧	٧١٤ر٨	٢٠٥ر٥	٩٥ر١	١٣ر٣	٤٦ر٣
١٩٦٨	٧٨٢ر٩	٢٤٧ر٦*	٩٥ر٣*	١٢ر٢	٣٨ر٥
١٩٦٩	٨٢٦ر٨	٢٦٨ر٠*	١٠٧ر٩*	١٣ر١	٤٠ر٣

* ارقام تخمينية منقحة

بيد انه لا يمكن لقطاع الادارة العام ان ينهض بمهامه فى المرحلة المقبلة للتطوير الاقتصادى والاجتماعى ، اذ انه يضم كافة الدوائر المنفذة لمشروعات الخطة او الدوائر المشرفة على تنفيذها ما لم يكن التنظيم الادارى فى هذا القطاع قائما على الاسس العلمية الصحيحة ، بما يضمن سير الاجهزة الادارية فى دقة وانتظام وسرعة فى تصريف الامور ، والقضاء على كافة التعقيدات المكتبية والانظمة المعوقة التى تعوق سير العمل بالوحدات الادارية • وبعبارة أخرى لابد ان تكون هناك « ثورة ادارية » فى هذا القطاع تحقق الاصلاح الادارى والمالى وترفع من كفاءة الاداء •

(ب) قطاع الاعمال العام

لقد زادت أهمية قطاع الاعمال العام فى بداية الخمسينات ، اذ اخذت الدولة فى المشاركة فى النشاط الاقتصادى ، الى جانب المشاركة غير المباشرة عن طريق المصارف الاختصاصية ، وذلك باستثمار بعض عائدات النفط فى اقامة مشروعات انمائية ، فى مجال الرى والسدود واستصلاح الاراضى والاسكان والنقل والمواصلات والصناعة والتعدين والكهرباء ، وذلك بناء على مناهج متعاقبة للاعمار •

وبعد قيام ثورة تموز عام ١٩٥٨ بدأ واضحا ان عملية التنمية الاقتصادية لابد ان تسير وفقا لتخطيط علمي مسبق ، وان تستند الى قطاع عام يكون دعامة اساسية لهذه التنمية المخططة وهكذا تحول اسلوب التنمية من برامج جزئية ينهض بها مجلس الاعمار الى خطط قومية للتنمية تنبع من جهاز مركزى للتخطيط ، وتنهض بها مختلف اجهزة الدولة • ومن ثم ففى ظل الخطة المؤقتة ١٩٥٩ – ١٩٦٢ والخطة التفصيلية ١٩٦٢ – ١٩٦٤ ، تم تنفيذ بعض المشروعات فى مختلف ميادين النشاط الاقتصادى •

واتسع نطاق القطاع العام عما كان عليه فى بداية الثورة ، اذ صدرت قرارات التأميم عام ١٩٦٤ ، متضمنة تأميم ثلاثين شركة صناعية وتجارية

كبيرة ، كما تم تأميم جميع شركات التأمين واعادة التأمين ، وجميع البنوك التجارية الخاصة • كما تضمنت قرارات التأميم اشراك العاملين لشركات القطاعين العام والخاص فى الارباح المحققة ، وتمثيل الموظفين والعمال فى مجالس ادارة المنشآت الصناعية ، وكذلك وضع حد اعلى لملكية الشخص الواحد فى المؤسسات والشركات ، وتحويل عدد من الشركات ذات المسئولية المحددة والمشروعات الصناعية الى شركات مساهمة لتتسع قاعدة الملكية فيها وتتحقق عدالة التوزيع • هذا اضافة الى ما تم بعد ذلك من تعديل قانون ضريبة الدخل وقانون التركات بما يحقق هدف عدالة التوزيع •

وقد جاءت هذه القرارات تصحيحا للاوضاع الاقتصادية والاجتماعية القائمة وقتذاك ، وموضحة لمجال نشاط القطاع الخاص ، الذى كان مترددا فى الاقدام على مجالات النشاط المختلفة • كما ان رأس المال الاجنبى كان يوجه القطاع المصرفي الى المنافسة فى تحقيق الربح العاجل دون اعتبار لمتطلبات عملية التنمية • يضاف الى ذلك ان عددا كبيرا من الشركات الخاصة كان يحقق ارباحا عالية مستغلا الحماية الحكومية ، مما كان له انعكاسه فى استغلال المستهلك فى أغلب الحالات ، فضلا عن ان هذه الشركات لم تكن تعيد استثمار ارباحها فى توسيع نشاطها • اما تجارة الاستيراد فقد كانت الثغرة التى ينفذ منها بعض الافراد الى استغلال المستهلك وتهريب الاموال الى الخارج ، وعقبة على الطريق الى التنمية بسبب انعدام التوازن بين استيراد سلع الاستهلاك وسلع الانتاج •

ومع تلك القرارات تم تأسيس المؤسسة الاقتصادية لتتولى ادارة الشركات ، الشركات الصناعية والتجارية وشركات التأمين المؤممة ، كما الحقت بها بحكم قانونها المصالح والشركات الحكومية القائمة قبل اصدار تلك القرارات ، والتى كانت تعمل فى تلك القطاعات • كما تم تشكيل المؤسسة العامة للمصارف لتتولى مسئولية ادارة البنوك التجارية المؤممة وبنك الرافدين الذى كان قائما قبل التأميم •

ثم الغيت المؤسسة الاقتصادية بموجب قانون المؤسسات العامة رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦٥ اذ قسمت اعمال المؤسسة بين المؤسسة العامة للصناعة والمؤسسة العامة للتجارة والمؤسسة العامة للتأمين ، وبوجود المؤسسة العامة للمصارف أصبح هناك أربع مؤسسات عامة هى مثابة الجهة الاشرافية على الشركات التابعة لها • ثم تم ، بعد ذلك ، تأسيس المؤسسة العامة للتنمية الزراعية بموجب قانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٩ والمؤسسة العامة للتصدير بموجب القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٩ •

واخيرا المؤسسة العامة للحبوب •

وعلى ذلك فقد زادت مساهمة القطاع العام فى تكوين الناتج المحلى الاجمالى ، حيث كان القطاع العام يؤلف ١٢٪ من اجمالى قيمة الناتج المحلى عام ١٩٥٣ فاصبح يؤلف ٢٧٪ من اجمالى قيمة الناتج المحلى عام ١٩٦٩ كما يتضح من الجدول الآتى :

جدول رقم (٦١)

مساهمة القطاع العام في تكوين الناتج المحلى الاجمالى
١٩٥٣ و ١٩٦٠ و ١٩٦٥ و ١٩٦٩

(بالاف الدنانير)

	١٩٥٣	النسبة الى المجموع	١٩٦٠	النسبة الى المجموع	١٩٦٥	النسبة الى المجموع	١٩٦٩	النسبة الى المجموع
		٪		٪		٪		٪
القطاع العام	٣٧٩٤٠	١١ر٧	١٠٥١٦٠	١٨ر٦	١٩٩٩٣٣	٢٤ر١	٢٨٠٩٣٨	٢٧ر٠
القطاع الخاص	٢٨٥٠١٠	٨٨ر٣	٤٦٠٢٠٠	٨١ر٤	٦٣١٠٥٠	٧٥ر٩	٧٥٨٠١٤	٧٣ر٠
المجمـــوع	٣٢٢٩٥٠	١٠٠ر٠	٥٦٥٣٦٠	١٠٠ر٠	٨٣٠٩٣٨	١٠٠ر٠	١٠٣٨٩٥٢	١٠٠ر٠

واذا استثنينا استخراج النفط الخام من الناتج المحلى فان مساهمة القطاع العام فى الناتج المحلى ـ عدا النفط ـ ترتفع من ١٩ر٦٪ فى سنة ١٩٥٣ الى ٢٩ر٤٪ فى سنة ١٩٦٠ ، ثم الى ٣٩ر٨٪ فى سنة ١٩٦٩ ، كما يتضح من الجدول الآتى :

جدول رقم (٦٢)
مساهمة القطاع العام في تكوين الناتج المحلى (عدا النفط)
١٩٥٣ و ١٩٦٠ و ١٩٦٥ و ١٩٦٩

(بالاف الدنانير)

	١٩٥٣	النسبة الى المجموع	١٩٦٠	النسبة الى المجموع	١٩٦٥	النسبة الى المجموع	١٩٦٩	النسبة الى المجموع
		٪		٪		٪		٪
القطاع العام	٣٧٩٤٠	١٩ر٦	١٠٥١٦٠	٢٩ر٤	١٩٩٩٣٣	٣٦ر٥	٢٨٠٩٣٨	٣٩ر٨
القطاع الخاص (عدا النفط)	١٥٦١٠٠	٨٠ر٤	٢٥٢١٣٠	٧٠ر٦	٣٤٧٤٣٠	٦٣ر٥	٤٢٤٩٣٤	٦٠ر٢
المجموع	١٩٤٠٤٠	١٠٠ر٠	٣٥٧٢٩٠	١٠٠ر٠	٥٤٧٣٦٣	١٠٠ر٠	٧٠٥٨٧٢	١٠٠ر٠

وبصدور قرارات التأميم فى تموز ١٩٦٤ وما تلاها من قوانين أخرى اكتملت صورة القطاع العام ، وتحددت معالمه ، ونطاق نشاطه فى ميدان الصناعة والزراعة والخدمة المصرفية والتأمينية والتجارة الخارجية .

(١) القطاع الصناعى العام

تميز الدخل العراقى بأن معظم مصادره تأتى بالدرجة الاولى من استخراج النفط الخام ومن الزراعة اما القطاع الصناعى فمساهمته فى توليد الناتج القومى قليلة نسبيا . ولم تبدأ مساهمة هذا القطاع بصورة فعالة الا منذ بداية الخمسينات ، حيث أخذت الدولة تشارك بصورة اوسع فى مجال الفعاليات الاقتصادية عن طريق تنفيذ المشروعات الانمائية وبضمنها المشروعات الصناعية ، فأصبح بذلك تدخل الدولة تدخلا مباشرا فى الميدان الاقتصادى الى جانب تدخلها غير المباشر كما قدمنا .

ويوضح الجدول الآتي قيمة الناتج المحلى الاجمالى ومدى مساهمة قطاع الصناعة فيه :

جدول رقم (٦٣)
مساهمة القطاع الصناعى في تكوين الناتج المحلى الاجمالى
١٩٥٣ ـ ١٩٦٩

(بملايين الدنانير)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي (١)	الناتج المحلي الاجمالي (عدا النفط) (٢)	القطاع الصناعي* (٣)	(٣) : (١) (٤)	(٣) : (٢) (٥)
				٪	٪
١٩٥٣	٣٢٢ر٩٥	١٩٤ر٠٤	٢١ر٢٠	٦ر٦	١٠ر٩
١٩٥٨	٤٨٤ر٧٠	٣٠٩ر٢٧	٣٩ر٥٧	٨ر٢	١٢ر٨
١٩٦٤	٧٦١ر٢٠	٤٩٤ر٣٠	٧١ر١٠	٩ر٣	١٤ر٤
١٩٦٩	١٠٣٨ر٩٥	٧٠٥ر٨٧	١١٢ر٥٦	١٠ر٨	١٥ر٩

* وبضمنه الكهرباء والماء والغاز

ويتضح من الجدول السابق ان القطاع الصناعى قد زادت مساهمته فى تكوين الناتج المحلى الاجمالى من نحو ٢ر٢١ مليون دينار عام ١٩٥٣ الى نحو ٦ر١١٢ مليون دينار عام ١٩٦٩ ، أى بنسبة زيادة قدرها ٤٣١٪ • كما ان نسبة مساهمته فى الناتج المحلى الاجمالى ارتفعت من ٦ر٦٪ الى ٨ر١٠٪ خلال الفترة المذكورة • واذا ما استثنينا استخراج النفط الخام من الناتج المحلى الاجمالى فان نسبة مساهمة القطاع الصناعى الى الناتج المحلى الاجمالى ـ عدا النفط ـ ترتفع من ٩ر١٠٪ الى ٩ر١٥٪ خلال نفس الفترة •

وترجع الطفرة الكبيرة فى نسبة مساهمة القطاع الصناعى فى تكوين الناتج المحلى الاجمالى الى قيام الحكومة بانشاء مشروعات صناعية جديدة فى نشاطات متعددة ، وفقا لبرامج الاعمار ثم وفقا للخطط الاقتصادية التى وضعت موضع التنفيذ فى اعقاب ثورة تموز حتى الآن • وقد دعا توسع القطاع الصناعى الى تكوين المؤسسة العامة للصناعة بموجب قانون المؤسسات العامة رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦٥ • وقد منحها هذا القانون ، وما أجرى عليه من تعديلات بموجب قوانين أخرى ، صلاحيات واسعة فى مجال ادارة الاعمال الصناعية •

غير ان الطابع المميز للقطاع الصناعى حتى الآن هو انه يركز ، اساسا ، على انتاج السلع الوسيطة والاستهلاكية ، وان كانت الدولة قد بدأت تباشر بانشاء بعض المعامل لانتاج السلع الانتاجية ، ومنها ، مثلا ، معمل العدد والمكائن الزراعية •

(٢) القطاع الزراعى العام

قبل صدور قانون الاصلاح الزراعى كانت مساحة الاراضى الاميرية تبلغ نحو ٤ر٣١ مليون دونم ، اى حوالى ٨ر٩٧٪ من مجموع مساحة الاراضى المملوكة ، وحوالى ٨ر٣٨٪ منها اراضى مملوكة للاشخاص فى شكل ملكيات أراضى أميرية مفوضة بالطابو ، كما ان ٢٣٪ منها للاشخاص فى

شكل ملكيات أراضى ممنوحة باللزمة • أما بعد قانون الاصلاح الزراعى فقد اصبحت الاراضى الخاضعة للاصلاح الزراعى تبلغ نحو ١٢ مليون دونم من مجموع مساحة الاراضى المستغلة والبالغة مساحتها ٢٣ مليون دونم•

وقد استولت الهيئة العليا للاصلاح الزراعى ، حتى منتصف ١٩٦٨ ، على مساحة تبلغ (٧) ملايين دونم • وبلغ مجموع المساحات الموزعة على الفلاحين ، بموجب قانون الاصلاح الزراعى ، فى شكل ملكيات صغيرة ، نحو (٣١٧٧٥٣٨) دونم ، حتى ٣١ كانون الاول ١٩٦٨ • اما الاراضى غير الموزعة فتجرى زراعتها تحت اشراف الدولة وبموجب عقود مع المزارعين • بالاضافة الى ذلك تملك الدولة بعض المزارع التى تقوم بانتاج مختلف المحاصيل ، اضافة الى تربية الحيوان والدواجن ، ويبلغ عددها سبع مزارع وتقدر مساحتها بنحو (٧٧٣٠٠) دونم موزعة فى انحاء القطر • كذلك فان الدولة بدأت ، منذ تنفيذ قانون الاصلاح الزراعى ، فى انشاء اكبر عدد ممكن من الجمعيات التعاونية الزراعية فى مناطق الاصلاح ، وفقا لما نص عليه هذا القانون • والى جانب ذلك فقد انشأت الدولة الحقول التجريبية والمزارع النموذجية لتكون الصورة العملية لتقديم الخدمات الارشادية للمنتجين الزراعيين وتعريفهم بالاساليب الحديثة فى الانتاج الزراعى وتنمية الثروة الحيوانية •

وفضلا عن ذلك فان اتجاه الدولة الى التركيز على قطاع الزراعة لاستغلال كل امكانياته المتاحة فى تحقيق نمو اقتصادى سريع ، قد دفع الى تكوين المؤسسة العامة للتنمية الزراعية لتكون الجهة المشرفة على انتاج هذا القطاع ، وكذلك المؤسسة العامة للحبوب بموجب القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٩ •

(٣) القطاع المصرفي العام

منذ بداية تأسيس الحكم الوطنى فى العراق تم تأسيس المصارف

التجارية وكانت هذه المصارف فروعا لمصارف أجنبيـة • وفى عام ١٩٤١ قامت الحكومة بتأسيس مصرف حكومى تجارى هو مصرف الرافدين كأول مصرف وطنى بالعراق • ثم قام القطـاع الخاص بانشـاء بعض المصارف التجارية بالمشاركة مع رأس المال الاجنبى او رأس المال العام •

وعندما تم تأميم جميع المصارف بالعراق بموجب قرارات التأميم عام ١٩٦٤ وانشاء المؤسسة العامة للمصارف ، تولت هذه المؤسسة من جانبهـا اعادة تنظيم هذا القطاع بادماج بعض المصارف فى مجموعات لرفع كفائتهـا وزيادة فعاليتها فى تمويل الخطة الاقتصادية الخمسية كما بدأ البنك المركزى العراقى يمارس وظائفه المركزية بصورة اكثر فعالية ووضـوحا ، وعلى الاخص بالنسبة للاحتياطيات النقدية وعمليات اعادة الخصم • ويوضـح الجدول الآتى فعاليات المصارف التجارية قبل صدور قوانين التأميم وبعدها :

جدول رقم (٦٤)

فعاليات المصارف التجارية

١٩٦٣ - ١٩٦٨

(بملايين الدنانير)

آخر الفترة	الودائع			ارصدة التسهيلات المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص	القروض والسلف الممنوحة للمؤسسات الحكومية وشبه الحكومية	نسبة السيولة
	الاهلية	الحكومية وشبه الحكومية	المجموع			
						٪
١٩٦٣	٥٩ر٥	١١ر٦	٧١ر١	٦٥ر٧	٣ر٨	٣٨ر٦
١٩٦٤	٥٩ر٦	١٣ر٣	٧٢ر٩	٧٠ر٨	٥ر٤	٣٥ر١
١٩٦٥	٦٧ر٠	١٦ر٦	٨٣ر٦	٦٤ر٨	١٨ر١	٣٥ر٩
١٩٦٦	٧٤ر٧	٢٠ر٩	٩٥ر٦	٦٥ر٩	٣٥ر٨	٤٠ر٣
١٩٦٧	٧٩ر٣	٣١ر٤	١١٠ر٧	٥٩ر٤	٣٩ر٩	٦٠ر٩
١٩٦٨	٩٠ر٨	٣٧ر٨	١٢٨ر٦	٦٦ر٦	٥٥ر٠	٦٤ر٦
١٩٦٩	١٠٠ر٨	٤٠ر١	١٤٠ر٩	٦٧ر٠	٨٣ر٢	٤٩ر٠

المصدر : البنك المركزى العراقى ، النشرة الفصلية ، العدد الثالث ١٩٦٩ .

(٤) القطاع التأميني العـــام

بدأ التأمين فى العراق بظهور شركات التأمين الاجنبية ، اذ تتميز فترة ما قبل عام ١٩٦٠ بسيطرة شبكات التأمين الاجنبية ، من حيث عدد الشركات او من حيث وضعها من حجم السوق • اذ كان عدد شركات التأمين العاملة فى العراق عام ١٩٥٩ نحو (٣٣) شركة ، منها ثلاث شركات عراقية فقط ، وهذه الشركات هى : شركة التأمين الوطنية وهى شركة حكومية حصرت لديها عمليات التأمين الحكومية ، وشـركة بغداد للتأمين ، وشـركة تأمين الرافدين • ومنذ عام ١٩٦٠ اتبعت الدولة سياسة من شأنها التوقف عن منح الاجازات لشركات التأمين الاجنبية ، بغرض تشجيع انشاء الشـركات العراقية للتأمين • كذلك فقد بوشر بانشاء شركة اعادة التأمين العراقية • وقد ادت هذه السياسة الى زيادة عدد شـركات التأمين العراقيـة ، بحيث أصبح عددها فى تموز عام ١٩٦٤ تسع شركات بضمنها شركة اعادة التأمين العراقية ، هذا فى الوقت الذى انخفض فيه عدد الشركات الاجنبيـة الى (١٥) شركة • وقد ادت هذه السياسة بدورها الى زيـادة حجم حصـة الشركات العراقية من سوق التأمين ، كما يوضحه الجدول الآتى :

جدول رقم (٦٥)

حصة الشركات العراقية والاجنبية في سوق التأمين

١٩٥٩ ـ ١٩٦٣* (نسب مئوية)

السنة	حصة الشركات العراقية	حصة الشركات الاجنبية
	٪	٪
١٩٥٩	٣٩	٦١
١٩٦٠	٤٥	٥٥
١٩٦١	٥٢	٤٨
١٩٦٢	٦٠	٤٠
١٩٦٣	٦٧	٣٣

* أممت شركات التأمين الاجنبية بضمن قرارات التأميم عام ١٩٦٤ ٠

ويتضح من الجدول السابق ان حصة الشركات العراقية من سوق التأمين قد زادت الى ما يقرب من الضعف خلال الفترة ١٩٥٩ ـ ١٩٦٣ وذلك على حساب حصة الشركات الاجنبية ٠

وبموجب القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٤ اممت جميع شركات التأمين العاملة فى العراق وكذلك شركة اعادة التأمين ، كما تم انشاء المؤسسة العامة للتأمين بغية تطوير وتنظيم قطاع التأمين فى العراق على اسس متطورة جديدة ٠ وقد تم اعادة تنظيم هذه الشركات عن طريق الادماج ، وأصبحت السوق العراقية تضم ثلاث شركات اختصاصية وهى : شركة التأمين الوطنية، الشركة العراقية للتأمين على الحياة وشركة اعادة التأمين العراقية ، على ان تتولى شركة التأمين الوطنية جميع فعاليات التأمين عدا التأمين على الحياة٠ وقد قامت المؤسسة بفتح فروع لشركات التأمين فى مختلف انحاء القطر ، كما عملت على زيادة فعاليات شركة اعادة التأمين العراقية ، بدخولها السوق العالمية للتأمين وفضلا عن ذلك فقد صدرت بعض القوانين فى شأن تنظيم

التأمين بجميع انواعه .

وقد بلغ مجموع رأس المال المستثمر من قبل شركات التأمين نحو ٥ر٩ مليون دينار عام ١٩٦٦ ، ارتفع الى نحو ٨ر٣ مليون دينار عام ١٩٦٧ ، بنسبة زيادة قدرها ١ر٤٠٪ عن سنة ١٩٦٦ أما فى عام ١٩٦٨ فقد زاد مجموع رأس المال المستثمر من قبل شركات التأمين الى نحو ٥ر٩ مليون دينار، أى بنسبة زيادة قدرها ٥ر١٤٪ عن سنة ١٩٦٧، موزعة على الشركات التابعة للمؤسسة العامة للتأمين . وأما فى عام ١٩٦٩ فقد بلغ مجموع الاستثمارات نحو ٣ر٩ مليون دينار ، كما يتضح تفصيليا بالجدول الآتى :

جدول رقم (٦٦)
رأس المال المستثمر من قبل القطاع التأميني
١٩٦٦ - ١٩٦٩

(بالاف الدنانير)

	رأس المال المستثمر عام ١٩٦٦	النسبة الى المجموع	رأس المال المستثمر عام ١٩٦٧	النسبة الى المجموع	رأس المال المستثمر عام ١٩٦٨	النسبة الى المجموع	رأس المال المستثمر عام ١٩٦٩	النسبة الى المجموع
		٪		٪		٪		٪
ديوان المؤسسة	—	—	—	—	٢٤١	٢ر٥	١٢١	١ر٣
شركة التأمين الوطنية	٢٩١٩	٤٩ر٧	٣٨٤٦	٤٦ر٣	٤١٥٤	٤٣ر٩	٤٤٣٣	٤٧ر٦
الشركة العراقية للتأمين على الحياة	١٠٢١	١٧ر٤	٢١٨٦	٢٦ر٣	٢٤٥٨	٢٦ر٠	٢٦٧٤	٢٨ر٧
شركة اعادة التأمين العراقية	١٩٣٥	٣٢ر٩	٢٢٧١	٢٧ر٤	٢٦١٤	٢٧ر٦	٢٠٨٤	٢٢ر٤
المجمـــوع	٥٨٧٥	١٠٠ر٠	٨٣٠٣	١٠٠ر٠	٩٤٦٧	١٠٠ر٠	٩٣١٢	١٠٠ر٠

أما المجالات التى توجهت اليها شركات التأمين فى استثمار أموالها ، فقد كانت تتمثل فى حيازة الاوراق المالية ، وفى اسهم الشركات والبنوك والسندات العراقية والاجنبية ، وفى الاراضى والعقارات الموثوقة بوثائق تأمين العقارات . أما الفائض المتبقى بعد ذلك فانه يودع بالمصارف كودائع ثابتة ، كما يتضح من الجدول الآتى :

جدول رقم (٦٧)

توزيع اموال الاستثمار بالقطاع التأميني حسب طبيعة النشاط

١٩٦٧ ـ ١٩٦٩

(بالاف الدنانير)

بيـــــان	رأس المال المستثمر عام ١٩٦٧	النسبة الى المجموع	رأس المال المستثمر عام ١٩٦٨	النسبة الى المجموع	رأس المال المستثمر عام ١٩٦٩	النسبة الى المجموع
		٪		٪		٪
الاراضى والعقارات	٧٢١	٨ر٧	٨٥٢	٩ر٠	١٠٨٤	١١ر٦
الاســـــهم	١٣٢١	١٥ر٩	١٤٧١	١٥ر٥	١١٧٤	١٢ر٦
الســـــندات	٣٦٩	٤ر٤	٣٥٦	٣ر٨	١٦٥٧	١٧ر٨
القـــــروض	٥٧٨	٧ر٠	٦٨٦	٧ر٢	٧٩٢	٨ر٥
الودائـع الثابتـة	٥٣١٤	٦٤ر٠	٦١٠٢	٦٤ر٥	٤٦٠٥	٤٩ر٥
المجمـــوع	٨٣٠٣	١٠٠ر٠	٩٤٦٧	١٠٠ر٠	٩٣١٢	١٠٠ر٠

ومن الواضح ان رأس المال المستثمر ، من قبل شركات التامين كودائع ثابتة فى البنوك تشكل اكبر نسبة من اجمالى اموال الاستثمار بالقطاع التامينى • عامى ١٩٦٧ و١٩٦٨ ، اذ تبلغ نحو ٦٤٪ ، ٥ر٦٤٪ على التوالى غير انها انخفضت بعدئذ الى ٥ر٤٩٪ عام ١٩٦٩ ، ومع ذلك فانها ما زالت تمثل اكبر نسبة من مجموع أموال الاستثمار بالقطاع التامينى أما الاسهم والسندات فقد ارتفعت نسبتها خلال هذه الفترة من ٣ر٢٠٪ عام ١٩٦٧ الى ٤ر٣٠٪ عام ١٩٦٩ ، بينما بلغت نسبة الاراضى والعقارات الى اجمالى الاموال المستثمرة عام ١٩٦٧ نحو ٧ر٨٪ ، ارتفعت الى ٦ر١١٪ عام ١٩٦٩ • وأما القروض فانها تمثل اقل النسب فى استثمارات القطاع التامينى ، الا انها حققت أعلى نسبة عام ١٩٦٩ حيث بلغت ٥ر٨٪ •

(٥) قطاع التجارة العام (الاستيراد)

كانت التجارة سابقا من اختصاص القطاع الخاص ولم تتدخل الحكومة فى مجال هذا القطاع الا فى أوقات الحروب والازمات • ونظرا لاهمية هذا القطاع وضخامة الاموال المتداولة فيه ، اخذت الحكومة تتدخل تدريجيا فى هذا الجانب من نشاط القطاع الخاص • اذ تم فى عام ١٩٥٩ استحداث مصلحة المبايعات الحكومية كأول مؤسسة حكومية تقوم بالاعمال التجارية • وفى تموز عام ١٩٦٤ تم تأسيس بعض الشركات التجارية، حيث دخلت الحكومة بذلك فى مجال التجارة ، وعلى الاخص التجارة الخارجية ، بصورة أوسع ، واحتكرت استيراد بعض المواد الغذائية والسيارات والادوية والمواد الطبية والمواد الزراعية والكيمياوية •

وعندما تم انشاء المؤسسة العامة للتجارة تولت مهمة استيراد مختلف انواع السلع من الخارج • وتتألف هذه المؤسسة من عدة شركات وهى : الشركة العامة للسيارات والشركة العامة لاستيراد المواد الانشائية وشركة المخازن العراقية ومصلحة المبايعات الحكومية والشركة الافريقية •

وتدل البيانات المتاحة عن نشاط قطاع التجارة العام على ان اجمالى

الرساميل المدفوعة لمنشآت المؤسسة العامة للتجارة يبلغ نحو ١٧ مليون دينارا في سنة ٦٨/٦٧ اى بنسبة ٣ر٣٪ من حجم المبيعات البالغ قدره ١ر٥١ مليون دينارا ، وهذا مما يكشف عن احتياج المؤسسة الى الافادة من التسهيلات المصرفية ، وقد بلغ ما دفعته المؤسسة من فوائد عما سبق ان حصلت عليه من ائتمان مصرفي خلال سنة ١٩٦٧ نحو ٤٢٦٠٠٠ دينارا .

أما من ناحية استيرادات المؤسسة فقد ارتفعت من نحو ٤ر٢١ مليون دينار عام ١٩٦٥ الى نحو ٨ر٤٣ مليون دينار في عام ١٩٦٩ ، اى بنسبة زيادة قدرها ٧ر١٠٤٪ ، وان نسبة هذه الاستيرادات الى مجموع استيرادات العراق بلغت ٣ر١٣٪ و ٧ر٢٧٪ خلال السنتين المذكورتين على التوالى ، كما يتضح من الجدول الآتى :

جدول رقم (٦٨)

تطور استيرادات المؤسسة العامة للتجارة واهميتها النسبية

١٩٦٥ - ١٩٦٩

(بملايين الدنانير)

السنة	استيرادات العراق (١)	استيرادات المؤسسة (٢)	نسبة ٢ : ١
			٪
١٩٦٥	١٦١ر٧	٢١ر٤	١٣ر٢
١٩٦٦	١٧٥ر١	١٩ر٦	١١ر٢
١٩٦٧	١٥٠ر٤	٢١ر٣	١٤ر٢
١٩٦٨	١٤٤ر٢	٢٥ر٥	١٧ر٧
١٩٦٩	١٥٨ر٠	٤٣ر٨	٢٧ر٧

(٦) قطاع التجارة العام (التصدير)

وفي تشرين ثانى عام ١٩٦٨ انيطت صلاحية تصدير المنتجات العراقية للخارج ، وخاصة السمنت ، للشركة العامة للتصدير ، غير انه في تشرين ثانى عام ١٩٦٩ تقرر الغاء هذه الشركة ، وتم استحداث المؤسسة العامة

للتصدير ، وأصبحت مرتبطة بوزارة الاقتصاد • وتولت هذه المؤسسة العامة الجديدة مهمة المساهمة فى تصدير منتجات القطاعين العام والخاص ، فضلا عن تشجيع القطاع الخاص على تصدير منتجاته الى الخارج نظرا لما لهذه العملية من فوائد اقتصادية جمة • وفيما يلى جدول يوضح تطور صادرات المؤسسة :

جدول رقم (٦٩)

تطور صادرات المؤسسة العامة للتصدير واهميتها النسبية

١٩٦٥ ـ ١٩٦٨

(بملايين الدنانير)

السنة	صادرات العراق (١)	صادرات المؤسسة (٢)	نسبة ٢ : ١
			٪
١٩٦٥	١٨ر١	٢ر٤	١٣ر٣
١٩٦٦	٢٣ر٢	٢ر٣	٩ر٩
١٩٦٧	٢٠ر٧	٣ر٣	١٥ر٩
١٩٦٨	٢٣ر٠	٢ر٥	١٠ر٩

اما بالنسبة لمبيعات المؤسسة العامة للتجارة فقد بلغت عام ١٩٦٥ نحو ٥٢ر١ مليون دينار ، ولكنها انخفضت عام ١٩٦٧ الى ٥١ر١ مليون دينار • والجدير بالاشارة ان مبيعات مصلحة المبايعات الحكومية تؤلف حوالى النصف من مبيعات المؤسسة العامة للتجارة ، اذ بلغت مبيعات المصلحة عام ١٩٦٥ نحو ٢٨ر٥ مليون دينار ، أى بنسبة ٥٤ر٧٪ من مجموع المبيعات • وفى عام ١٩٦٧ بلغت مبيعات المصلحة ٢٧ر٤ مليون دينار ، بنسبة (٥٣ر٦٪) من مجموع مبيعات المؤسسة • وفيما يلى جدول يوضح التوزيع الجغرافي لقيمة ما قامت المؤسسة العامة للتجارة باستيراده خلال عام ١٩٦٨ بالمقارنة بعام ١٩٦٥ :

جدول رقم (٧٠)

التوزيع الجغرافي لاستيرادات السلع من قبل المؤسسة العامة للتجارة

عام ١٩٦٨ مقارنا بعام ١٩٦٥

(بالدينـــار)

	١٩٦٥	النسبة	١٩٦٨	النسبة
		٪		٪
مجموع الدول العربية	١٤٢٠٦٤	٠ر٧	١٤٩٦١٢٤	٥ر٩
منطقه التجارة الحرة	٤١١٤٣٨٢	١٩ر٢	٢٤٣٠٥٠٣	٩ر٥
الدول الاشتراكية	٢٤٣٢٧٢٩	١١ر٣	٨٢٢٥٤٣٣	٣٢ر٣
دول السوق الاوربية المشـــتركة	٢٤٨٦٨٢٠	١١ر٦	٣٢١٨٠٢٩	١٢ر٦
منطقة الاسترليني (عدا المملكة المتحدة)	٧٩٤٢٣٩٢	٣٧ر١	٧٦٧٩٤٤٠	٣٠ر١
انولايات المتحدة	٣٤٣٥٦٢٠	١٦ر٠	١٨٤٥٧١	٠ر٧
دول اخـرى	٨٧٨٩٩٦	٤ر١	٢٢٥٢٩٢٣	٨ر٩
	٢١٤٣٣٠٠٣	١٠٠ر٠	٢٥٤٨٧٠٢٣	١٠٠ر٠

ويوضح الجدول ان الاستيرادات التى قامت بها المؤسسة قد زادت خلال الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٦٨ بنسـبة ١٨ر٩٪ ، الا ان الاستيرادات من الدول العربية قد زادت بنسبة ٩٥٣ر١٪ حيث كانت الاستيرادات عام ١٩٦٥ نحـو ١٤٢٠٦٤ دينـارا ، ارتفعت الى ١٤٩٦١٢٤ دينـارا ، فى حين ان الاستيرادات من الـدول الاشتراكية ارتفعت خـلال نفس الفترة بنسـبة (٢٣٨ر١٪) ٠ اما الاستيرادات من دول منطقـة الاسترليني (عدا المملكة المتحدة) فقد انخفضت بنسبة ٣ر٣٪ ، واما الاستيرادات من منطقة التجارة الحرة فقد انخفضت بنسبة (٤٠ر٩٪) ، هذا فى حين ان الاستيرادات من الولايات المتحدة الامريكية فقد انخفضت بدرجة كبيرة ٠

سادسا : تطور التجارة الخارجية
وميـــزان المدفوعات

سادسا : تطور التجارة الخارجية وميزان المدفوعات

رغم الاعتبارات التى قد تملي على بعض البلاد النامية ان تتجه الى اتباع سياسة الاكتفاء الذاتى ، بغض النظر عن المزايا النسبية التى يحققها التخصص الدولى ، سواء كان ذلك من أجل تطبيق فكرة الصناعة الناشئة وما يرتبط بها من نظرة ديناميكية لكلفة الانتاج ، او من اجل القضاء على البطالة عن طريق فتح مجالات جديدة للعمالة باحلال السلع المنتجة محليا محل المستوردة حتى ولو كانت اعتبارات التكلفة ترجح كفة الاستيراد ، او من اجل تنويع الاقتصاد القومى ما دامت معدلات التبادل الدولى تميل ، فى معظم الاحيان ، الى غير صالح الدول النامية المنتجة للمواد الاولية واسعار هذه المواد عرضة للتقلبات ، فأن النمط الذى تتخذه التنمية الاقتصادية يؤثر فى حجم التجارة الخارجية للبلد النامي ، كما يؤثر فى هيكل هذه التجارة • اذ لو ان الامر يدعو الى تدبير قدر كبير من النقد الاجنبى ، نظرا لان عمليات التنمية تتطلب توسعا كبيرا فى الاستيرادات من السلع الانتاجية ، فلا مناص من ان تكون الاولوية فى خطط التنمية ، معقودة للصناعات التى تعود بحصيلة كبيرة من العملات الاجنبية اذا كانت من صناعات التصدير ، او بالوفر فى الانفاق من هذه العملات اذا كانت من الصناعات المحلية التى تحل منتجاتها محل المنتجات المستوردة وتتوافر لها مقومات نجاحها فنيا واقتصاديا •

(١) دور التجارة الخارجية فى الاقتصاد العراقى

لقد جاء نمو التجارة الخارجية فى العراق مصحوبا بتطور وتحسين وسائط النقل والمواصلات وربط العراق بالاقتصاد العالمى ، بالاضافة الى ربط اجزاء القطر المختلفة مع بعضها البعض • وقد أدى ذلك الى انتشار الاقتصاد النقدى وتوفير المناخ الملائم للانتاج السلعى وتطوره ، وعلى الاخص

الانتاج الزراعى • وكان من شأن هذه الزيادة المطردة فى الانتاج الزراعى ان تزايدت صادرات العراق من المواد الزراعيـة الى العـالم الخارجى ، مما ادى بدوره الى ارتفاع مطرد فى حصيلة الصادرات وبالتالى فيما ينفق على الاستيرادات •

ولكن أهم حدث طرأ على الاقتصاد العراقى هو اكتشاف النفط والبدء باستخراجه منـذ أواخـر العشـرينيات ومن ثم أصبح القطـــاع النفطى يلعب دورا بارزا فى الاقتصاد القومى ، وعلى الاخص منذ أوائل الخمسينيات ومن خلال عملية تطور استخراج النفط من قبل شركات النفط الاجنبية ، ارتبط الاقتصاد العراقى بالقطاع النفطى وغدت مادة واحدة ، وهى النفط ، المحرك الاساسى والمحدد الرئيسى لمعـالم الاقتصـاد العراقى ، اذ اصبـح استخراج النفط الخام يسهم بجزء كبير فى تكوين الدخل القومى ، حيث كانت نسبته ٩ر٢٥٪ عام ١٩٥٨ ، مقابل ٠ر٢١٪ عام ١٩٦٩ •

انعكس هذا الوضع على التجارة الخارجية ، وذلك بأن أصبحت معظم مكونات الصادرات تتألف من مادة النفط الخام • ولما كانت صناعة النفط بوضعها القائم فى الاقتصاد العراقى تمثـل اقتصـادا حديثا من حيث الفن الانتاجى واساليبه فقد كان لهذا انعكاسه على الوضع الاقتصادى ، اذ برزت من ثناياه ظاهرتان : الاولى هى وجـود اختلال اصيل ومستمر فى الميزان التجارى (باستثناء النفط) نتيجة استخدام موارد النفط ، والثانية هى ان التوسع فى الاستيرادات لم يكن موجها ، اساسا ، لمواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية • ويوضح الجدول التالى ابعـاد مشـكلة الاختلال فى الميزان التجـارى :

جدول رقم (٧١)
تطـــور الصـــــادرات والـــــــواردات
١٩٥٢ ـ ١٩٥٨

(ملايين الدنانير)

السنة	الصادرات غير النفطية	٪	صادرات النفـــط	٪	مجمـوع الصادرات	الاستيرادات عدا شركات النفـط	٪	استيرادات شركـات النفـط	٪	مجمـوع الاستيرادات	الميـزان التجارى (عدا النفط)	الميـزان التجارى (مع النفط)
١٩٥٢	١٨ر٧٨	١٩ر١	٧٩ر٦٠	٨٠ر٩	٩٨ر٣٨	٤٧ر٤٢	٧٦ر٧	١٤ر٤٣	٢٣ر٣	٦١ر٨٥	ـ٢٨ر٦٤	٣٦ر٥٣
١٩٥٣	١٩ر٠٧	١٣ر٦	١٢٠ر٧٠	٨٦ر٤	١٣٩ر٧٧	٥٥ر٥٠	٨٠ر٨	١٣ر١٩	١٩ر٢	٦٨ر٦٩	ـ٣٦ر٤٣	٧١ر٠٨
١٩٥٤	١٧ر٩٧	١١ر٨	١٣٤ر٦٤	٨٨ر٢	١٥٢ر٦١	٦٨ر٣٦	٩٢ر٢	٥ر٧٨	٧ر٨	٧٤ر١٤	ـ٥٠ر٣٩	٧٨ر٤٧
١٩٥٥	١٥ر٩٢	٨ر٦	١٦٨ر١٣	٩١ر٤	١٨٤ر٠٥	٩٠ر٨٨	٩٣ر٥	٦ر٢٧	٦ر٥	٩٧ر١٥	ـ٧٤ر٩٦	٨٦ر٩٠
١٩٥٦	١٣ر١٧	٧ر٨	١٥٦ر٦٤	٩٢ر٢	١٦٩ر٨١	١٠٧ر١٦	٩٣ر٥	٧ر٣٩	٦ر٥	١١٤ر٥٥	ـ٩٣ر٩٩	٥٥ر٢٦
١٩٥٧	١٢ر٨٨	١٠ر٢	١١٣ر١٦	٨٩ر٨	١٢٦ر٠٤	١١٢ر٠٥	٩١ر٥	١٠ر٣٧	٨ر٥	١٢٢ر٤٢	ـ٩٩ر١٧	٣ر٦٢
١٩٥٨	١٤ر٢٥	٧ر١	١٨٥ر٥٤	٩٢ر٩	١٩٩ر٧٩	٩٩ر٨٢	٩٠ر٩	٩ر٩٨	٩ر١	١٠٩ر٨٠	ـ٨٥ر٥٧	٨٩ر٩٩

ويتضح من الجدول السابق بأن الصادرات غير النفطية كانت تكون نسبة ضئيلة من مجموع الصادرات ، ومع ذلك فأن قيمة هذه الصادرات كانت تميل نحو الانخفاض بصورة مطلقة ونسبية خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٥٨ ، اذ كانت نسبة الصادرات المحلية نحو ١ر١٩٪ من أجمالى قيمة الصادرات عام ١٩٥٢ ، انخفضت الى ١ر٧٪ عام ١٩٥٨ • اما صادرات النفط فقد ارتفعت قيمتها من ٦٠ر٧٩ مليون دينار عام ١٩٥٢ وتبلغ نسبتها نحو ٩ر٨٠٪ من اجمالى قيمة الصادرات الى ٥٤ر١٨٥ مليون دينار عام ١٩٥٨ وتبلغ نسبتها ٩ر٩٢٪ ، أى بنسبة زيادة تبلغ ١ر١٣٣٪ خلال الفترة• كما ان الاستيرادات ، بأستثناء استيرادات شركات النفط ، قد زادت من ٤٢ر٤٧ مليون دينار عام ١٩٥٢ الى ٨٢ر٩٩ مليون دينار عام ١٩٥٨ أى بنسبة زيادة تقرب من ١١١٪ ، فى حين ان استيرادات شركات النفط قد انخفضت بنسبة تبلغ نحو ٨ر٣٠٪ خلال نفس الفترة •

ومن هنا ان تطور اتجاه الصادرات والواردات بالصورة التى عرضناها كان لابد ان يؤدى الى حدوث عجز فى الميزا نالتجارى ، اذ نلاحظ ان عجز الميزان التجارى (عدا النفط) قد زاد من ٦٤ر٢٨ مليون دينار الى ٥٧ر٨٥ مليون دينار ، اى ان العجز ارتفع بنسبة ٨ر١٩٨٪ خلال الفترة موضوع الدراسة وعلى ذلك فقد أصبحت قيمة صادرات النفط تلعب دورا رئيسيا فى سد عجز الميزان التجارى اذ أن الميزان التجارى (مع النفط) ينم عن تحقيق فائض مستمر ومطرد الزيادة ، حيث ارتفع الفائض من ٥٣ر٣٦ مليون دينار عام ١٩٥٢ الى ٩٩ر٨٩ مليون دينار عام ١٩٥٨ بنسبة زيادة تبلغ ٣ر١٤٦٪ • وهذا بأستثناء عامى ١٩٥٦ و ١٩٥٧ اللذين نقص الفائض فيهما بسبب توقف انتاج النفط بضعة أشهر على أثر العدوان الثلاثي •

كما ان تركيب الصادرات والاستيرادات خلال هذه الفترة ينبىء عن ضعف استجابة السياسة التجارية التى كانت متبعة آنذاك لمتطلبات التنمية الاقتصادية ، اذ ان حجم الصادرات غير النفطية كان ضئيلا ، بالاضافة الى

أن أغلبها كان يتألف من المواد الزراعية والحيوانية ، اما عن الاستيرادات فقد كانت المواد الاستهلاكية وحدها تكون نحو نصف اجمالى قيمة خلال الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٥٨ ، كما يتضح من الجدولين الآتيين :-

جدول رقم (٧٢)

متوسط قيم الصادرات الرئيسية غير النفطية ونسبها المئوية

خلال الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٥٨

(بالاف الدنانير)

نوع المادة	متوسط قيم الصادرات	النسبة المئوية الى المجموع
		٪
الشعير	٦٥٢٣	٤٠ر٨
التمور	٣٤٥٨	٢١ر٦
الصوف	١٢٠٢	٧ر٥
الحيوان	٩١٨	٥ر٧
الجلود	٣٠٨	١ر٩
الحنطة	١٩٦	١ر٣
صادرات اخرى	٣٣٩٩	٢١ر٢
المجموع	١٦٠٠٤	١٠٠ر٠

جدول رقم (٧٣)

متوسط قيم الاستيرادات ونسبها المئوية

خلال الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٥٨

(بالاف الدنانير)

نوع المادة	متوسط قيم الاستيرادات	النسبة المئوية الى المجموع
		٪
مواد خام ومواد نصف مصنوعة	٢٦٢٣٩	٢٨ر٤
سلع استثمارية	٢٠٦٢٧	٢٢ر٢
سلع استهلاكية	١٧٠٠٤	١٨ر٤
اغذية ومشروبات وتبغ	١٦٩٢١	١٨ر٣
منسوجات وملبوسات	١١٧٥٣	١٢ر٧
المجموع	٩٢٥٤٤	١٠٠ر٠

ويلاحظ من الجدول السابق أن محصول الشعير كان يأتي في المرتبة الاولى من الصادرات خلال الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٥٨ ، اذ كانت قيمته تبلغ ٦ر٥٢٣ مليون دينار اى بنسبة ٨ر٤٠٪ من أجمالى قيمة الصادرات البالغة نحو ١٦ر٠ مليون دينار • وتأتى التمور فى المرتبة الثانية ، حيث بلغت قيمتها ٣ر٤٥٨ مليون دينار اى بنسبة ٦ر٢١٪ من اجمالى قيمة الصادرات • اما بند « صادرات أخرى » فبلغ مقداره نحو ٣ر٣٩٩ مليون دينار أى بنسبة ٢ر٢١٪ من اجمالى قيمة الصادرات ، وهذا البند يضم بعض المنتجات الزراعية الثانوية كالبذور والدهن الحيوانى والشعر والمرعز وعرق السوس وغيرها •

اما الاستيرادات فقد كان نصفها ، كما قدمنا ، يتكون من المواد الاستهلاكية، اذ كانت الاغذية والمشروبات تسهم بنحو ٣ر١٨٪ ، والمنسوجات والملبوسات بنحو ٧ر١٢٪ والسلع لاستهلاكية الاخرى بنحو ٤ر١٨٪ ، فى حين أن السلع الانتاجية الرئيسية ، اى المكائن والمعدات ، فكانت تكون نحو ٢ر٢٢٪ من اجمالى قيمة الاستيرادات •

كما ان طبيعة علاقة الاقتصاد العراقى بالعالم الغربى كانت تنم ، فى الواقع ، عن تركز التجارة الخارجية مع مجموعة دول ، اذ ان ٥٠٪ من استيرادات العراق كانت تأتى من المنطقة الاسترلينية وامريكا وكندا اضافة الى ان ٤٥٪ من الصادرات كانت تذهب الى هذه المناطق ، وهذا ما يوضحه الجدول الآتى :

جدول رقم (٧٤)

التوزيع الجغرافي لاستيرادات وصادرات العراق لسنة ١٩٥٧

(نسب مئوية)

المنطقة	الاستيرادات	الصادرات
	٪	٪
الولايات المتحدة الامريكية وكندا	١٥ر٠	٣ر٦
المنطقة الاسترلينية	٣٥ر٠	٤١ر٤
منطقة التجارة الحرة	٤ر٦	١ر٩
السوق الاوربية المشتركة	٢٤ر١	١١ر٨
البلدان الاشتراكية	٥ر٣	—
البلدان العربية	٥ر٦	٣٠ر٩
الاقطار الاخرى	١٠ر٤	١٠ر٤
المجموع	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

ويوضح الجدول السابق ان ٣٥٪ من الاستيرادات كانت تأتي من المنطقة الاسترلينية وعلى الاخص من انجلترا ، اما الصادرات الى نفس المنطقة فكانت تصل نسبتها الى نحو ٤١ر٤٪ • وتأتي السوق الاوربية المشتركة في المرتبة الثانية ، اذ بلغت نسبة الاستيرادات منها ٢٤ر١٪ والصادرات اليها ١١ر٨٪ ، بينما ١٥٪ من الاستيرادات كانت تأتي من الولايات المتحدة الامريكية وكندا • اما العلاقات التجارية مع البلدان الاشتراكية فكانت ضئيلة حيث كانت نسبة الاستيرادات منها ٥ر٣٪ ، بينما لم يكن العراق يصدر شيئا الى البلدان الاشتراكية • اما نسبة الاستيرادات من الدول العربية فقد بلغت ٥ر٦٪ من مجموع الاستيرادات بينما كانت نسبة الصادرات اليها تمثل ٣٠ر٩٪ من مجموع الصادرات بما فيها اعادة التصدير الى دول غير عربية •

وخلاصة القول ان السياسة التجارية ، خلال تلك الفترة ، لم تكن تستجيب لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعراق ، مما ادى الى

استمرار أوضاع التخلف الاقتصادى • بالاضافة الى ذلك فقد خلقت السياسة التجارية المتبعة آنذاك وضعا من شأنه ان تحققت الارباح الطائلة فى التجارة دون الصناعة • اذ كانت نسبة الارباح الى قيمة بعض الصادرات تصل الى معدلات مرتفعة نسبيا •

(٢) السياسة التجارية بعد ثورة ١٩٥٨

استهدفت السياسة التجارية بعد ثورة ١٩٥٨ المساهمة فى تحقيق التنمية الاقتصادية بخطى سريعة ، وفى سبيل ذلك اتخذت عدة خطوات ، يمكن ان نجملها فيما يلى :

— التعامل مع جميع الدول بدون تمييز وبغض النظر عن انظمتها الاجتماعية •

— عقد اتفاقيات تجارية كوسيلة لتطبيق سياسة تجارية متكافئة مع جميع الدول منبعثة من التبادل القائم على اساس المصالح المتبادلة والمنافع المتقابلة •

— وضع نظام خاص للاستيراد بمقتضاه تقوم الجهات المسؤولة بأعطاء اجازات الاستيراد وفق حصص سنوية لانواع السلع ، وتقدم هذه الى تجار القطاع الخاص ، مع قصر استيراد بعض السلع على القطاع العام • ومثل هذا الاجراء كان يستهدف التقليل من استيرادات السلع الكمالية والتأكيد على أهمية الاستيرادات من السلع الانتاجية •

— تشجيع الصناعات المحلية ذات الطابع التصديرى ، واعفاء السلع الانتاجية المستوردة لعدد كبير من معامل القطاع الخاص والعام من الرسوم المركية •

ومن الجدير بالذكر ان الحكومة بدأت بوضع منهاج سنوى

للاستيراد وفقا للاسس الآتية :

— اعتبار منهاج الاستيراد اداة هامة فى تنفيذ خطة التنمية القومية ، وذلك بتأمين احتياجات هذه الخطة من السلع الاستثمارية والوسيطة ، وبالتالى تأمين سير عمليات التنمية فى مختلف مجالات النشاط الاقتصادى .

— توسيع دور القطاع العام فى عمليات الاستيراد بغية تحقيق استقرار الاسعار ، والحيلولة دون عمليات المضاربة ، والقضاء على الاستغلال .

— توفير المواد الغذائية الاساسية والسلع الاستهلاكية الضرورية بما يسد حاجة السوق المحلية ويحول دون ارتفاع الاسعار .

— تنظيم شؤون الاستيراد باستبعاد المستوردين الطارئين على السوق من قائمة المصنفين لدى مديرية الاستيراد العامة لتخفيف الضغط على منهاج الاستيراد ومكافحة ظاهرة بيع اجازات الاستيراد .

— ضمان تنفيذ الاتفاقيات التجارية المعقودة مع العراق عن طريق القطاعين العام والخاص .

— ضمان حماية الانتاج الوطنى ، الزراعى والصناعى ، وذلك عن طريق منع أو تقليص استيراد السلع التى ينتج ما يماثلها محليا .

اما فى مجال التصدير فأن الدولة أخذت على عاتقها ازالة كثير من معوقات التصدير ، كما ان الاجهزة الحكومية المعنية تصدر ، بين الحين والحين ، قوائم بالسلع العراقية الممكن تصديرها مقابل استيراد سلع اجنبية . اضافة الى ذلك فأن الدولة قد باشرت بتوسيع الخط البحرى التجارى العراقى ، ودعم سوق التأمين بما يفضى الى تحقيق بعض الزيادة فى ايرادات العراق غير المنظورة .

(٣) متغيرات التجارة الخارجية :

ان متغيرات تجارة العراق الخارجية تعكس بوضوح اختلال توازن بنيان الاقتصاد القومى ، وتكشف عن ان العراق ، لا يزال يعتمد فى صادراته وحصيلته من العملة الاجنبية على سلعة رئيسية واحدة هى النفط ، كما يعتمد على الخارج فى الحصول على قدر كبير من احتياجاته من السلع الاستهلاكية والاستثمارية • وفيما يلى جدول يوضح متغيرات التجارة الخارجية خلال الفترة ١٩٥٧ – ١٩٦٩ :

جدول رقم (٧٥)

متغيرات التجارة الخارجية ١٩٥٧ ـ ١٩٦٩

(بملايين الدنانير)

	الصادرات* عدا النفط	صادرات* النفط	الصادرات بما فيها النفط**	استيرادات**	حجم التجارة (الصادرات + الاستيرادات) عدا النفط	حجم التجارة مع النفط	الميزان التجاري (عدا النفط)	الميزان التجاري (مع النفط)
١٩٥٧	١٢٫٨٨	١١٣٫١٦	١٢٦٫٠٤	١١٢٫٠٥	١٢٤٫٩٣	٢٣٨٫٠٩	ـ٣٩٩٫١٧	١٣٫٩٩
١٩٥٨	١٤٫٢٥	١٨٥٫٥٤	١٩٩٫٧٩	٩٩٫٨٢	١١٤٫٠٧	٢٩٩٫٦١	ـ٨٥٫٥٧	٩٩٫٩٧
١٩٥٩	١١٫٤٧	٢٠١٫٦٧	٢١٣٫١٤	٩٩٫٤٠	١١٠٫٨٧	٣١٢٫٥٤	ـ٨٧٫٩٣	١١٣٫٧٤
١٩٦٠	٧٫٩٨	٢٢٢٫٦٣	٢٣٠٫٦١	١٢٤٫٣٥	١٣٢٫٣٣	٣٥٤٫٩٦	ـ١١٦٫٣٧	١٠٦٫٢٦
١٩٦١	٧٫٨٧	٢٢٣٫٠٩	٢٣٠٫٩٦	١٣٣٫٥٣	١٤١٫٤٠	٣٦٤٫٤٩	ـ١٢٥٫٦٦	٩٧٫٤٣
١٩٦٢	١٩٫٣١	٢٢٣٫٧٤	٢٤٣٫٠٥	١٢٧٫٧٣	١٤٧٫٠٤	٣٧٠٫٧٨	ـ١٠٨٫٤٢	١١٥٫٣٢
١٩٦٣	١٦٫٧٣	٢٥٨٫٩٧	٢٧٥٫٧٠	١١٢٫٤٦	١٢٩٫١٩	٣٨٨٫١٦	ـ٩٥٫٧٣	١٦٣٫٢٤
١٩٦٤	١٥٫٢٩	٢٨١٫٧٦	٢٩٧٫٠٥	١٤٦٫٧٤	١٦٢٫٠٣	٤٤٣٫٧٩	ـ١٣١٫٤٥	١٥٠٫٣١
١٩٦٥	١٨٫١٢	٢٩٣٫٥٩	٣١١٫٧١	١٦١٫٦٧	١٧٩٫٧٩	٤٧٣٫٣٨	ـ١٤٣٫٥٥	١٥٠٫٠٤
١٩٦٦	٢٣٫٢٤	٣٠٨٫٨٥	٣٣٢٫٠٩	١٧٥٫١٠	١٩٨٫٣٤	٥٠٧٫١٩	ـ١٥١٫٨٦	١٥٦٫٩٩
١٩٦٧	٢٠٫٦٦	٢٧١٫٩٥	٢٩٢٫٦١	١٥٠٫٣٩	١٧١٫٠٥	٤٤٣٫٠٠	ـ١٢٩٫٧٣	١٤٢٫٢٢
١٩٦٨	٢٣٫٠٣	٣٤٥٫٠١	٣٦٨٫٠٤	١٤٣٫٣٦	١٦٦٫٣٩	٥١١٫٤٠	ـ١٢٠٫٣٣	٢٢٤٫٦٨
١٩٦٩	٢٢٫٠٠	٣٤٦٫١٩	٣٦٨٫١٩	١٥٥٫٨٤	١٧٧٫٨٤	٥٢٤٫٠٣	ـ١٣٣٫٨٤	٢١٢٫٣٥

* لا تشمل ارقام اعادة التصدير .

** توجد بعض الفروق بين ارقام الصادرات وارقام الواردات في هذا الجدول وبين ارقام الصادرات وارقام الواردات بميزان المدفوعات ، وهي ناتجة عن التقريب .

ويمكن ان نتبين من الجدول السابق مدى أهمية التجارة الخارجية بالنسبة للاقتصاد القومى ، واهمية النفط فيها من نسبتها الى الدخل القومى ، اذ يلاحظ ان نسبة حجم التجارة الخارجية (بما فيها النفط) الى الدخل القومى كانت تبلغ ٦١ر٨٪ عام ١٩٥٧ ، ارتفعت الى ٦٨ر٢٪ عام ١٩٦٨ ، فى حين ان نسبة حجم التجارة الخارجية (عدا صادرات النفط) الى الدخل القومى قد انخفضت من ٣٢ر٤٪ عام ١٩٥٧ الى ٢٢ر٢٪ عام ١٩٦٨ .

كما يتضح من الجدول السابق ان قيمة الصادرات (بما فيها النفط) قد ارتفعت من ١٢٦ر٠٤ مليون دينار عام ١٩٥٧ الى ٣٦٨ر٠٤ مليون دينار عام ١٩٦٨ ، اى بنسبة زيادة تبلغ نحو ١٩٢٪ . هذا وفى الوقت الذى ارتفعت فيه قيمة صادرات النفط بنسبة ٢٠٤ر٩٪ وبمتوسط نمو سنوى قدره ١٨ر٦٪ خلال الفترة ١٩٥٧ – ١٩٦٨ فأن الصادرات المحلية (غير النفطية) كانت تتزايد ببطىء ، اذ ارتفعت بنسبة ٧٨ر٨٪ ، وبمتوسط نمو سنوى يبلغ نحو ٧ر٢٪ . اما الاستيرادات فقد ارتفعت بنسبة ٢٧ر٩٪ عام ١٩٦٨ عما كانت عليه عام ١٩٥٧ وبمتوسط نمو سنوى قدره ٢ر٥٪ .

ومن هنا فأن الزيادة غير المتكافئة بين الصادرات المحلية من جهة وبين الصادرات النفطية والاستيرادات من جهة أخرى ، قد ادت الى اتساع العجز فى الميزان التجارى (عدا النفط) اذ ارتفع العجز من ٩٩ر١٧ مليون دينار عام ١٩٥٧ الى ١٢٠ر٣٣ مليون دينار عام ١٩٦٨ ، اى بنسبة زيادة قدرها ٢١٪ وبمتوسط نمو سنوى يبلغ نحو ١ر٩٪ . ولذلك فقد تزايد الاعتماد على الفائض الذى تحققه المدفوعات فى قطاع النفط لتحويل عجز الميزان التجارى الى فائض ، بحيث ارتفع بنسبة ١٢٥ر١٪ وبمتوسط نمو سنوى قدره ١٢ر٥٪ خلال الفترة ١٩٥٨ – ١٩٦٨ .

(٤) ميزان المدفوعات العراقى :

ويعكس تطور ميزان المدفوعات العراقى اتجاهات السياسة التجارية خلال الفترة ١٩٦٤ – ١٩٦٩ ، كما تتضح فى الجدول الآتى :

جدول رقم (٧٦)
ميـــــزان المدفوعـــات العـــراقى
١٩٦٤ ـ ١٩٦٩

(بملايين الدنانير)

	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩*
(أ) السلع والخدمات						
١ ـ السـلـع						
صادرات نفطية	٢٨٢ر٠	٢٩٤ر٠	٣٠٨ر٩	٢٧٢ر٠	٣٤٥ر٠	٣٤٧ر٤
صادرات اخرى	١٧ر٩	٢١ر١	٢٦ر٥	٢٣ر٨	٢٧ر٦	٢٧ر٠
مجموع الصادرات	٢٩٩ر٩	٣١٥ر١	٣٣٥ر٤	٢٩٥ر٨	٣٧٢ر٦	٣٧٤ر٤
استيرادات نفطية	ـ٧ر٠	ـ٩ر٠	ـ١ر٠	ـ٨ر٠	ـ١ر١	ـ١ر٠
استيرادات اخرى	ـ١٤٤ر٧	ـ١٥٩ر٧	ـ١٧٤ر٥	ـ١٥٠ر٧	ـ١٤٣ر٠	ـ١٥٨ر٠
مجموع الاسيرادات	ـ١٤٥ر٤	ـ١٦٠ر٦	ـ١٧٥ر٥	ـ١٥١ر٥	ـ١٤٤ر١	ـ١٥٩ر٠
رصيد المعاملات السلعية	١٥٤ر٥	١٥٤ر٥	١٥٩ر٩	١٤٤ر٣	٢٢٨ر٥	٢١٥ر٤
٢ ـ الذهب غير النقدى (صافى)	ـ٨ر٠	ـ٩ر٠	ـ٨ر٠	ـ٢ر٠	ـ٧ر٠	ـ٧ر٠
فائض الميزان التجارى (١ + ٢)	١٥٣ر٧	١٥٣ر٦	١٥٩ر١	١٤٤ر١	٢٢٧ر٨	٢١٤ر٧

(تابع) جدول رقم (٧٦)

٣ ـ الشحن والتامين السلعي والنقل :					
متحصلات	١٣ر٤	١٠ر٠	١٠ر٦	١٠ر٤	١١ر٢	١٢ر٨
مدفوعات	ـ١ر٢	ـ٠ر٨	ـ٠ر٩	ـ٠ر٨	ـ١ر٢	ـ١ر٣
صافـــي	١٢ر٢	٩ر٢	٩ر٧	٩ر٦	٩ر٩	١١ر٥
٤ ـ السفر :						
متحصلات	٩ر١	١٥ر٠	١٦ر٥	١٦ر١	١٦ر٨	١٧ر٠
مدفوعات	ـ٢٠ر٧	ـ٢٥ر٢	ـ٢٩ر٧	ـ١٥ر٨	ـ٢٩ر٢	ـ٢٩ر٠
صافـــي	ـ١١ر٦	ـ١٠ر٢	ـ١٣ر٢	٠ر٣	ـ١٢ر٤	ـ١٢ر٠
٥ ـ دخل الاستثمار :						
متحصلات	٣ر٨	٣ر٧	٤ر٢	٣ر٦	٤ر٨	٣ر٨
مدفوعات	ـ١٢٧ر٥	ـ١٣٣ر٣	ـ١٤١ر٩	ـ١٢٦ر٢	ـ١٦١ر٦	ـ١٦٣ر٢
صافـــي	ـ١٢٣ر٧	ـ١٢٩ر٦	ـ١٣٧ر٧	ـ١٢٢ر٦	ـ١٥٦ر٨	ـ١٥٩ر٤
٦ ـ معاملات حكومية وخدمات اخرى						
متحصلات	٢ر٥	٤ر٥	٣ر٧	٣ر٨	٣ر٨	٣ر٣
مدفوعات	ـ١٩ر٨	ـ١٧ر٨	ـ١٣ر٦	ـ١٤ر٩	ـ١٦ر٤	ـ١٨ر٤
صافـــي	ـ١٧ر٣	ـ١٣ر٣	ـ٩ر٩	ـ١١ر١	ـ١٢ر٦	ـ١٥ر١
صافي الخدمات (٣ الى ٦)	ـ١٤٠ر٤	ـ١٤٣ر٩	ـ١٥١ر١	ـ١٢٣ر٨	ـ١٧١ر٩	ـ١٧٥ر٠

(تابع) جدول رقم (٧٦)

(ب) تحويلات جارية

٧ ـ تحويلات خاصة ورسمية :					
متحصلات	٣ر٢	١ر٣	١ر٨	٠ر٦	٧ر٢	٨ر٢
مدفوعات	١ر١ـ	٠ر١ـ	٧ر١ـ	٠ر١ـ	١ر١ـ	٠ر١ـ
صافي	٢ر١	٣ر٠	٠ر١	٥ر٠	٦ر١	٨ر١
رصيد العمليات الجارية (١ الى ٧)	٥ر١٤	٠ر١٠	٨ر١	٣ر٢٥	٥ر٥٧	٥ر٤١
(ج) حركة رأس المال والذهب (صافي)	٠ر١٨	٥ر١١ـ	٨ر٢	٠ر٢ـ	٨ر٢٠ـ	٠ر١
فائض أو عجز	٥ر٣٢	٥ر١ـ	٩ر١٠	٣ر٢٣	٧ر٣٦	٦ر٤١

وتتضح من الجدول السابق حقائق هامة : الحقيقة الاولى ان الميزان التجارى قد سجل فائضا مطردا فى الزيادة خلال الاعوام الاربعة الاولى من الخطة الاقتصادية ١٩٦٥ ـ ١٩٦٩ ، اذ ارتفع حجم هـذا الفائض من ١٥٣ر٧ مليون دينار عام ١٩٦٤ (سنة الاساس للخطة) الى ٢٢٧ر٨ مليون دينار عام ١٩٦٨ ، اى بزيادة قدرها نحو ٧٤ر١ مليون دينار وبنسبة زيادة تبلغ نحو ٤٨ر٢٪ • انما يلاحظ ان فائض الميزان قـد انخفض بعـد عام ١٩٦٤ الى نحو ١٤٤ر١ مليون دينار عام ١٩٦٧ مقابل ١٥٩ر١ مليون دينار عام ١٩٦٦ ، وذلك بسبب هبوط صادرات النفط على اثر نكسة حزيران • غير ان الميزان التجارى (عدا النفط) لا يزال يعانى من عجز مستمر يتمثل فى الفجوة الواسعة بين الاستيرادات والصادرات غير النفطية ، اذ بلـغ ما قيمته ١٢٦ر٨ مليون دينار عام ١٩٦٤ ، ارتفع تدريجيا الى ان بلغ ١٤٨ر٠ مليون دينار عام ١٩٦٦ ، ولكنه هبط الى ١٢٦ر٩ مليون دينار عام ١٩٦٧ ، ثم الى ١١٥ر٤ مليون دينار عام ١٩٦٨ ، وعاد بالارتفاع ثانية الى ١٣١ر٠ مليون دينار عام ١٩٦٩ •

الحقيقة الثانية أن فائض الميزان التجـارى يغطى العجـز فى صافى الخدمات ويترك فائضا فى العمليات الجارية (رصيـد المعاملات السـلعية وصافى الخدمات والتحويلات الجارية) ، وقد بلغ هذا الفائض نحو ١٤ر٥ مليون دينار عام ١٩٦٤ ، انخفض الى ٨ر١ مليون دينار عام ١٩٦٦ ، ولكنه ارتفع الى ٢٥ر٣ مليون دينار عام ١٩٦٧ ، ثم ارتفع ثانية الى ٥٧ر٥ مليون دينار عام ١٩٦٨ ، ولكنه انخفض بعد ذلك الى ٤١ر٥ مليـون دينـار عام ١٩٦٩ • غير ان العجز فى صافى الخدمات الذى تزايد باطراد من نحو ١٤٠ر٤ مليون دينار عام ١٩٦٤ الى نحو ١٧٥ر٠ مليون دينار عام ١٩٦٩ هو فى الواقع انعكاس للزيادة المطردة فى صافى دخل الاستثمار المحـول الى الخارج ، من ١٢٣ر٧ مليون دينار عام ١٩٦٤ الى ١٥٩ر٤ مليون دينار عام ١٩٦٩ (باستثناء عام ١٩٦٧ الذى بلـغ فيه هذا الصافى نحـو ١٢٢ر٦

مليون دينار ، مقابل ٧ر١٣٧ مليون دينار عام ١٩٦٦ بسبب نكسة حزيران).

اما الحقيقة الثالثة فهى ان ميزان المدفوعات كان قد حقق فائضا بنحو ٥ر٣٢ مليون دينار عام ١٩٦٤ ، انقلب هذا الفائض الى عجز بمقدار ٥ر١ مليون دينار سنة ١٩٦٥ ، ثم تحول الى فائض تزايد تدريجيا الى ان بلغ نحو ٧ر٣٦ مليون دينار عام ١٩٦٨ ، ثم الى ٦ر٤١ مليون دينار عام ١٩٦٩. والواقع ان فائض او عجز ميزان المدفوعات ، كما توضحه هذه الارقام هو انعكاس لحركة رأس المال من والى الخارج سواء بالنسبة للقطاع غير النقدى (الاستثمار المباشر من قبل الشركات المنتجة للنفط وغيرها والاستثمارات الخاصة قصيرة وطويلة الامد وقروض الحكومة المركزية طويلة الامد وغيرها والاشتراكات فى المنظمات الدولية) أو بالنسبة للقطاع النقدى (مطلوبات وموجودات البنوك التجارية ومطلوبات وموجودات البنك المركزى العراقى) .

(٥) تطور هيكل الصادرات :

تتكون صادرات العراق من مجموعتين رئيسيتين : الصادرات النفطية والصادرات غير النفطية ، وكما قدمنا فأن الصادرات النفطية تمثل نسبة كبيرة من اجمالى قيمة الصادرات ، اذ تبلغ هذه النسبة نحو ٩٪ فى المتوسط خلال سنى الخطة التفصيلية ١٩٦٠ - ١٩٦٤ أنخفضت بدرجة طفيفة الى نحو ٩٣٪ خلال الاعوام الاربعة الاولى من الخطة الاقتصادية ١٩٦٥ - ١٩٦٩ . اما الصادرات غير النفطية فتتكون من خمس مجموعات رئيسية : المواد الغذائية ، والمواد الاولية ، والحيوانات الحية ، والمنتجات الصناعية والسلع الاخرى ، كما يتضح من الجدول الآتى :

جدول رقم (٧٧)

قيمة الصـــادرات من المجموعات السلعية واهميتها النسبية
١٩٦٠ ـ ١٩٦٩

(آلاف الدنانير)

	١٩٦٠		١٩٦١		١٩٦٢		١٩٦٣		١٩٦٤	
	القيمـة	٪	القيمـة	٪	القيمـة	٪	القيمـة	٪	القيمـة	٪
المواد الغذائية	٤٢٠٧	٥٢ر٩	٣٩٣٧	٥٠ر٠	١٤٦٥٠	٧٥ر٩	١٠٢٥٤	٦١ر٣	٧١٢٥	٤٦ر٦
مواد اولية	٢٦٩٣	٣٣ر٨	٢٧٣٩	٣٤ر٨	٣٥٨٥	١٨ر٦	٤٤٥٤	٢٦ر٦	٥٢٦٤	٣٤ر٤
حيوانات حية	١٨	٠ر٢	٧٨	١ر٠	٧٦	٠ر٤	٣٩	٠ر٢	٤٦	٠ر٣
منتجات صناعية	٦٧٩	٨ر٥	٨٤١	١٠ر٧	٧١٢	٣ر٧	١٤٩١	٨ر٩	٢٠٢٤	١٣ر٣
سلع اخـرى	٣٦٨	٤ر٦	٢٨٠	٣ر٥	٢٨٣	١ر٤	٤٩٢	٣ر٠	٨٣٢	٥ر٤
المجمـــوع	٧٩٦٥	١٠٠ر٠	٧٨٧٥	١٠٠ر٠	١٩٣٠٦	١٠٠ر٠	١٦٧٣٠	١٠٠ر٠	١٥٢٩١	١٠٠ر٠
الصادرات عدا النفط	٧٩٦٥	٣ر٥	٧٨٧٥	٣ر٤	١٩٣٠٦	٧ر٩	١٦٧٣٠	٦ر١	١٥٢٩١	٥ر١
النفط المصـدر	٢٢٢٦٢٦	٩٦ر٥	٢٢٣٠٨٨	٩٦ر٦	٢٢٣٧٤٤	٩٢ر١	٢٥٨٩٦٦	٩٣ر٩	٢٨١٧٥٩	٩٤ر٩
المجموع الكلي للصادرات	٢٣٠٥٩١	١٠٠ر٠	٢٣٠٩٦٣	١٠٠ر٠	٢٤٣٠٥٠	١٠٠ر٠	٢٧٥٦٩٦	١٠٠ر٠	٢٩٧٠٥٠	١٠٠ر٠

(تابع) جدول رقم (٧٧)

	١٩٦٥		١٩٦٦		١٩٦٧		١٩٦٨		١٩٦٩	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
المواد الغذائية	٨٤٠٧	٤٦ر٤	١٠٦٦٧	٤٥ر٩	٧٣٥٢	٣٥ر٦	٧٥١٠	٣٢ر٦	٩٨٣٠	٤٤ر٧
مواد اولية	٥٥٢٢	٣٠ر٥	٦٣٣٢	٢٧ر٣	٥٠٧١	٢٤ر٥	٥٤١٠	٢٣ر٥	٥٦٦٠	٢٥ر٧
حيوانات حية	٥١	٠ر٣	٤٩	٠ر٢	٥٢	٠ر٣	٦٠	٠ر٣	٤٠	٠ر٢
منتجات صناعية	٣٢٣٧	١٧ر٩	٤٤٦٢	١٩ر٢	٦٢١٠	٣٠ر١	٥٨٥٠	٢٥ر٤	٣٦٨٠	١٦ر٧
سلع اخرى	٩٠٢	٤ر٩	١٧٣١	٧ر٤	١٩٧٩	٩ر٥	٤٢٠٠	١٨ر٢	٢٧٩٠	١٢ر٧
المجموع	١٨١١٩	١٠٠ر٠	٢٣٢٤١	١٠٠ر٠	٢٠٦٦٤	١٠٠ر٠	٢٣٠٣٠	١٠٠ر٠	٢٢٠٠٠	١٠٠ر٠
الصادرات عدا النفط	١٨١١٩	٥ر٨	٢٣٢٤١	٧ر٠	٢٠٦٦٤	٧ر١	٢٣٠٣٠	٦ر٣	٢٢٠٠٠	٦ر٠
النفط المصدر	٢٩٣٥٩٥	٩٤ر٢	٣٠٨٨٥٣	٩٣ر٠	٢٧١٩٥٠	٩٢ر٩	٣٤٥٠١٠	٩٣ر٧	٣٤٦١٩٠	٩٤ر٠
المجموع الكلي للصادرات	٣١١٧١٤	١٠٠ر٠	٣٣٢٠٩٤	١٠٠ر٠	٢٩٢٦١٤	١٠٠ر٠	٣٦٨٠٤٠	١٠٠ر٠	٣٦٨١٩٠	١٠٠ر٠

ويدل الجدول السابق على ان المواد الغذائية تشكل اعلى نسبة فى الصادرات خلال سني كل من الخطة التفصيلية والخطة الاقتصادية الخمسية ، اذ بلغت قيمة صادرات هذه المواد الغذائية نحو ٣ر٥٧٪ من اجمالى قيمة الصادرات غير النفطية فى المتوسط خلال سنى الخطة التفصيلية ، انخفضت الى ٠ر٤١٪ خلال الاعوام الخمسة من الخطة الاقتصادية • ولقد كان انخفاض الاهمية النسبية للمواد الغذائية فى صادرات العراق يعكس ، فى نفس الوقت ، ارتفاعا فى الاهمية النسبية للمنتجات الصناعية •

وتحتل التمور المركز الاول من بين المواد الغذائية المصدرة ، وتعتبر مصدرا للنقد الاجنبى ، بعد عائدات النفط ، بيد ان نسبة الصادرات من التمور الى اجمالى قيمة صادرات المواد الغذائية تتذبذب من سنة لاخرى ، تبعا لمدى وفرة المحصول وجودته • لقد كانت صادرات التمور تمثل نحو ١ر٩٦٪ من اجمالى قيمة صادرات المواد الغذائية عام ١٩٦٠ ، ثم انخفضت الى ٣ر٧١٪ عام ١٩٦١ والى ٢ر٤٨٪ عام ١٩٦٢ ، ولكن هذه النسبة ارتفعت بعد ذلك الى ٧ر٩١٪ و٨ر٨٥٪ و٦ر٧٥٪ للاعوام ١٩٦٧ و١٩٦٨ و١٩٦٩ •

أما المواد الاولية فقد بلغت قيمة صادراتها نحو ٣٧٤٧ ألف دينار فى المتوسط خلال سني الخطة التفصيلية ١٩٦٠ ـ ١٩٦٤ ، اى بنسبة تبلغ نحو ٦ر٢٩٪ من اجمالى قيمة الصادرات غير النفطية فى المتوسط • اما فى الاعوام الخمسة من الخطة الاقتصادية الخمسية ١٩٦٥ ـ ١٩٦٩ ، فقد ارتفعت قيمة صادرات المواد الاولية من ٥٥٢٢ ألف دينار عام ١٩٦٥ الى ٥٦٦٠ ألف دينار عام ١٩٦٩ ، بنسبة تمثل نحو ٣ر٢٦٪ من اجمالى قيمة الصادرات فى المتوسط خلال الفترة ٦٥/١٩٦٩ • وهذا يعنى انه وان كانت الاهمية النسبية لقيمة المواد الاولية المصدرة الى الخارج قد تناقصت قليلا ، الا ان قيمة صادرات هذه المواد ، خلال السنوات ، الاربع الاولى قد حققت زيادة تصل نسبتها الى ٠ر٤٩٪ فى المتوسط ، عما كانت عليه خلال سنى

الخطة التفصيلية • وهذا انعكاس للتوسع الصناعى فى انتاج المنسوجات والاقمشة الصوفية والصناعات الجلدية ، مما قد يؤدى ، الى زيادة الطلب على المواد الاولية المحلية ، الصوف الخام والجلود والقطن الخام • هذا وقد صدر العراق من الخراف والمعز والحيوانات الاخرى ما قيمته نحو ٦٠ ألف دينار عام ١٩٦٨ ، مقابل ما قيمته ٥٠ ألف دينار فى المتوسط خلال الفترة ١٩٦٥ – ١٩٦٧ •

ويلاحظ أن صادرات المنتجات الصناعية بدأت بالارتفاع بشكل ملموس ، منذ بداية الستينيات ، فبلغ متوسط قيمة صادرات هذه المنتجات نحو ١١٤٩ ألف دينار خلال السنوات ١٩٦٠ – ١٩٦٤ ، اى بنسبة ٩ر٠٪ من اجمالى قيمة الصادرات غير النفطية فى المتوسط • اما فى الاعوام الخمسة من الخطة الخمسية ١٩٦٥ – ١٩٦٩ فقد ارتفعت قيمة صادرات المنتجات الصناعية الى نحو خمسة ملايين دينار فى المتوسط ، أى بنسبة ٩ر٢١٪ من اجمالى قيمة الصادرات فى المتوسط •

ويحتل السمنت المركز الاول فى صادرات المنتجات الصناعية ، اذ تشكل قيمة صادرات السمنت نحو ٩٥٪ و٧٣٪ و٧٧٪ و٨٣٪ و٨٢٪ و٥٦٪ من اجمالى قيمة الصادرات من المنتجات الصناعية فى السنوات ١٩٦٤ – ١٩٦٩ على التوالى •

كما ان قيمة صادرات السمنت تشكل نحو ٩ر١٧٪ من اجمالى قيمة الصادرات غير النفطية فى المتوسط خلال الفترة ١٩٦٥ – ١٩٦٨ ، مما ينهض دليلا على مدى أهمية السمنت فى صادرات العراق • ونظرا لتزايد الطلب على السمنت من جانب اقطار الخليج العربى وبعض البلاد العربية الاخرى ، فمن الطبيعى ان يؤخذ بعين الاعتبار دراسة امكانيات توسيع الطاقة الانتاجية الحالية لصناعة السمنت ، فضلا عن اقامة معامل جديدة ، بغية زيادة الانتاج والتوسع فى التصدير ، بما يقابل الزيادة فى الطلب على

السمنت فى الاسواق الخارجية •

ومنذ عام ١٩٦٥ بدأ العراق يصدر زيت الغاز والقار • وقد بلغت قيمة زيت الغاز المصدر حوالى نصف مليون دينار عام ١٩٦٥ ، انخفضت قليلا الى ٤٤٠ ألف دينار عام ١٩٦٧ ولكنها ارتفعت الى ٥٩٠ ألف دينار عام ١٩٦٨ • وعلى ذلك فان قيمة الصادرات من زيت الغاز كانت تمثل نحو ٨ر١٤٪ من اجمالى قيمة المصدر من المنتجات الصناعية عام ١٩٦٥ ، انخفضت الى نحو ٠ر١٠٪ عام ١٩٦٨ • ومن ثم فان قيمة المصدر من زيت الغاز تمثل نحو ٤ر٢٪ من اجمالى قيمة الصادرات غير النفطية خلال الفترة ١٩٦٥ – ١٩٦٨ •

اما قيمة صادرات القار فقد كانت تميل الى الارتفاع دائما خلال الفترة ١٩٦٥ – ١٩٦٧ ، اذ زادت من ١٤٧ ألف دينار عام ١٩٦٥ الى ٤١٨ ألف دينار عام ١٩٦٦ ، ثم الى ٤٢٣ ألف دينار عام ١٩٦٧ ، ولكنها انخفضت ، بدرجة طفيفة ، الى ٣٨٠ ألف دينار عام ١٩٦٨ • وبذلك فأن قيمة صادرات القار تشكل نحو ٨ر٦٪ من اجمالى قيمة الصادرات من المنتجات الصناعية فى المتوسط خلال الفترة ١٩٦٥ – ١٩٦٨ ، ونحو ٦ر١٪ من اجمالى قيمة الصادرات غير النفطية خلال نفس الفترة • اما الدبس فقد كانت قيمة صادراته تتزايد باطراد ، من نحو ٣٧ ألف دينار عام ١٩٦٥ الى نحو ٨٠ ألف دينار عام ١٩٦٨ • واما السيكاير والتبغ فانهما يشكلان نحو ٤ر٢٪ من اجمالى قيمة المنتجات الصناعية المصدرة خلال نفس الفترة •

(٦) تطور هيكل الاستيرادات :

ان لتحليل تطور هيكل الاستيرادات أهمية بالغة للتعرف على نمط الاستيراد ومدى استجابته لمتطلبات التنمية ، بالاضافة الى تبيان قدرة الاقتصاد

القومى على التصدير • ويمكن تقسيم استيرادات العراق وفقا للتصنيف الدولى الى البنود الآتية :

الاغذية والمشروبات والتبغ ، سلع الكساء ، سلع الاستهلاك الجارى ، سلع الاستهلاك الدائم ، الآلات والمعدات ، المواد الاولية ، سلع انتاج أخرى ، سلع أخرى •

والجدول التالى يبين تطور استيرادات العراق حسب التصنيف الدولى للسنوات ١٩٦٠ – ١٩٦٩ •

جدول رقم (٧٨)

قيم السلع المستوردة للسنوات ١٩٦٠ - ١٩٦٩

(آلاف الدنانير)

	١٩٦٠		١٩٦١		١٩٦٢		١٩٦٣		١٩٦٤	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
أغذية ومشروبات وتبغ	٣١٤٩٧	٢٥ر٣	٣٦٨٩١	٢٧ر٦	٢٤٨١١	١٩ر٤	٢٢٣٥٦	١٩ر٩	٣٧٥٨٨	٢٥ر٦
سلع الكساء	١٤٧٩٧	١١ر٩	١٣٤٩٥	١٠ر١	١٣٤٢٥	١٠ر٥	١٣١٩٦	١١ر٧	١٥١٣١	١٠ر٣
سلع الاستهلاك الجاري	٤٢٧٢	٣ر٤	٥١١٧	٣ر٨	٥٨٣٢	٤ر٦	٥٥١٠	٤ر٩	٦٢٩٦	٤ر٣
سلع الاستهلاك الدائم	١٠٢٤٧	٨ر٢	٩٦٨٢	٧ر٣	١٠٢٦٤	٨ر٠	٩٠٧٧	٨ر١	١٠٦١٧	٧ر٣
آلات ومعدات	٩٢٩١	٧ر٥	٩٦٢٦	٧ر٢	١٢٩١٧	١٠ر١	١٤٣٩٣	١٢ر٨	١٣٩٧٢	٩ر٥
مواد اولية	١٠٠٠١	٨ر١	١٠٥٣٨	٧ر٩	٩٩٤٤	٧ر٨	١٢٧٠١	١١ر٣	١٦٠٢٩	١٠ر٩
سلع انتاج اخرى	٢٥٦٥٦	٢٠ر٦	٢٨٤٣٣	٢١ر٣	٢٠٦١٠	٢٤ر٠	٢٥٢٣٢	٢٢ر٤	٣٥٠٦٤	٢٣ر٩
سلع اخرى	١٨٥٨٤	١٥ر٠	١٩٧٥٠	١٤ر٨	١٩٩٢٧	١٥ر٦	٩٩٩٣	٨ر٩	١٢٠٣٩	٨ر٢
المجموع الكلي	١٢٤٣٤٥	١٠٠ر٠	١٣٣٥٣٢	١٠٠ر٠	١٢٧٧٣٠	١٠٠ر٠	١١٢٤٥٨	١٠٠ر٠	١٤٦٧٣٦	١٠٠ر٠

(تابع) جدول رقم (٧٨)

	١٩٦٥		١٩٦٦		١٩٦٧		١٩٦٨		١٩٦٩*	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
أغذية ومشروبات وتبغ	٢٩٥٧٠	١٨ر٣	٢٦١٧٠	١٤ر٩	٢٤٤١٠	١٦ر٢	٢٦٢١٠	١٨ر٣	٢٣٣٣٠	١٥ر٠
سلع الكساء	١٥٤٦٠	٩ر٦	١٦٦٨٠	٩ر٥	١٢٩٥٠	٨ر٦	١٣٦٠٠	٩ر٥	١٤٥٩٠	٩ر٤
سلع الاستهلاك الجارى	٦٧٣٠	٤ر٢	٨٦٤٠	٤ر٩	٦٨٩٠	٤ر٦	٤٥٨٠	٣ر٢	٧٦١٠	٤ر٩
سلع الاستهلاك الدائم	١٠٨٣٠	٦ر٧	١٤٠١٠	٨ر٠	١١٢٣٠	٧ر٥	٨٩٣٠	٦ر٢	١٠٨٢٠	٦ر٩
آلات ومعدات	١٦٠٠٠	٩ر٩	٢٠٩٠٠	١١ر٩	٢٢٢٥٠	١٤ر٨	٢٢٤٥٠	١٥ر٧	٣١٠٧٠	١٩ر٩
مواد اولية	٢٣٠٠٠	١٤ر٢	٢٠٨٩٠	١١ر٩	١٩٨١٠	١٣ر٢	١٩١٩٠	١٣ر٤	١٨٦٨٠	١٢ر٠
سلع انتاج اخرى	٤١٢٩٠	٢٥ر٥	٥٣٦٧٠	٣٠ر٧	٣٩٠٥٠	٢٦ر٠	٣٤٢٠٠	٢٤ر٠	٣٤٣٦٠	٢٢ر٠
سلع اخرى	١٨٧٩٠	١١ر٦	١٤١٤٠	٨ر٢	١٣٨٠٠	٩ر١	١٣٨٩٠	٩ر٧	١٥٣٨٠	٩ر٩
المجموع الكلي	١٦١٦٧٠	١٠٠ر٠	١٧٥١٠٠	١٠٠ر٠	١٥٠٣٩٠	١٠٠ر٠	١٤٣٠٥٠	١٠٠ر٠	١٥٥٨٤٠	١٠٠ر٠

* ارقام ١٩٦٩ ارقام اولية ٠

ويتضح من الجدول السابق بأنه بينما ارتفعت قيمة الاستيرادات من مختلف السلع الاستهلاكية (الاغذية والمشروبات والتبغ وسلع الكساء وسلع الاستهلاك الجارى وسلع الاستهلاك الدائم) ، خلال السنوات ١٩٦٠ - ١٩٦٤ ، من ٦٠٨١٣ الف دينار ١٩٦٠ الى ٦٩٦٣٢ الف دينار عام ١٩٦٤ ، بنسبة زيادة قدرها ١٤ر٥٪ وبمتوسط زيادة سنوية يبلغ نحو ٦ر٣٪ ، فان استيرادات هذه السلع كانت تميل الى الانخفاض ، بصورة عامة ، خلال الخطة الخمسية ١٩٦٥ - ١٩٦٩ • اذ انخفضت من ٦٢٥٩٠ ألف دينار عام ١٩٦٥ الى ٥٣٣٢٠ ألف دينار عام ١٩٦٨ •

غير ان نسبة الاستيرادات من السلع الاستهلاكية ، ببنودها المشار اليها ، الى اجمالى قيمة الاستيرادات كانت تميل الى الانخفاض ، من ٩ر٤٨٪ عام ١٩٦٠ الى ٥ر٤٧٪ عام ١٩٦٤، ثم الى ٧ر٣٨٪ عام ١٩٦٥، والى ٣ر٣٧٪ عام ١٩٦٨ • انما يلاحظ ان قيمة الاستيرادات من الاغذية والمشروبات والتبغ كانت تشكل اكثر من نصف قيمة الاستيرادات من مختلف السلع الاستهلاكية • كما يلاحظ ان نسبة كبيرة من الشاى والسكر والحبوب والفواكه والخضروات ، اذ بلغت نسبة قيمة الاستيرادات من هذه السلع الاستهلاكية • كما يلاحظ ان نسبة كبيرة من هذه المجموعة السلعية كانت تتمثل فى الشاى والسكر والحبوب والفواكه والخضروات ، اذ بلغت نسبة قيمة الاستيرادات من هذه السلع عام ١٩٦٥ ، ولكها ارتفعت الى ٢ر٨٧٪ عام ١٩٦٨ • وغالبا ما تكون هذه التقلبات ناجمة عن التغير الموسمى فى حجم الانتاج •

وتأتى استيرادات سلع الكساء فى المرتبة الثانية من حيث القيمة ، وتتكون ، اساسا ، من الاقمشة الصوفية والقطنية والحرير الاصطناعى • وتشكل قيمة استيرادات هذه المجموعات السلعية الثلاث نحو ٣ر٨٣٪ من اجمالى قيمة استيرادات سلع الكساء عام ١٩٦٠ ، ونحو ٦ر٧٤٪ عام ١٩٦٤ ،

ونحو ٣ر٨٥٪ عام ١٩٦٥ ونحو ١ر٩٠٪ عام ١٩٦٨ • اما سلع الاستهلاك الدائم فمن اهم مكوناتها منتجات الصناعة الهندسية (الراديو والتلفزيون والثلاجات والغسالات والمراوح والمكانس الكهربائية والافران والمواقد والمدافىء) • وتشكل قيمة استيرادات هذه السلع نحو ٠ر٦٥٪ من اجمالى قيمة استيرادات سلع الاستهلاك الدائم عام ١٩٦٠ ، ونحو ٤ر٥١٪ عام ١٩٦٤ ، ونحو ٥ر٥٢٪ عام ١٩٦٥ ونحو ٤ر٤٠٪ عام ١٩٦٨ • اما المستحضرات الطبية فهى المادة الرئيسية من بين سلع الاستهلاك الجارى ، وتشكل قيمة استيرادات هذه المستحضرات بالنسبة لاجمالى قيمة الاستيرادات من سلع الاستهلاك الجارى نحو ١ر٧٥٪ و ٣ر٦٩٪ و ١ر٧٠٪ و ٥ر٦٧٪ للاعوام ١٩٦٠ و ١٩٦٤ و١٩٦٥ و١٩٦٨ على التوالى •

ويلاحظ ان قيمة الاستيرادات من السلع الانتاجية والمستلزمات السلعية للانتاج (الآلات والمعدات والسلع الانتاجية الاخرى وبضمنها المواد الاولية) قد زادت ، خلال الفترة ١٩٦٠ – ١٩٦٤ ، من ٤٤٩٤٨ ألف دينار عام ١٩٦٠ الى ٦٥٠٦٥ ألف دينار عام ١٩٦٤ ، اى بزيادة تبلغ نسبتها ٨ر٤٤٪ ، وبمتوسط نسبة زيادة سنوية قدرها ٢ر١١٪ • هذا فى حين ان قيمة الاستيرادات من هذه السلع الانتاجية قد مالت الى الارتفاع ثم الى الانخفاض خلال الفترة ١٩٦٥ – ١٩٦٨ ، اذ ارتفعت الى ٨٠٢٩٠ ألف دينار عام ١٩٦٥ ، ثم الى ٩٥٤٦٠ ألف دينار عام ١٩٦٦ ، ولكنها انخفضت بعد ذلك الى ٨١١١٠ ألف دينار عام ١٩٦٧ ، ثم الى ٧٥٨٤٠ ألف دينار عام ١٩٦٨ • غير انه تجدر الاشارة الى ان نسبة قيمة استيرادات السلع الانتاجية والمستلزمات السلعية للانتاج الى اجمالى قيمة الاستيرادات قد زادت من ٢ر٣٦٪ عام ١٩٦٠ الى ٣ر٤٤٪ عام ١٩٦٤ ، ثم الى ٠ر٥٣٪ عام ١٩٦٨ •

وتتكون مجموعة سلع الآلات والمعدات من استيرادات المراجل والمحركات والآلات والاجهزة الزراعية والادوات والاجهزة الطبية ومكائن

أخرى • وتدخل هذه السلع جميعها بضمن مجموعة السلع الاستثمارية • وتبلغ قيمة الاستيرادات من الآلات والمعدات نحو ٤ر٩٪ من اجمالى قيمة الاستيرادات فى المتوسط خلال السنوات ١٩٦٠ – ١٩٦٤ ، غير ان هذه النسبة ترتفع الى ١ر١٣٪ خلال الفترة ١٩٦٥ – ١٩٦٨ •

أما سلع الانتاج الاخرى فتشمل القضبان والزوايا والالواح والصفائح الحديدية، وقضبان وصفائح الالمنيوم، والمولدات والمحركات الكهربائية، بالاضافة الى الجرارات وسيارات النقل والقاطرات والعربات وغيرها • ومن ثم فان مجموعة سلع الانتاج الاخرى تضم نوعين من السلع : سلعا تدخل فى عداد السلع الاستثمارية ، واخرى تدخل بضمن مستلزمات الانتاج او السلع الوسيطة • وتشكل الاستيرادات من سلع الانتاج الاخرى – بنوعيها الاستثمارى والوسيط – اعلى نسبة فى مكونات السلع الانتاجية من حيث القيمة ، كما انها تمثل نحو ٤ر٢٢٪ من اجمالى قيمة الاستيرادات فى المتوسط خلال السنوات ١٩٦٠ – ١٩٦٤ ، ارتفعت الى ٦ر٢٦٪ فى المتوسط خلال الفترة ١٩٦٥ – ١٩٦٨ •

واما المواد الاولية المستوردة فانها تدخل ضمن احتياجات الصناعة المحلية والانشاءات وغيرها ، وتشمل الاخشاب والورق والغزل الحريرى والقطنى والمنتجات الكيميائية ومواد الدباغة ومواد الصباغة وزيوت التزييت والجلود وما الى ذلك • وتبلغ نسبة قيمة الاستيرادات من المواد الاولية نحو ٢ر٩٪ من اجمالى قيمة الاستيرادات فى المتوسط خلال الفترة ١٩٦٠ – ١٩٦٤ ، ارتفعت الى ٢ر١٣٪ خلال الفترة ١٩٦٥ – ١٩٦٨ •

والخلاصة ان ثمة تغيرات واضحة قد طرأت على هيكل الصادرات والاستيرادات خلال الفترة ١٩٥٨ – ١٩٦٨ • اذ بالنسبة لتركيب الصادرات فمن أهم ما طرأ عليه هو الزيادة المطلقة فى قيمة صادرات المنتجات الصناعية ، فضلا عن زيادة الاهمية النسبية لهذه المجموعة السلعية فى

الصادرات غير النفطية • ومع ذلك فلا تزال قيمة الصادرات غير النفطية تشكل نسبة ضئيلة من اجمالى قيمة الصادرات الكلية ، اذ كانت هذه النسبة نحو ٢ر٥٪ فى المتوسط خلال سنى الخطة التفصيلية ١٩٦٠ - ١٩٦٤ ، ارتفعت قليلا الى ٦ر٦٪ فى المتوسط خلال الفترة ١٩٦٥ - ١٩٦٨ •

واما بالنسبة لتركيب الاستيرادات ، فمن أهم ما طرأ عليه هو اتجاه قيمة استيرادات السلع الاستهلاكية نحو التناقص ، خلال سنى الخطة الاقتصادية الخمسية ١٩٦٥ - ١٩٦٩ ، فى حين ان قيمة استيرادات السلع الانتاجية كانت تتجه الى التزايد بصورة مطلقة ونسبية • اذ كانت قيمة استيرادات هذه السلع تمثل نحو ١ر٥٣٪ من اجمالى قيمة الاستيرادات عام ١٩٦٨ ، وقد كانت هذه النسبة تبلغ نحو ٦ر٤٩٪ عام ١٩٦٥ ونحو ٢ر٣٦٪ عام ١٩٦٠ •

وهذا التطور فى تركيب الاستيرادات يفصح عن أن نمط الاستيراد قد بدأ يستجيب لمتطلبات التنمية الاقتصادية • ويعزى بعض النقص فى استيرادات السلع الاستهلاكية الى تزايد أهمية القطاع الصناعى فى المساهمة فى الناتج المحلى ، الامر الذى افضى الى سد جزء من احتياجات الاستهلاك المحلى من منتجات الصناعة الوطنية بدلا من المنتجات المستوردة من الخارج ، بالاضافة الى تحقيق بعض الزيادة فى الانتاج المحلى من السلع الزراعية • ومع ذلك فأن نسبة لا يستهان بها من استيرادات السلع الاستهلاكية لا تزال تتكون من المواد الغذائية ، ولهذا فأن أية سياسة زراعية سليمة لابد ان تستهدف التوسع فى انتاج هذه السلع الغذائية كبدائل محلية للسلع المماثلة التى تستورد حاليا من الخارج • ومن الواضح ان مسار التنمية الزراعية فى هذا الاتجاه يؤدى الى التقليل كثيرا من استيراد السلع الاستهلاكية الغذائية •

(٧) التوزيع الجغرافى للصادرات

كان للسياسة التجارية التى اتبعت بعد ثورة ١٩٥٨ صداها فى التغير الواضح الذى طرأ على التوزيع الجغرافي للصادرات والاستيرادات • ولما كانت هذه السياسة تقوم على التعامل مع كافة الدول دون تحيز ، وبغض النظر عن اختلاف النظم الاجتماعية السائدة فيها ، فقد اقدم العراق على عقد اتفاقيات اقتصادية ثنائية مع بعض الدول الاشتراكية • وكان من شأن هذه الاتفاقيات ان بدأ جزء مع تجارة العراق الخارجية يتحول الى مجموعة هذه الدول • كما زادت صادرات واستيرادات العراق من والى الدول العربية أثر قيام السوق العربية المشتركة فى مستهل عام ١٩٦٥ •

وفيما يلي جدولان يبينان التوزيع الجغرافي للصادرات غير النفطية وصادرات النفط خلال الفترة ١٩٦٠ – ١٩٦٨ :

جدول رقم (٧٩)
التـــوزيع الجغـرافى للصادرات (عـدا النفـط)

(بالاف الدنانير)

	١٩٦٠		١٩٦١	١٩٦٢		١٩٦٣		١٩٦٤	
	القيمـة	٪	القيمـة	٪	القيمـة	٪	القيمـة	٪	القيمـة	٪
المملكة المتحدة	٧٠١	٨ر٨	٢٣٣	٣ر٠	١١٣٥	٩ر٥	٩٤٣	٦ر٥	٥٣٥	٣ر٥
دول المنطقـــــة الاسترلينية(١) (عدا المملكة المتحدة)	١٥٨٤	١٩ر٩	١٤٦٢	١٨ر٥	٢٥٣٩	١٣ر١	٢٧٢٢	١٦ر٣	٣٥٩٦	٢٣ر٥
الولايات المتحدة وكندا	٨٩٣	١١ر٢	٦٣٩	٨ر١	٢٤٤٠	١٢ر٦	٢١٤١	١٢ر٨	٩٧١	٦ر٤
دول السوق الاوربية(٢) المشـــتركة	٤٨٧	٦ر١	٢٦٤	٣ر٤	٤٣٢٢	٢٢ر٤	٤٨٤	٢ر٩	٣٦٨	٢ر٤
دول منطقة التجـــارة الحـــرة(٣)	٨٥	١ر١	٢٧٢	٣ر٤	١٣٩٣	٧ر٢	٢٨٧	١ر٧	٢٥٨	١ر٧
الدول الاشتراكية(٤)	١٤٣٠	١٧ر٩	١٧٨٤	٢٢ر٧	٣٤٧٤	١٨ر٠	٤٣٩٨	٢٦ر٣	٣٠٣١	١٩ر٨
الدول العربية(٥)	٢٥٣٣	٣١ر٨	٢٩٣٠	٣٧ر٢	٣٧١٧	١٩ر٣	٥٣٦٢	٣٢ر١	٦١١٥	٤٠ر٠
دول اخـرى	٢٥٢	٣ر٢	٢٩١	٣ر٧	٢٨٦	١ر٥	٣٩٣	٢ر٣	٤١٧	٢ر٧
المجمـــوع	٧٩٦٥	١٠٠ر٠	٧٨٧٥	١٠٠ر٠	١٩٣٠٦	١٠٠ر٠	١٦٧٣٠	١٠٠ر٠	١٥٢٩١	١٠٠ر٠

(تابع) جدول رقم (٧٩)

	١٩٦٥		١٩٦٦		١٩٦٧		١٩٦٨		١٩٦٩	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
المملكة المتحدة	٧٢٠	٤ر٠	٥٣٠	٢ر٣	٥٤٠	٢ر٦	٣٠٠	١ر٣	٢٨٠	١ر٢
دول المنطقة الاسترلينية(١) (عدا المملكة المتحدة)	٣١٩٠	١٧ر٦	٣٩١٠	١٦ر٨	٣٥٣٠	١٧ر١	٣٩٧٠	١٧ر٢	٣٤٩٠	١٥ر٩
الولايات المتحدة وكندا	٧٨٠	٤ر٣	١٢٥٠	٥ر٤	١٣٣٠	٦ر٤	١٠٤٠	٤ر٥	١٠٧٠	٤ر٩
دول السوق الاوربية(٢) المشتركة	٧٤٠	٤ر١	٩٣٠	٤ر٠	٢٩٠	١ر٤	٣١٠	١ر٤	٣٨٠	١ر٧
دول منطقة التجارة الحرة(٣)	٢٣٠	١ر٣	٣٠	١ر٠	١٠	٠ر١	٢٠	٠ر١	٢٠	٠ر١
الدول الاشتراكية(٤)	٣٣٣٠	١٨ر٤	٣٩٤٠	١٧ر٠	٣٤٦٠	١٦ر٧	٤٠١٠	١٧ر٤	٤٧٠٠	٢١ر٤
الدول العربية(٥)	٨١٨٠	٤٥ر١	١٠٨١٠	٤٦ر٥	١٠٢٢٠	٤٩ر٥	١٢٥٠٠	٥٤ر٣	١١٤٧٠	٥٢ر١
دول اخرى	٩٥٠	٥ر٢	١٨٤٠	٧ر٩	١٢٨٠	٦ر٢	٨٨٠	٣ر٨	٥٩٠	٢ر٧
المجموع	١٨١٢٠	١٠٠ر٠	٢٣٢٤٠	١٠٠ر٠	٢٠٦٦٠	١٠٠ر٠	٢٣٠٣٠	١٠٠ر٠	٢٢٠٠٠	١٠٠ر٠

(١) لا تدخل ضمن اقطار هذه المنطقة الاردن والكويت ، وكذلك اليمن الجنوبية ابتداء من عام ١٩٦٨ ، لانها تدخل ضمن اقطار الجامعة العربية .

(٢) وتشمل المانيا الاتحادية والنمسا وفرنسا وايطاليا وهولندا وبلجيكا ولكسمبرج .

(٣) عدا المملكة المتحدة .

(٤) وتشمل الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية وجيكوسلوفاكيا وبولندا وهنغاريا وبلغاريا والمانيا الشرقية والبانيا ورومانيا ويوغوسلافيا ومنغوليا وكوريا الشمالية وفيتنام الشمالية .

(٥) تتضمن الدول العربية ابتداء من عام ١٩٦٨ ارقام اليمن الجنوبية الشعبية ، اضافة الى ارقام الجمهورية العربية المتحدة وليبيا وتونس والجزائر والمغرب والسودان والعربية السورية ولبنان والاردن والعربية السعودية والعربية اليمنية والكويت .

جدول رقم (٨٠)

التوزيع الجغرافي لصادرات النفط ١٩٦٠ ـ ١٩٦٩

(بالاف الدنانير)

المنطقة	١٩٦٠ القيمة	١٩٦٠ ٪	١٩٦١ القيمة	١٩٦١ ٪	١٩٦٢ القيمة	١٩٦٢ ٪	١٩٦٣ القيمة	١٩٦٣ ٪	١٩٦٤ القيمة	١٩٦٤ ٪
المملكة المتحدة	٣٩٠٩٩	١٧ر٦	٣١٩٢٧	١٤ر٣	٣٦٠٨٤	١٦ر١	٤٠٣٧٣	١٥ر٦	٥٥٨٤٣	١٩ر٨
دول المنطقة الاسترلينية	٥٢٦٤	٢ر٤	١١٦٠٤	٥ر٢	١٠٣٩٢	٤ر٦	١٦٣٦١	٦ر٣	٢١٧٦٧	٧ر٧
الولايات المتحدة وكندا	٥٣٩٩	٢ر٤	٦١٠٥	٢ر٧	٧٣٧	٠ر٣	٥٠٧	٠ر٢	٩٦٣	٠ر٣
دول السوق الاوربية المشتركة	١٢٧٥٠٤	٥٧ر٣	١٣٢٠٥٣	٥٩ر٢	١٣٥٣١٩	٦٠ر٥	١٤٩٧٩٨	٥٧ر٨	١٣٣٩٦٧	٤٧ر٦
دول منطقةالتجارة الحرة	٦٠٣٩	٢ر٧	٧١٦٤	٣ر٢	٧٢٧٣	٣ر٣	٩٢٠٠	٣ر٦	١٠١٣٣	٣ر٦
الدول الاشتراكية	٦٤٣	٠ر٣	١٠٨٦	٠ر٥	١٤٨٠	٠ر٧	١٦٥٦	٠ر٦	١٥٧٥	٠ر٦
الدول العربية	٥٣٧	٠ر٢	٦٧٨	٠ر٣	٢٦٨١	١ر٢	٢٠٤٠	٠ر٨	٢٨٣٦	١ر٠
دول اخرى	٣٨١٤١	١٧ر١	٣٢٤٧١	١٤ر٦	٢٩٧٧٨	١٣ر٣	٣٩٠٣١	١٥ر١	٥٤٦٤٨	١٩ر٤
المجموع	٢٢٢٦٢٦	١٠٠ر٠	٢٢٣٠٨٨	١٠٠ر٠	٢٢٣٧٤٤	١٠٠ر٠	٢٥٨٩٦٦	١٠٠ر٠	٢٨١٧٥٩	١٠٠ر٠

(تابع) جدول رقم (٨٠)

المنطقة	١٩٦٥ القيمة	١٩٦٥ ٪	١٩٦٦ القيمة	١٩٦٦ ٪	١٩٦٧ القيمة	١٩٦٧ ٪	١٩٦٨ القيمة	١٩٦٨ ٪	١٩٦٩ القيمة	١٩٦٩ ٪
المملكة المتحدة	٤٨٩٩٠	١٦ر٧	٤٩٠٥٠	١٦ر٠	١٤٧٦٠	٥ر٤	١٥٣٨٠	٤ر٥	١٥٩٣٣	٤ر٦
دول المنطقة الاسترلينية	١٧٠١٠	٥ر٨	٢٠٦٨٠	٦ر٧	٢٠٨٠٠	٧ر٦	٢٠٢٣٠	٥ر٩	١٧٦٧٢	٥ر١
الولايات المتحدة وكندا	٧٧٤٠	٢ر٦	١٠٥٨٠	٣ر٤	٢٩٠٠	١ر١	٦٥٠	٠ر٢	٣٧١٤	١ر١
دول السوق الاوربية المشتركة	١٤١٦٥٠	٤٨ر٢	١٤٢٤١٠	٤٦ر٤	١٥٨٧٤٠	٥٧ر٨	٢١٩٥٣٠	٦٣ر٨	٢١٣٤٨٥	٦١ر٧
دول منطقة التجارة الحرة	١٠٤٣٠	٣ر٥	١١٤٣٠	٣ر٧	٧٣٢٠	٢ر٧	١٠٤٩٠	٣ر٠	٨٦٩٤	٢ر٥
الدول الاشتراكية	١٩٩٠	٠ر٧	٣١٥٠	١ر٠	٣٠٢٠	١ر١	٤١٩٠	١ر٢	٦٦٦٥	١ر٩
الدول العربية	٥٢٧٠	١ر٨	٥٠٨٠	١ر٧	٤٧٩٠	١ر٧	٥١٥٠	١ر٥	١٣١٨١	٣ر٨
دول اخرى	٦٠٨٠٠	٢٠ر٧	٦٤٦٦٠	٢١ر١	٦٢٠٧٠	٢٢ر٦	٦٨٥٣٠	١٩ر٩	٦٦٨٤١	١٩ر٣
	٢٩٣٨٨٠	١٠٠ر٠	٣٠٧٠٤٠	١٠٠ر٠	٢٧٤٤٠٠	١٠٠ر٠	٣٤٤١٥٠	١٠٠ر٠	٣٤٦١٨٥	١٠٠ر٠

ويدل الجدول الاسبق على انه بينما كانت المنطقة الاسترلينية تستأثر بنحو ٦ر٢٣٪ من صادرات العراق فى المتوسط خلال السنوات ١٩٦٠ - ١٩٦٤ ، فانها انخفضت الى نحو ٢ر١٩٪ فى المتوسط خلال الفترة ١٩٦٥ - ١٩٦٩ .

ويتضح نفس هذا الاتجاه التنازلى بالنسبة للولايات المتحدة وكندا ، اذ كانت قيمة صادرات العراق الى هذه المنطقة تمثل نحو ٢ر١١٪ من اجمالى قيمة الصادرات عام ١٩٦٠ ، هبطت الى ٤ر٦٪ عام ١٩٦٤ ثم الى ٩ر٤٪ عام ١٩٦٩ . اما بالنسبة لدول السوق الاوربية المشتركة فقد اتجهت قيمة صادرات العراق اليها نحو الارتفاع حتى عام ١٩٦٣ ، ولكنها انخفضت بعد ذلك ، واستمر هذا الانخفاض حتى سنة ١٩٦٩ .

اذ كانت قيمة صادرات العراق الى هذه الدول تمثل نحو ١ر٦٪ من اجمالى قيمة الصادرات عام ١٩٦٠ ، ارتفعت الى ٤ر٢٢٪ عام ١٩٦٢ ، ثم انخفضت الى نحو ٤ر٢٪ عام ١٩٦٤ والى نحو ٧ر١٪ عام ١٩٦٩ . اما نسبة قيمة الصادرات لمجموعة الدول الاشتراكية الى اجمالى قيمة الصادرات فقد ارتفعت من ٩ر١٧٪ عام ١٩٦٠ الى ٣ر٢٦٪ عام ١٩٦٣ ، ولكنها هبطت قليلا الى ٨ر١٩٪ عام ١٩٦٤ الا انها ارتفعت الى ٤ر٢١٪ عام ١٩٦٩ . هذا فى حين ان قيمة الصادرات الى الدول العربية قد زادت أهميتها النسبية من ٨ر٣١٪ عام ١٩٦٠ الى ٠ر٤٠٪ عام ١٩٦٤ ثم الى ١ر٥٢٪ عام ١٩٦٩ . ومن ثم فانه يمكن ان نجمل التطور الذى حدث فى التوزيع الجغرافي لصادرات العراق وفقا للبيان الآتى :

جدول رقم (٨١)

التوزيع الجغـرافي لقيمة الصادرات (عدا النفط)

عام ١٩٦٩ مقارنا بعامى ١٩٦٠ و ١٩٦٤

(نسب مئوية)

المنطقـــة	١٩٦٠	١٩٦٤	١٩٦٩
	٪	٪	٪
الدول الغربية*	٢٧ر٢	١٤ر٠	٧ر٩
دول المنطقة الاسترلينية (عدا المملكة المتحدة)	١٩ر٩	٢٣ر٥	١٥ر٩
الدول الاشتراكية	١٧ر٩	١٩ر٨	٢١ر٤
الدول العربية	٣١ر٨	٤٠ر٠	٥٢ر١
دول اخـــرى	٣ر٢	٢ر٧	٢ر٧
المجمـــوع	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

* تشمل الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة والمانيا الاتحادية وايطاليا وهولندا وبلجيكا وفرنسا والسويد وسويسرا والدانمارك ٠

ويتضح من الجدول السابق انه بينما نجد انه لم يحدث الا تغير طفيف فى اسواق دول المنطقة الاسترلينية (عدا المملكة المتحدة) ودول الكتلة الاشتراكية عام ١٩٦٩ بالمقارنة بعام ١٩٦٠ من حيث الاهمية النسبية لقيمة صادرات العراق الى كل من هاتين المجموعتين ، فان ثمة تغيرا واسع النطاق قد حدث فى هيكل التـوزيع الجغرافي للصادرات الى المجموعتين الاخريتين ٠ اذ زادت الاهمية النسبية لقيمة الصادرات الى أسواق الدول العربية عام ١٩٦٩ الى ما يقرب من ضعف قيمتها عام ١٩٦٠ ، وذلك على حساب النقص الكبير فى قيمة الصادرات الى دول الكتلة الغربية ٠ وبذلك أصبحت الدول العربية تحتل المركز الاول بين اسواق صادرات العراق ، تليها دول الكتلة الاشتراكية ٠

أما بالنسبة لصادرات النفط فيوضح الجدول الاسبق ان اسواق دول السوق الاوربية المشتركة تأتى فى المرتبة الاولى ، اذ ارتفعت قيمة صادرات

النفط الى اسواق هذه المجموعة من الدول من ١٢٨ مليون دينار عام ١٩٦٠ الى ١٥٠ مليون دينار عام ١٩٦٣ ، ولكنها انخفضت قليلا الى ١٣٤ مليون دينار عام ١٩٦٤ ، ثم عادت الى الارتفاع ثانية الى نحو ٢١٣ مليون دينار عام ١٩٦٩ • وبذلك زادت الاهمية النسبية لقيمة صادرات النفط الى دول السوق الاوربية من ٣ر٥٧٪ عام ١٩٦٠ الى ٧ر٦١٪ عام ١٩٦٩ • وتاتى اسواق دول المنطقة الاسترلينية فى المرتبة الثانية من حيث الاهمية النسبية لقيمة صادرات النفط ، اذ كانت نسبة قيمة صادرات النفط الى مجموعة هذه الدول نحو ٠ر٢٠٪ من اجمالى قيمة الصادرات الكلية من النفط عام ١٩٦٠ ، ارتفعت الى ٥ر٢٧٪ عام ١٩٦٤ ، ثم هبطت بعد ذلك ، بدرجة كبيرة ، الى ٧ر٩٪ عام ١٩٦٩ •

(٨) أهم الدول المصدرة

تدل احصائيات التجارة الخارجية على حدوث تغير ملحوظ فى الاهمية النسبية للدول المصدرة للعراق • اذ كانت الدول الاربع المصدرة الاولى عام ١٩٦٠ هى : المملكة المتحدة والولايات المتحدة والمانيا الاتحادية وبلجيكا ، اذ كانت تستأثر فيما بينها بنحو ٧ر٤٥٪ من اجمالى قيمة استيرادات العراق • اما فى عام ١٩٦٨ فقد كانت الدول الاربع الاولى فى قائمة الدول المصدرة الى العراق هى : اليابان والاتحاد السوفيتى والمملكة المتحدة والمانيا الاتحادية ، وكانت تستأثر فيما بينها بنحو ٤ر٣٣٪ من اجمالى قيمة استيرادات العراق ، كما يتضح تفصيليا من الجدول الآتى :

جدول رقم (٨٢)

أهم الدول المصدرة الى العرا ق١٩٦٠ ، ١٩٦٤ ، ١٩٦٩

(بالاف الدنانير)

١٩٦٠			١٩٦٤		١٩٦٩		
الدولة	قيمة الصادرات	النسبة الى المجموع	الدولة	قيمة الصادرات	الدولة	قيمة الصادرات	النسبة الى المجموع
		٪					٪
المملكة المتحدة	٢١١٣٠	١٧ر٠	الولايات المتحدة	٢٠١٠٠	المملكة المتحدة	١٧٧٨٠	١١ر٤
الولايات المتحدة	١٤٧١٠	١١ر٨	المملكة المتحدة	١٨١٩٠	الاتحاد السوفيتى	١٥٥١٠	١٠ر٠
المانيا الاتحادية	١٢١٦٠	٩ر٨	المانيا الاتحادية	١٢٥٢٠	اليابان	١٢٦٤٠	٨ر١
بلجيكا	٨٨٠٠	٧ر١	الاتحاد السوفيتى	٧٦٠٠	ايطاليا	١٢٣٠٠	٧ر٩
سيلان	٧٣٢٠	٥ر٩	سيلان	٧٥٤٠	فرنسا	٧٩٣٠	٥ر١
اليابان	٦٥٢٠	٥ر٢	اليابان	٦١٣٠	الصين الشعبية	٧٠٩٠	٤ر٥
استراليا	٥١٨٠	٤ر٢	بلجيكا	٥٨٢٠	المانيا الاتحادية	٥٨٤٠	٣ر٧
لبنان	٣٩٢٠	٣ر٢	الصين الشعبية	٥١٩٠	الولايات المتحدة	٥٦١٠	٣ر٦
جيكوسلوفاكيا	٣٥٠٠	٢ر٨	ايطاليا	٤٧٤٠	بلجيكا	٥٢٧٠	٣ر٤
الهند	٢٦٧٠	٢ر١	استراليا	٣٧٨٠	سيلان	٥٢٤٠	٣ر٤
دول اخرى	٣٨٤٤٠	٣٠ر٩	دول اخرى	٥٥١٣٠	دول اخرى	٦٠٦٣٠	٣٨ر٩
المجموع	**١٢٤٣٥٠**	**١٠٠ر٠**	**المجموع**	**١٤٦٧٤٠**	**المجموع**	**١٥٥٨٤٠**	**١٠٠ر٠**

يلاحظ ان المملكة المتحدة تحتل المركز الاول فى قائمة الدول المصدرة الى العراق عامى ٩٦٠ و ١٩٦٩ ، حيث كان نصيبها نحو ٤ر١١٪ فقط من اجمالى قيمة استيرادات العراق عام ١٩٦٩ ، مقابل ٠ر١٧٪ عام ١٩٦٠ • اما الولايات المتحدة فقد كانت تحتل المركز الثانى عام ١٩٦٠ ، اذ كان نصيبها نحو ٨ر١١٪ من اجمالى قيمة استيرادات العراق ذاك العام ، الا انها تراجعت الى المركز الثامن بين الدول المصدرة ، وبلغ نصيبها نحو ٦ر٣٪ فقط من اجمالى قيمة الصادرات عام ١٩٦٩ •

ونفس الوضع ينطبق على المانيا الاتحادية ، اذ كانت تحتل المركز الثالث عام ١٩٦٠ ، اذ بلغ نصيبها نحو ٨ر٩٪ من اجمالى قيمة الاستيرادات ذاك العام ، ولكنها تراجعت الى المركز السابع عام ١٩٦٩ وبلغ نصيبها ذاك العام نحو ٧ر٣٪ فقط من اجمالى قيمة الاستيرادات •

كما يلاحظ ان اليابان اصبحت تحتل المركز الثالث عام ١٩٦٩ بعد ما كانت تحتل المركز السادس عام ١٩٦٠ ، وارتفع نصيبها فى اجمالى قيمة استيرادات العراق من ٢ر٥٪ عام ١٩٦٠ الى ١ر٨٪ عام ١٩٦٩ • اما ايطاليا وفرنسا والصين الشعبية فلم تكن تستأثر بنصيب يذكر من استيرادات العراق عام ١٩٦٠ ، الا ان هذه الدول الثلاث أصبحت من بين أهم الدول المصدرة الى العراق عام ١٩٦٩ ، واصبحت تستأثر فيما بينها بنحو ٥ر١٧٪ من اجمالى قيمة استيرادات العراق ذاك العام •

(٩) التوزيع الجغرافى للاستيرادات

اما التوزيع الجغرافي لاستيرادات العراق فيكشف عنه الجدول الآتى :

جدول رقم (٨٣)

التوزيع الجغرافي لقيم الاستيرادات (باستثناء استيرادات شركات النفط)

١٩٦٠ ـ ١٩٦٩

(بالاف الدنانير)

المجموعة	١٩٦٠		١٩٦١		١٩٦٢		١٩٦٣		١٩٦٤	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
المملكة المتحدة	٢١١٢٨	١٧ر٠	٢١٣٥٧	١٦ر٠	١٩٥٨١	١٥ر٣	١٦٥٣٢	١٤ر٧	١٨١٩٢	١٢ر٤
دول المنطقه الاسترلينية										
(عدا المملكة المتحدة)	٢٠١٠٨	١٦ر٢	٢١٦٢٢	١٦ر٢	١٦٨٥٠	١٣ر٢	١٧٩٧٢	١٦ر٠	٢٢٧٥٥	١٥ر٥
الولايات المتحدة وكندا	١٥٢٤٩	١٢ر٣	١٦١٧٢	١٢ر١	١٥١٦٦	١١ر٩	١٢٨٥٤	١١ر٤	٢١٤٦٩	١٤ر٦
دول السوق الاوربية										
المشتركة	٢٧٠٦٣	٢١ر٨	٢٨٧١٤	٢١ر٥	٢٨٧٩٦	٢٢ر٥	٢٢٧٠١	٢٠ر٢	٢٨٢٢٢	١٩ر٢
دول منطقة التجارة الحرة	٨٨٦٢	٧ر١	٩٣٠١	٧ر٠	١٠٦٠٨	٨ر٣	٨٥٦٤	٧ر٦	٩٠٥٦	٦ر٢
الدول الاشتراكية	١٤٢٠٩	١١ر٤	١٨٤٢٥	١٣ر٨	٢١٧١٨	١٧ر٠	٢٣٠٩٥	٢٠ر٥	٢٥١٨٤	١٧ر٢
الدول العربية	٥٢٩٢	٤ر٢	٤٨٣٠	٣ر٦	٤٦٦٥	٣ر٧	٥٨٣١	٥ر٢	٨٦١٣	٥ر٩
دول اخرى	١٢٤٣٤	١٠ر٠	١٣١١١	٩ر٨	١٠٣٤٦	٨ر١	٤٩٠٩	٤ر٤	١٣٢٤٥	٩ر٠
المجموع	١٢٤٣٤٥	١٠٠ر٠	١٣٣٥٣٢	١٠٠ر٠	١٢٧٧٣٠	١٠٠ر٠	١١٢٤٥٨	١٠٠ر٠	١٤٦٧٣٦	١٠٠ر٠

(تابع) جدول رقم (٨٣)

المجموعة	١٩٦٥		١٩٦٦		١٩٦٧		١٩٦٨		١٩٦٩	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
المملكة المتحدة	١٦٧١٠	١٠ر٣	٢٣٠٩٠	١٣ر٢	١٨٦٩٠	١٢ر٤	١١٦٩٠	٨ر٢	١٧٧٨٠	١١ر٤
دول المنطقة الاسترلينية (عدا المملكة المتحدة)	١٧٢٠٠	١٠ر٦	٢١٥٩٠	١٢ر٣	١٨١٨٠	١٢ر١	٢١٣٧٠	١٥ر٠	١٧٤٠٠	١١ر٢
الولايات المتحدة وكندا	٢٠٥٧٠	١٢ر٧	١٧٣٣٠	٩ر٩	١٤٠٩٠	٩ر٤	٦١٣٠	٤ر٣	٦٤٦٠	٤ر١
دول السوق الاوربية المشتركة	٣٢٥٣٠	٢٠ر٢	٤٢٦٩٠	٢٤ر٤	٣٧٣٦٠	٢٤ر٩	٣٢٠٧٠	٢٢ر٤	١١٧٥٠	٧ر٥
دول منطقة التجارة الحرة	١٠٤١٠	٦ر٤	١٢٣١٠	٧ر٠	١١٠٥٠	٧ر٣	١٢٠٦٠	٨ر٤	٣٣٨٩٠	٢١ر٨
الدول الاشتراكية	٤١١١٠	٢٥ر٤	٣٣٠٥٠	١٨ر٩	٢٨٦٤٠	١٩ر٠	٣١٠٧٠	٢١ر٧	٣٧٨٦٠	٢٤ر٣
الدول العربية	٧٨٨٠	٤ر٩	٨٤٣٠	٤ر٨	٧٨٩٠	٥ر٣	١٠٦٢٠	٧ر٤	١١٧٨٠	٧ر٦
دول اخرى	١٥٢٦٠	٩ر٥	١٦٦١٠	٩ر٥	١٤٤٩٠	٩ر٦	١٨٠٤٠	١٢ر٦	١٨٩٢٠	١٢ر١
المجموع	١٦١٦٧٠	١٠٠ر٠	١٧٥١٠٠	١٠٠ر٠	١٥٠٣٩٠	١٠٠ر٠	١٤٣٠٥٠	١٠٠ر٠	١٥٥٨٤٠	١٠٠ر٠

ويدل الجدول السابق على ان الأهمية النسبية لقيمة الاستيرادات من المملكة المتحدة ، ومن بقية دول المنطقة الاسترلينية ، ومن الولايات المتحدة وكندا ، قد انخفضت عام ١٩٦٨ بالمقارنة بعد عام ١٩٦٠ ، اذ انخفضت نسبة قيمة الاستيرادات من المملكة المتحدة من ٠ر١٧٪ عام ١٩٦٠ الى ٤ر١١٪ عام ١٩٦٩ ، ومن بقية دول المنطقة الاسترلينية من ٢ر١٦٪ عام ١٩٦٠ الى ٢ر١١٪ عام ١٩٦٩ ، ومن الولايات المتحدة وكندا من ٣ر١٢٪ عام ١٩٦٠ الى ١ر٤٪ عام ١٩٦٩ • كما يدل الجدول السابق على انه قد تغيرت الاهمية النسبية لقيمة الاستيرادات من كل من دول السوق الاوربية المشتركة ودول منطقة التجارة الحرة ، فان الاهمية النسبية لقيمة الاستيرادات من الدول الاشتراكية قد طفرت طفرة كبيرة من ٤ر١١٪ عام ١٩٦٠ الى ٣ر٢٤٪ عام ١٩٦٩ • ونفس الوضع ينطبق على الدول العربية ، اذ زادت الاهمية النسبية لقيمة الاستيرادات من هذه الدول من ٢ر٤٪ عام ١٩٦٠ الى ٦ر٧٪ عام ١٩٦٩ • ويمكن ان نجمل هذا التوزيع فى البيان الآتي :

جدول رقم (٨٤)

التوزيع الجغرافي للاستيرادات

عام ١٩٦٩ مقارنا بعامى ١٩٦٠ ، ١٩٦٤

(نسب مئوية)

المنطقة	١٩٦٠	١٩٦٤	١٩٦٩
	٪	٪	٪
الدول الغربية	٢ر٥٨	٤ر٥٢	٨ر٤٤
دول المنطقة الاسترلينية (عدا المملكة المتحدة)	٢ر١٦	٥ر١٥	٢ر١١
الدول الاشتراكية	٤ر١١	٢ر١٧	٣ر٢٤
الدول العربية	٢ر٤	٩ر٥	٦ر٧
دول اخرى	٠ر١٠	٠ر٩	١ر١٢
المجموع	٠ر١٠٠	٠ر١٠٠	٠ر١٠٠

ويدل الجدول السابق على انه بينما تناقصت الاهمية النسبية لقيمة الاستيرادات من دول الكتلة الغربية ، فأن قيمة الاستيرادات من الدول الاشراكية قد طفرت طفرة كبيرة ، اذ زادت عام ١٩٦٩ الى اكثر من ضعف ما كانت عليه عام ١٩٦٠ • كما زادت الاهمية النسبية للاستيرادات من الدول العربية زيادة كبيرة ، أما الاهمية النسبية للاستيرادات من دول المنطقة الاسترلينية فقد تناقصت خلال نفس الفترة من ٢ر١٦٪ عام ١٩٦٠ الى ٢ر١١٪ عام ١٩٦٩ •

(١٠) أهم الدول المستوردة

وتدل احصائيات التجارة الخارجية ، ايضا ، على انه قد حدث بعض التغير فى الاهمية النسبية للدول المستوردة من العراق • ومن أولى معالم هذا التغير أن ثلاثة من بين الدول الست التى تضمها السوق الاوربية المشتركة هى الدول الثلاثة الاولى فى قائمة الدول المستوردة من العراق عام ١٩٦٩ ، وهذه الدول هى : ايطاليا وفرنسا وهولندة • هذا في حين ان ثلاثة من بين دول السوق الاوربية قد كانت من بين الدول الاربع الاولى فى القائمة عام ١٩٦٠ ، وهى : ايطاليا وفرنسا والمانيا الاتحادية • ويتضح ذلك تفصيليا من الجدول الآتى :

جدول رقم (٨٥)

أهم الدول المستوردة من العراق (استيرادات نفطية واستيرادات اخرى)

١٩٦٠ و ١٩٦٤ و ١٩٦٩

(بالاف الدنانير)

١٩٦٠			١٩٦٤			١٩٦٩		
الدولة	قيمة الاستيرادات	النسبة الى المجموع	الدولة	قيمة الاستيرادات	النسبة الى المجموع	الدولة	قيمة الاستيرادات	النسبة الى المجموع
		٪			٪			٪
ايطاليا	٤٠٢٢٠	١٧ر٥	المملكة المتحدة	٥٦٣٨٠	١٩ر٠	ايطاليا	٨٩٤٤٠	٢٤ر٣
المملكة المتحدة	٣٩٨٠٠	١٧ر٣	فرنسا	٤٠٩١٠	١٣ر٨	فرنسا	٧٣٩١٠	٢٠ر١
فرنسا	٣٧٤٣٠	١٦ر٢	ايطاليا	٣٢٨٢٠	١١ر٠	هولندا	٣٣٢١٠	٩ر٠
المانيا الاتحادية	٢٣٥٥٠	١٠ر٢	هولندا	٢٧٤٧٠	٩ر٢	المملكة المتحدة	١٦٢١٠	٤ر٤
اليابان	١٧٥٩٠	٧ر٦	المانيا الاتحادية	٢٤٨٨٠	٨ر٤	المانيا الاتحادية	١٠٥٨٠	٢ر٩
هولندا	١٥٤٩٠	٦ر٧	اليابان	١٤٧١٠	٥ر٠	اسبانيا	٩٨٠٠	٢ر٧
بلجيكا	١١٢٩٠	٤ر٩	اسبانيا	٨٦٤٠	٢ر٩	المملكة السعودية	٩١٧٠	٢ر٥
اسبانيا	٧٨٨٠	٣ر٤	بلجيكا	٨٢٦٠	٢ر٨	بلجيكا	٦٧٢٠	١ر٨
اليمن الجنوبية الشعبية	٢١١٠	٠ر٩	استراليا	٦٧٥٠	٢ر٣	استراليا	٥٣٦٠	١ر٤
لبنان	١٣٩٠	٠ر٦	لبنان	٥٠٨٠	١ر٧	الولايات المتحدة	٤٦٠٠	١ر٢
دول اخرى	٣٣٨٤٠	١٤ر٧	دول اخرى	٧١١٥٠	٢٣ر٩	دول اخرى	١٠٩١٩٠	٢٩ر٧
المجموع	**٢٣٠٥٩٠**	**١٠٠ر٠**	**المجموع**	**٢٩٧٠٥٠**	**١٠٠ر٠**	**المجموع**	**٣٦٨١٩٠**	**١٠٠ر٠**

ومع ذلك فتجدر الاشارة الى ان ايطاليا ، وان كانت تحتل المرتبة الاولى فى قائمة الدول المستوردة فى كل من عامى ١٩٦٠ و ١٩٦٩ ، الا ان اهميتها النسبية قد زادت من ٥ر١٧٪ عام ١٩٦٠ الى ٣ر٢٤٪ عام ١٩٦٩ • اما فرنسا فقد كانت تحتل المركز الثالث عام ١٩٦٠ ، وكانت صادرات العراق اليها تمثل ٢ر١٦٪ من اجمالى قيمة صادرات ذلك العام ، ارتفعت الى ١ر٢٠٪ • وبذلك احتلت فرنسا المركز الثانى فى قائمة الدول المستوردة • واما هولندا فقد كانت تحتل المركز السادس عام ١٩٦٠ فأصبحت تحتل المركز الثالث عام ١٩٦٩ ، حيث ارتفعت أهميتها النسبية من ٧ر٦٪ عام ١٩٦٠ الى ٠ر٩٪ عام ١٩٦٩ • وعلى ذلك فان الدول الثلاثة المستوردة الاولى عام ١٩٦٩ ـ ايطاليا وفرنسا وهولندا ـ قد استأثرت بنحو ٤ر٥٣٪ من اجمالى قيمة صادرات العراق •

اما المملكة المتحدة فقد كانت تحتل المركز الثانى فى قائمة الدول المستوردة عام ١٩٦٠ ، اذ كانت أهميتها النسبية فى الاستيراد تصل الى ٣ر١٧٪ ، ولكنها تقهقرت الى المركز الرابع عام ١٩٦٩ ، وأصبحت تستورد ما نسبته ٤ر٤٪ فقط من اجمالى قيمة صادرات العراق ذاك العام • ونفس الوضع ينطبق على المانيا الاتحادية ، اذ كانت تحتل المركز الرابع عام ١٩٦٠ وكان نصيبها من صادرات العراق يصل الى ٢ر١٠٪ ذاك العام ، انخفض الى ٩ر٢٪ عام ١٩٦٩ • وبذلك تراجعت المانيا الاتحادية الى المركز الخامس بعد المملكة المتحدة •

كما انه حدث بعض التغير بالنسبة لوضعية كل من اليابان واسبانيا ولبنان في هيكل صادرات العراق • لقد كانت اليابان تحتل المركز الخامس فى قائمة الدول المستوردة عام ١٩٦٠ ، كما كانت تستأثر بنحو ٦ر٧٪ من اجمالى قيمة صادرات العراق ، الا انها تخلفت عن قائمة الدول العشرة الاولى المستوردة ، اما اسبانيا فأن وضعها لم يتغير كثيرا ، اذ كانت تحتل المركز الثامن عام ١٩٦٠ فأصبحت تحتل المركز السادس عام ١٩٦٩ وان كان نصيبها من اجمالى قيمة صادرات العراق قد هبط من ٤ر٣٪ عام ١٩٦٠ الى

٧ر٢٪ عام ١٩٦٩ • واخيرا فأن لبنان ، بوضعه فى المركز العاشر من بين الدول المستوردة ، كان يستأثر بنحو ٦ر٠٪ من اجمالى قيمة صادرات العراق عام ١٩٦٠ ، ولكنه تراجع عن اهميته النسبية فى صادرات العراق ضمن الدول العشرة الاولى عام ١٩٦٩ •

١٩٧١/٣/١٨/٣٠٠٠

الفهرس

	الصفحة
مقـــــدمة	٣
تمهيـــــد	١١
الفصل الاول تحليل الاقتصاد العراقي حتى سنة الاساس ١٩٦٠	٢٩
اولا : تطور الوضع الاقتصادي	٣١
ثانيا : تطور المتغيرات الاقتصادية	٩٩
ثالثا : تطور القطاعات الاقتصادية	١٢٧
رابعا : مصادر تمويل الاستثمارات المقررة بالخطةالاقتصادية ١٩٦٥ – ١٩٦٩	١٣٧
خامسا : دور قطاع الادارة العامة والقطاع العام في عمليـة التنميـــة	١٥٣
سادسا : تطور التجارة الخارجية وميزان المدفوعات	١٨٥

جدول الخطأ والصواب

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٣	١٩	ضروري	ضروريا
١٦	٣	احـد	احدى
١٦	٩	كفايتها	ادائها
٢٣	٢٠	الواردات	الاستيرادات
٢٣	٢٥	الواردات	الاستيرادات
٢٥	١٥	وتغير	وتغيير
٣١	١١	واستخدامها	استخداماتها

٣٧ حقل (اناث في الجدول) يقرأ الرقم ٣١٤٣٥٧٨ كالآتي (٤١٤٣٥٧٨)

الجدول رقم (٨)	الرقم الخطأ	الرقم الصحيح
	٨٠٤٦٩٢٣	٨٠٤٧٤١٥
	٣٠٨١٧٧٣	٣٠٨٢٢٦٥
	١١١٤٢٥٣	١١١٢٤٢٥٣
	٢٦ر٠	٣٦ر٠

		الرقم الخطأ	الرقم الصحيح
٢٧	جدول رقم ١٠	٤٥٦٠٢٩٦	٦٨٨٥٢٤٤
		٤٧٠٠١٧٦	٧٠٩٨٠١٣
		٤٨٤٨٥٥٧	٧٣٢٠٧٦١
		٥٠٠٥٩٣٧	٧٥٥٣٩٥٩
		٥١٧٢٨٣٣	٧٧٩٨٠٩٦
		٥٣٣٦٣٢٠	٨٠٤٧٤١٥
		٥٥١٠٨٨٨	٨٣٠٨٣٧٦
		٥٦٩٤٢٤٨	٨٥٧٩٨٥٢
		٥٨٨٥٤٢٠	٨٨٥٩٩١٨
		٦٠٨٤٧١١	٩١٤٨٨٤٦

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٥٨	٢٠	مؤبرا	مؤشرا
٦٢	السطر الثالث بعد الجدول	المحققة	المتحققة
٨٠	١١	ضئيل	ضئيلا
٨٨		يحذف السطران في نهاية الجدول	
٩٠		عدد السكان بضمنه عدد العراقيين في الخارج	
٩٥	٩	يضاف (في هذه المحافظات الثلاث ٠	
١١٢	٣	١٩٦٥	١٩٦٩
١١٢	١٠ بعد الجدول	قـد	لا
١٤٦	الجدول (٥٦)	يضاف بعد المجموع السطر التالي : زيادة الايرادات على التخصيصات ـ١ر٤٠	
١٧٠	السطر الاخير		يحذف
١٧٦	٢	يكتب (التأمين بجميع انواعه)	
١٩٤	٢١	المركية	الكمركية

GENERAL BOOKBINDING CO.
88NYI 318
77 4 P 7113
QUALITY CONTROL MARK

HC
497
.I7
A83

BUSINESS

COLUMBIA LIBRARIES OFFSITE
CU51876132
HC497.I7 A83 al-Atar al-tafsili a